

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الموضوع :

أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

تحت إشراف الأستاذ :

د.دهيمي عمر

من إعداد الطالب :

عديلة جلال

لجنة المناقشة :

✓ د.العمرى علي رئيسا

✓ د.دهيمي عمر مشرفا

✓ د.العمرى الحاج مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018



شكر على تقديري

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله».

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذي الكريم و معلمي الفاضل المشرف على هذا

البحث الدكتور دهيمي عمر ، فقد كان حريصا على قراءة كل ما أكتب ثم يوجهني إلى ما يرى بأرق عبارة و أطف إشارة، فله مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي نصيحة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم

جلال

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسولو والمؤمنون"
صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... و لا تطيب الجنة إلا برويتك ... الله جل جلاله.
إلا من بلغ الرسالة و ادى الأمانة ... و نصح الأمة ... إلى نبي الرحمة و نور العالمين...
سيدنا محمد صل الله عليه وسلم.

إلى من أرضعتني الحب و الحنان إلى رمز الحب و بلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض
"والدتي الحبيبة"

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليحصد لي طريق العلم
إلى القلب الكبير " والدي العزيز"

إلى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله إلى من علموني علم الحياة
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة " إخوتي"

إلى كل اساتذة و دكاترة كلية العلوم الاقتصادية
الآن تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنتقل السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة و
في هذه الظلمة لا يضى إلا قنديل الذكريات ، ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم و أحبوني
"أصدقائي"

إلى من اتسع لهم قلبي ولم تتسع لهم صفحتي

جلال

الملخص

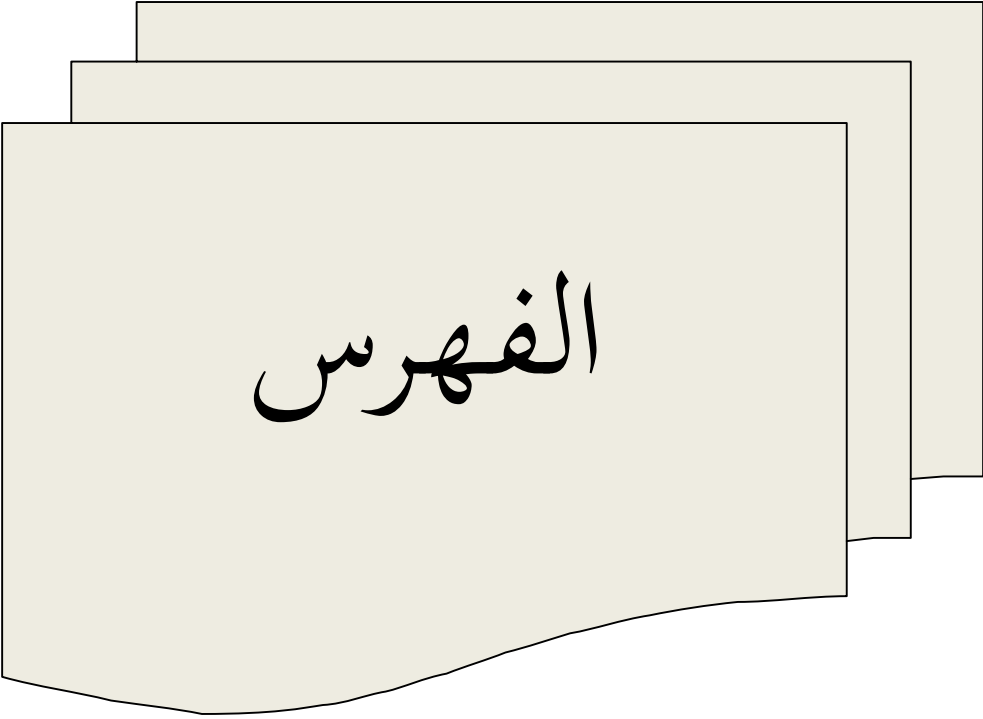
تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير السياسة المالية على التضخم من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017. ولتحقيق هدف الدراسة تم استعراض الجانب النظري لمختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أهم أسبابه وآثاره، كما تناولت الدراسة عرض مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 إلى 2017. أما الجانب التطبيقي القياسي، فقد تناولنا فيه تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية (الإيرادات العامة، نفقات التجهيز، نفقات التسيير)، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وباقي مكونات السياسة المالية المستهدفة في الدراسة. حيث تساعد أصحاب القرار على رسم سياسات اقتصادية تقلل من درجة التذبذب في المتغيرات الاقتصادية الكلية في فترات التضخم المرتفع.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الإيرادات العامة، نفقات التجهيز، نفقات التسيير، نموذج ARDL، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

through a standard study of the state of Algeria during the period from 1980 to 2017. To achieve the objective of the study were reviewed the theoretical side of various theories explaining the phenomenon of inflation, the most important causes and effects, as well as the study presented the course of fiscal policy in Algeria. During the period between 1980 and 2017, the standard application aspect, we dealt with the impact of the most important macroeconomic variables (public revenues, management expenses, processing expenses), and to achieve this was used the autoregressive distributed lag model (ARDL). The study also concluded that there is a long-term equilibrium relationship between inflation rate and other components of the monetary policy target in the study. It helps decision-makers formulate economic policies that reduce the degree of fluctuation in macroeconomic variables in periods of high inflation.

Key words: Inflation, Public Revenue, Management Expenditure, Processing Expenses, ARDL Model, Algerian Economy.

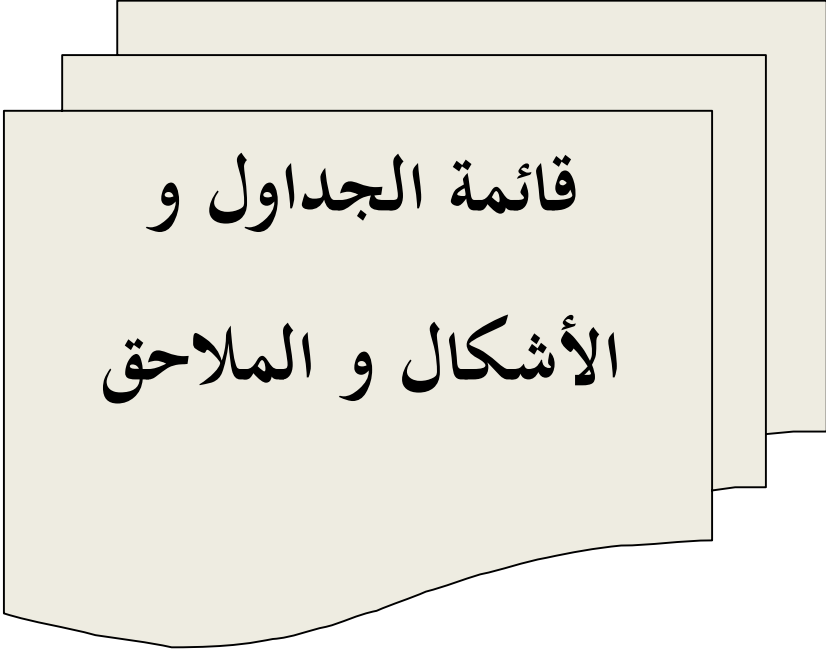


الفهرس

الصفحة	المحتوى
	كلمة شكر
	الإهداء
	الملخص
III- I	الفهرس
VII- V	قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق
أ- ث	مقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية	
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول : ماهية السياسة المالية
03	المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية
04	المطلب الثاني : تطور السياسة المالية
06	المطلب الثالث : أهداف و أنواع السياسة المالية
09	المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية
09	المطلب الأول : النفقات العامة
12	المطلب الثاني : الإيرادات العامة
15	المطلب الثالث : الموازنة العامة
19	المبحث الثالث : آلية عمل السياسة المالية و العوامل المؤثرة فيها
19	المطلب الأول : آلية عمل السياسة المالية
20	المطلب الثاني : عوامل نجاح السياسة المالية
21	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في السياسة المالية
24	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الإطار النظري للتضخم	
26	تمهيد الفصل
27	المبحث الأول : ماهية التضخم
27	المطلب الأول : مفهوم التضخم

27	المطلب الثاني: أنواع التضخم
31	المطلب الثالث : أسباب التضخم
33	المطلب الرابع : أساليب تقدير قيمة التضخم
37	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتضخم
37	المطلب الأول : تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي
40	المطلب الثاني: تفسير التضخم في الفكر الكينزي
43	المطلب الثالث : النظرية النقدية المعاصرة في تفسير التضخم
46	المبحث الثالث : آثار التضخم و سبل علاجه
46	المطلب الأول : آثار التضخم
49	المطلب الثاني: السياسة المالية في ضبط التضخم
50	المطلب الثالث : السياسة النقدية في ضبط التضخم
54	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : دراسة تحليلية و قياسية لآثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر 1980-2017	
56	تمهيد الفصل
57	المبحث الأول : تطور أداء السياسة المالية في الجزائر (1980-2017)
57	المطلب الأول : السياسة المالية الوطنية (1970-1990) فترة التخطيط
58	المطلب الثاني : السياسة المالية الوطنية (1991-1998) الفترة الإنتقالية
61	المطلب الثالث : السياسة المالية الوطنية (1999-2017) فترة الانتعاش الاقتصادي
68	المبحث الثاني : أسباب التضخم في الجزائر
69	المطلب الأول : الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر
77	المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر
84	المطلب الثالث : الآثار الناجمة عن التضخم
88	المبحث الثالث : قياس أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر (1980-2017)
88	المطلب الأول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
95	المطلب الثاني: دراسة اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL
96	المطلب الثالث : دراسة نموذج طويل و قصير الأجل باستخدام نموذج ARDL
104	خلاصة الفصل

105	الخاتمة
111	قائمة المراجع
118	قائمة الملاحق



قائمة الجداول و
الأشكال و الملاحق

قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجداول	الرقم
59	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر (1993-2007)	(1-3)
60	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر (1993-2007)	(2-3)
61	بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري (1999-2007)	(3-3)
63	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1980-2017)	(4-3)
65	تطور النفقات العامة في الجزائر (1980-2017)	(5-3)
67	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام (2007-2017)	(6-3)
60	تطور معدل النمو كتلة الأجور و معدل التضخم في الجزائر (1980-2017)	(7-3)
72	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر (1990-2012)	(8-3)
74	تطور تعداد السكان في الجزائر (1980-2017)	(9-3)
78	تطور الصادرات و الواردات في الاقتصاد الجزائري (1980-2017)	(10-3)
80	تطور الرقم القياسي لأسعار الصادرات و الواردات (1980-2017)	(11-3)
85	توزيع الاستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية (2002-2017)	(12-3)
90	دالة الارتباط الذاتي	(13-3)
92	نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في المستوى	(14-3)
93	نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في الفرق الأول	(15-3)
95	نتائج إختبار فترات التباطؤ	(16-3)
96	نتائج إختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود	(17-3)
97	نتائج تقدير نموذج ARDL	(18-3)
98	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera	(19-3)
100	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	(20-3)

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
39	منحنى كمية النقود المعروضة بدلالة المستوى العام للأسعار	(1-2)
42	التضخم عند كينز	(2-2)
45	التضخم عند النقديين	(3-2)
62	تطور معدل التضخم (1970-2015)	(1-3)
66	تطور النفقات العامة في الجزائر (1980-2017)	(2-3)
68	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام (2007-2017)	(3-3)
71	تطور كتلة الأجور و معدل التضخم في الجزائر (1980-2017)	(4-3)
71	تطور معدل النمو كتلة الأجور و معدل التضخم في الجزائر (1980-2017)	(5-3)
72	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر (1990-2012)	(6-3)
75	تطور تعداد السكان في الجزائر (1980-2017)	(7-3)
79	تطور الصادرات و الواردات في الاقتصاد الجزائري (1980-2017)	(8-3)
81	تطور الرقم القياسي لأسعار الصادرات و الواردات (1980-2017)	(9-3)
86	توزيع الاستثمارات على أهم القطاعات الإقتصادية (2002-2017)	(10-3)
89	منحنى بياني لمختلف متغيرات الدراسة	(11-3)
96	نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)	(12-3)
103	إختبار مسار البواقي المتراكم لتقدير المتتالي لمعالم النموذج , Cusum test Cusum of Squares	(13-3)

قائمة الملاحق :

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
118	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية 1980-2017	(1)
120	دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة في المستوى الأول	(2)
121	دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول	(3)
123	اختبار Lag length criteria	(4)
123	نتائج اختبار الحدود Bounds test	(5)
124	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	(6)
124	اختبار شرط ثبات حدود الخطأ	(7)
124	نتائج اختبار شرط استقلالية حدود الخطأ	(8)
125	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد EUCM	(09)
126	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM	(10)

مقدمة

مقدمة:

تعاني العديد من الدول من المشكلات الاقتصادية التي تؤرق حياة الشعوب والمجتمعات، مما جعلها أولوية في أجندة جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، ومن أجل إحداث تغييرات جوهرية في بنائها الاقتصادية ورغم محدودية الموارد في الدول النامية فإنها تقوم بتوجيه معظم مواردها المادية والبشرية محاولة منها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وواعية تلي احتياجات الشعوب وتكبح جماح طلبات المجتمعات لتحقيق رفاهيتها، وهذا يتطلب حرص هذه الدول على تطبيق منهجية علمية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية، ولقد تعددت التجارب والمناهج العلمية والاستراتيجيات المثلى التي تبنتها العديد من هذه الدول من أجل اللحاق بركب الاقتصاد المتقدم وتحقيق طموحاتها التنموية من خلال السيطرة على الاختلالات الجوهرية في اقتصادياتها.

فالتضخم يعتبر من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه و مظاهر مختلفة تتعلق بالخصوصيات و الاقتصادية و الاجتماعية لكل دولة ، فشغل حيزا كبيرا من دراسات الاقتصاديين نظرا للآثار السلبية التي يخلفها من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ، وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية تعقيدا ، حيث نجد هناك جدل كبير بين الاقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة و معرفة أسبابها ، وآثارها الاقتصادية ، وكذا طرق معالجتها أو الحد منها على الأقل . و بما أنه يمثل حالة من حالات الاختلال الاقتصادي التي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على استمرار ارتفاع المستوى العام للأسعار ، طالما استمرت تلك القوى للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، لذلك فإن معظم تلك الدول تسعى إلى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم و التي تؤثر على كافة الأنشطة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية . و التي من شأنها أن تؤدي إلى تقليل القوى التضخمية .

فالسياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على حده أو مجتمعة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للدول، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية .

والسياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصمية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.



بناء على ما سبق ارتأينا إلى طرح إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي : **ما مدى تأثير**

أدوات السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2017

❖ **الأسئلة الفرعية :**

- ماهي الأسباب المؤدية إلى نشوء الفجوات التضخمية في الاقتصاد الجزائري ؟
- ما مدى تأثير الإيرادات العامة على التضخم ؟
- ما مدى تأثير نفقات التجهيز ونفقات التسيير على التضخم ؟

❖ **فرضيات البحث :**

تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

- يعتبر الإفراط في الإصدار النقدي من أهم أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الجزائر .
- يعتبر استهداف التضخم الهدف الأولي للسياسة المالية من أجل تحقيق الاستقرار في المدى الطويل.
- يوجد أثر سلبي بين كل من الإيرادات العامة ونفقات التسيير والتضخم بينما يوجد أثر إيجابي بين نفقات التجهيز والتضخم

❖ **أهمية الدراسة :**

إن السياسة المالية أداة مهمة لاستهداف الاختلالات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية، فالجزائر مثل بقية الدول النامية عانت من عدة اختلالات في البنية الاقتصادية والتي من بينها ظاهرة التضخم، مما تسببه هذه الأخيرة من آثار تلقي بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، أدت إلى عرقلة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فالتضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستوياتها - الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويعتبر التضخم من المؤشرات الرئيسية التي تبين مدى تحكم الدولة في أوضاعها الاقتصادية، كونه مشكلة اقتصادية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولا سيما الجزائر التي طرحت فيها المشكلة نفسها، وعانت من انعكاسات هذه الظاهرة طيلة فترات متعددة، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء لاستخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والإيرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في ضبط معدلات التضخم في الفترة 1980 -

2017 ، من خلال :

- دور السياسة المالية وتطور مفهومها ضمن خطط التنمية وبرامج الحكومة في الجزائر، والتي يمنحها أهمية خاصة بوصفها المحور الرئيس للسياسات الاقتصادية، والأداة التي تعتمد عليها الحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .

- دراسة وتحليلية لأداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1980-2017.

❖ أهداف البحث :

- تتجلى أهداف البحث التي نصبوا إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في :
- التعرف على الإطار النظري للتضخم، وعوامل نشوئه، وآثاره على الاقتصاد والمجتمع.
- التعرف على آليات عمل السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم.
- تحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الجزائر، وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.
- تحليل مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة والدور الذي قامت به في ضبط التضخم في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير السياسة المالية على التضخم.

❖ حدود البحث :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد إطارين زماني ومكاني، فالإطار الزمني يتمثل في فترة الدراسة والتي حددت ما بين 1980 - 2017، أما الإطار المكاني فالدراسة تخص الاقتصاد الجزائري.

❖ دوافع إختيار الموضوع :

- **دوافع ذاتية:** هناك دوافع ذاتية أدت بالطالب لاختيار هذا الموضوع تتمثل في :رغبة الطالب في البحث في مواضيع السياسة الاقتصادية وخاصة المتعلقة منها بالاقتصاد الكلي، والتي من بينها موضوع المذكرة المتعلقة بالسياسة المالية والتضخم في الجزائر .
- **دوافع موضوعية:** وكذلك دوافع أخرى موضوعية هي :معظم الدراسات الاقتصادية التي تناولت علاج التضخم في الجزائر، كانت تتعلق بالسياسة النقدية، فارتأينا البحث في السياسة التي نادتها المدرسة الكينزية، ألا وهي السياسة المالية، لتحليل مدى مساهمتها في ضبط التضخم في الجزائر.

منهج البحث والأدوات المستخدمة :

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالسياسة المالية والتضخم، بالإضافة إلى تحليل وتطور هذان الأخيران ، كما اعتمد على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا بالاعتماد على برنامج **EvIEWS9** ، و اختبار نتائجه بإسقاطها على النظرية الاقتصادية في هذا الشأن .

ومن أجل إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات التالية :

- الاعتماد على عدة مراجع من الكتب ، المجالات ، الأطروحات، رسائل الماجستير.
- الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه .
- الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات
- فيما يخص الإحصائيات المتعلقة بموضوع البحث تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي .

تقسيم البحث :

لغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث والتساؤلات المتفرعة عنها وللتفصيل أكثر في الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول كانت كالآتي :

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان " الإطار النظري للسياسة المالية" وتطرقنا فيه إلى تعريف السياسة المالية، أدوات السياسة المالية، آلية عمل السياسة المالية و أهم العوامل المؤثرة فيها .

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان "الإطار النظري التضخم" مختلف التعاريف المقدمة للتضخم، وكذا النظريات المفسرة له، آثاره ووسائل مكافحته.

الفصل الثالث: حيث تناولنا في هذا الفصل الذي جاء بعنوان "دراسة تحليلية و قياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر 1980-2017" مختلف التطورات عن السياسة المالية في الجزائر، و أهم أسباب التضخم في الجزائر، و في المبحث الثالث قمنا بالدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 .

الفصل الأول :

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد الفصل:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الاقتصادية، وهذا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها بحيث تؤثر في مختلف الجوانب الاقتصادية للمجتمع باستعمال آلية محددة.

أدى التطور السياسي والاجتماعي إلى تطور السياسة المالية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توحيد المسار الاقتصادي.

وبناء على هذا تم تقسيم الفصل إلى مجموعة من المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
- المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
- المبحث الثالث: آلية السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

للسياسة المالية موقع هام بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية وتأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة، والحد من انتشار التضخم والبطالة وظهور عجز الموازنة من العامة من جهة أخرى، وبناء على ما سبق سوف يتعرض البحث في البداية إلى تعريف السياسة المالية ثم البحث في أهدافها، والعوامل المؤثرة فيها ثم توضيح دورها في الدول المتقدمة والدول النامية .

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

أشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من كلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق أكاديمي واسع بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور "ALAIN-HANSEN"، ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظرا لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وإن هذه الأخيرة قد تحدث آثار متعارضة أحيانا فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على النحو المرغوب، وغي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.(1)

يزخر الفكر المالي بتعاريف مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

- **التعريف الأول:** عرفها الأستاذ "حامد عبد المجيد دراز" بأنها "برامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الانفاقية، لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"(2)

- **التعريف الثاني:** بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.(3)

¹ مسعود درواسي "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 48، 47

(2) حامد عبد المجيد دراز "السياسات المالية" مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000، ص 16.

(3) محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام "المالية العامة والنظام المالي في الإسلام" دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

- **التعريف الثالث:** عرفها "FMI" على أنها الإدارة السليمة للمالية العامة للدولة، من خلال التسيير الرشيد لمواردها، وتوجيه نفقاتها توجيهها فعلا ودقيقا، ويتضح هذا من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها الشيء الذي يسمح لها بالاندماج في الاقتصاد العالمي. (1)

- **التعريف الرابع:** السياسة المالية هي مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض ووسائل نقدية وموازنة... الخ لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية. (2)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن السياسة المالية هي الإدارة الرشيدة التي تقوم بها الدولة لتوجيه نفقاتها توجيهها فعلا ودقيقا، وتحصيل إيراداتها بأكبر كفاءة ممكنة، ويتضح هذا من خلال تنفيذ الميزانية وشفافيتها، وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لقد شهد علم المالية تطورا في فكرته وأهدافه ووسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر على علم المالية فقط بل أنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة وكان دورها محدودا تحت تأثير الايدولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدودا. وظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية واجتماعية حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دورا لسياسة المالية مؤثرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وان دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل دولة من الدول. (3)

أولا: السياسة المالية في المجتمعات القديمة

كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها، تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي،

(1) كمال قويدري، السياسة المالية وآثرها على الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة سعد دحلب، البلدة، ص23.

(2) كمال قويدري، السياسة المالية وآثرها على الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص26

(3) . مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص51.

ونظرا لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتمتا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلا عن مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلا عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) والتي أقرها كأحد بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصدقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم. (1)

وقد أقر توماس الأكويني بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود لها، ومنع الاحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رفضه أورسم (ORASM)، إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، كما أضاف انه إن كان للدولة دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب، التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد، وهو بهذا الشكل أول من وضع فرض الضرائب في العلم العربي. (2)

ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين بذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي (3) فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق، ومدلول اليد الخفية لأدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له" وجوهر قانون ساي للأسواق هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائما ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية، بمعنى أن النظم الرأس مالية نتجه تلقائيا إلى التوازن المستمر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وتفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة مماثلة لها في الدخل النقدي، ولما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا. وبالتالي

(1) عبد القادر بابا "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العلمية الراهنة" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 10.

(2) محمود حسين داي "مبادئ المالية العامة" دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 190.

(3) محمود حسين داي، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 190.

ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها، فأى زيادة في الدخل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.⁽¹⁾

وهكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة وبأسس السياسة المالية على وجه الخصوص، تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها، ومن ثم إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، كما أن الظروف التي مرت بها الدول الرأس مالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية، ولسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ثالثا: السياسة المالية في الفكر الكينزي

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أمتله على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات الكبيرة والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينيات من القرن الماضي، المتمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأس مالية حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، في محاولة إلى الحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف، ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك، ولا بد لتدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.⁽²⁾

ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينيات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج يتوقف على الطلب الكلي الفعال وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.⁽³⁾

المطلب الثالث: أهداف وأنواع السياسة المالية

(1) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(2) مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(3) محودي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 176.

للسياسة المالية أهداف عديدة تندرج ضمن أهداف السياسة الاقتصادية وستتناول في هذا المطلب أهداف وأنواع السياسة المالية.

أولاً: أهداف السياسة المالية

أ. **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** تهدف السياسة المالية التي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد التحومة، فإن كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف وفي حالة الوصول إلى ذلك المستوى المرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها⁽¹⁾.

ب. **تحقيق العمالة الكاملة:** البطالة تعنى وجود قوة بشرية في المجتمع بدون عمل، وهذا بسبب سوء حالة الاقتصاد وتردي الهياكل الإنتاجية، لذلك فإن تدخل الدولة بسياساتها الإنفاقية على الاستثمار لزيادة حجم الطاقة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة⁽²⁾.

ج. **تحقيق التنمية الاقتصادية:** تلعب الضريبة في المالية المعاصرة وظائف هامة ومتعددة، فهي أداة رئيسية تتحكم الدولة من خلالها في النشاط الاقتصادي، كما يساهم الانفاق العام في تمويل التنمية الاقتصادية، وهذه الوظيفة المالية التقليدية مثلث الدور الأساسي للدولة المتدخل، وهي الأساس لبرامج الأعمال الكبرى المنفردة خلال القرن العشرين فقد شهدت هذه الوظيفة طفرة كبيرة من خلال النمو الهائل للنفقات الاستثمارية والتحويلية، والنفقات الخدمائية الموجهة لتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾.

د. **توزيع الدخل:** يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية ولعل أهم أداة وأكثرها تأثيراً هي الضريبة فهي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق. أما في مجال الانفاق فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، كما تستطيع أن تقلل هذه الميزات لأصحاب الدخل المرتفعة والثروة.

(1) محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

(2) أحمد عبد السميع علام "المالية العامة" مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012، ص 35.

(3) عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، مصر، 1986، ص 235.

ثانيا: أنواع السياسة المالية

أ- السياسة المالية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة ركود أو كساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل والإنتاج، ويؤدي ذلك إلى قصور الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل ويتم ذلك من خلال:

- زيادة الانفاق الحكومي.
- تخفيض الضرائب.
- المزج بين الاداتين.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الافتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المصرفي من خلال التوسيع في المعدل النقدي، وهذا قد يترتب عند زيادة معدل التضخم.

ب- السياسة المالية الانكماشية: ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثورة بين فئات المجتمع وسوء توجيه الاستثمارات وغيرها من الآثار السلبية الأخرى ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي، ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع، ولذلك يتطلب الأمر تدخل الحكومة، بإتباع السياسة المالية الانكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي ويتم ذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق الحكومي.
- زيادة الضرائب.
- المزج بين الأدوات.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة⁽¹⁾.

(1) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص ص230-231.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومن هنا يتضح أن هناك ثلاث أدوات للسياسة المالية هي: الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة

1- مفهوم النفقات العامة

- **التعريف الأول:** تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة⁽¹⁾.

- **التعريف الثاني:** النفقات العامة هي مبلغ (نقدي أو اقتصادي) من المال يصدر عن الدولة أو أي شخص معنوي عام، يقصد تحقيق منفعة عامة، ويمكننا من هذين التعريفين أن نحدد عناصر النفقات العامة⁽²⁾:

- النفقة العامة مبلغ نقدي
- مصدر النفقة العامة خزانة الدولة
- ترتبط النفقات العامة بهدف تلبية الحاجات العامة.

2- أنواع النفقات العامة

لا يوجد تقسيم واحد تتبعه جميع الدول للنفقات العامة وقد أجمع معظم علماء المالية العامة على تقسيم النفقات العامة تقسيماً نظرياً علمياً وتقسيم وضعياً.

2-1- التقسيم النظري العلمي للنفقات العامة:

- النفقات العامة من حيث هدفها: وتنقسم إلى:
 - ✓ نفقات الدفاع والأمن الداخلي
 - ✓ نفقات الرفاه الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، وهي تلك التي تنفق على الصحة والتعليم... الخ
 - ✓ نفقات حكومة: وهي التي تستخدم لديه ومن عمل الجهاز الحكومي.
 - ✓ الإنفاق على خدمة الدين العام، تسديد أقساط الديون العامة والفوائد المترتبة عليها حسب الفترة الزمنية المتفق عليها⁽³⁾.

(1) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص122.

(2) خيالة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة تسباب الجامعة، مصر، 2009، ص58.

(3) طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص124.

- النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية: تنقسم النفقات العامة إلى:
- نفقات حقيقية: وهي صرف الأموال العامة على أجور والرواتب للعاملين بالدولة كذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لتسيير عمل إيرادات وأجهزة الدولة.
- نفقات التحويلية: وهي صرف الأموال العامة على الإعلانات الاجتماعية، والدعم الحكومي والضمان الاجتماعي والبطالة... الخ
- النفقات العامة من حيث تكرارها: وتنقسم إلى:
- نفقات متكررة: وهي النفقات العادية التي تكرر سنويا من حيث المدة وليس شرطا أن تتكرر من حيث المعدل.
- نفقات غير متكررة: وهي النفقات الغير العادية التي لا تتكرر سنويا مثل النفقات الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية.
- النفقات العامة من حيث شموليتها: وتنقسم إلى:
- نفقات محلية: وهي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون سواها داخل حدود الدولة، ويتولى عملية الإنفاق المجالس المحلية.
- نفقات قومية: وهي تلك النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها بعض النظر عن مقر سكنهم ويتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة.

2-2- التقسيم العلمي للنفقات العامة

- من الناحية العلمية تختلف الدول في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم النفقات العامة فكل دولة تستخدم التقسيم الوصفي الذي يتلائم مع ظروفها، ويندرج تحت هذا القسم:
- ◀ التقسيم الوظيفي: يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الاتفاق عليها ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها، وبعد ذلك يتم تخصيص إعمادات الإنفاق العام وفقا للتكلفة.
 - ◀ التقسيم الاقتصادي: يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال والمهام (زراعة، صناعة، سياحة) ويؤخذ بالحساب نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي ونفقات التوزيع (إعلانات اجتماعية).
 - ◀ التقسيم الإداري: يتم التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والمؤسسات العامة... الخ ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة، وبعد ذلك يتم التقسيم داخل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري والأصغر فالأصغر... الخ⁽¹⁾.

(1) طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 124.

3- أسباب زيادة النفقات العامة:

3-1- الأسباب الحقيقية: ومن بين هذه الأسباب:

◀ أسباب اجتماعية: أصبح هدف الدولة يتمثل في إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية... الخ

◀ أسباب اقتصادية: يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تحقيق التوازن العام للاقتصاد القومي هذا يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة.

◀ أسباب سياسية: ما إنتشار المبادئ الديمقراطية والاشتراكية، وبطبيعة الحال انعكس كل ذلك على نفقات الدولة وأدى إلى زيادتها، فمثلا الدول الديمقراطية التي يسودها النظام البرلماني أصبح ممثلو الشعب يدافعون على حقوقه لتحسين مستوى معيشته وتلبية المزيد من حاجاته مما يعني زيادة النفقات العمومية.

◀ أسباب عسكرية: إن كثرة الحروب أدى إلى تخصيص جزء كبير من بنود الموازنة العامة للإنفاق على التسلح وتجهيز الجيش وزيادة عدد المنتسبين إليه، وكما أن التوترات الحدودية والصراعات بين الدول تزيد من النفقات العامة

◀ أسباب إدارية: إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي الحكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، كما يتطلب توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من لوازم وأثاث... الخ، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

3-2- أسباب ظاهرية:

◀ انخفاض القيمة للنقود: من الملاحظ في جميع دول العالم أن أسعار السلع والخدمات في ارتفاع مستمر، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وقوتها الشرائية، وهذا يعني الزيادة في المبالغ المخصصة للإنفاق العام.

◀ الزيادة المضطرة في عدد السكان: تعتبر المشكلة السكانية من أهم المشاكل التي تعاني منها دول العالم ومن الملاحظ أن عدد سكان الكرة الأرضية في تزايد مستمر، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة.

◀ التوسع الجغرافي للدولة: إن اتساع مساحة الدولة بضم أراضي جديدة لها يعني الزيادة في النفقات العامة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة الأساس العم الذي يتم الاستناد عليه في تمويل النفقات العامة التي تؤديها الدولة من خلال نشاطاتها المالية، وبما يحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال ماليتها العامة وسياستها المالية ويمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى عدة أنواع نذكرها كالآتي⁽²⁾:

(1) طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 135 138.

(2) فليح حسين خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث والتوزيع ودار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 161.

1- إيرادات أملاك الدولة:

ويقصد بأملاك الدولة الأموال العقارية المنقولة التي تملكها سواء ملكية عامة وهي تلك الخاضعة لأحكام القانون العام أو ملكية خاصة وهي تلك الخاضعة لأحكام القانون الخاص ولذا يطلق H على الأموال القومية العام وهي تلك المعدة للنفع العام ولا يكون تحقيق الربح هدف مباشر من خلال استغلالها، كما يطلق على الأموال الثانية مصطلح الدومين الخاص وهي تلك المعدة للاستغلال الاقتصادي⁽¹⁾.

2- الرسم:

يمكن تعريف الرسم بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة.

2-1- عناصر الرسم: يتضح من التعريف السابق أن للرسم عناصر محددو هي⁽²⁾:

- الصفة النقدية للرسم.
- الصفة الجبرية للرسم.
- الرسم مقابل خدمة خاصة.

3- الضرائب:

3-1- تعريف الضريبة:

- **التعريف الأول:** الضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات المحلية بصورة نهائية مساهمة في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة⁽³⁾.
- **التعريف الثاني:** الضريبة اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة⁽⁴⁾.

3-2- خصائص الضريبة

- **الضريبة مبلغ المال:** أي أنها اقتطاع نقدي وهذا هو المال في عصر الحديث فإن تم استيلاء الدولة على مال غير نقدي خرج الأمر من نطاق الضريبة.
- **الضريبة فريضة إجبارية:** يعد فرض الضريبة وجبايتها عملا من أعمال السلطة العامة، بمعنى أن فرض الضريبة أو جبايتها يستند إلى الجبر.

(1) عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 79.

(2) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006، ص 1136.

(3) خيالة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

(4) أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 145.

- تفرض الضريبة بلا مقابل: أي أن المكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصلها مقابلها على نفع خاص.

3-3- أهداف الضريبة:

- أهداف مالية: ترمي الضريبة إلى تحقيق غاية مالية هي تغطية النفقات العامة للدولة التي تحتاج إليها لتسيير مرافقها العامة.

- أهداف اقتصادية واجتماعية: أصبحت الضريبة في تطورها الأخير وسيلة لتحقيق غايات اقتصادية تتمثل في تحقيق التوازن الاقتصادي والتعجل بالتنمية الاقتصادية بوصفها إحدى أدوات السياسة المالية وغايات اجتماعية تتمثل في تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي.

3-4- أنواع الضرائب:

تنقسم الضرائب إلى نوعين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة

- **الضرائب المباشرة:** هي الضرائب التي تقتطع مباشرة من الدخل قبل أن يصل إلى يد صاحبه، فهي تفرض مباشرة على وجود أمن المال أو نشأة الدخل.

- **الضرائب الغير مباشرة:** فهي تفرض عادة على المنتجات الاستهلاكية المختلفة، وهذه الضرائب يدفعها المستهلك في نهاية المطاف لكن بصورة غير مباشرة⁽¹⁾.

4- القروض العامة:

4-1- تعريف القروض العامة:

يمكن تعريف هذه القروض بأنها استدانة أحد أشخاص القانون العام، سواء كان هذا الشخص الدولة أو ولاية أو بلدية، أموالا من الغير، سواء كان هذا الغير مواطنين أو مؤسسات مالية (بنوك)، مع التعهد برد هذه الأموال علاوة على فائدة محددة، تعتبر بمثابة مكافأة على إقراض الدولة⁽²⁾.

4-2- أنواع القروض العامة:

القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:

- **القروض الاختيارية:** يكون القرض اختياريا، إذ يكون للأفراد حرية الاكتساب في القرض من عدمه، وفقا لظروفهم المالية والاقتصادية، وبالمقارنة بين الفائدة التي يحصلون عليها من سندات القرض، وتلك التي يحصلون عليها من

(1) عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 92-93.

(2) أحمد عبد السميع علام، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 192.

فرص الاستثمار الأخرى، ومن ثم فإنهم يقررون الاكتساب من عدمه في ضوء مصلحتهم الخاصة في المقام الأول، فالدولة في هذا الصدد، لا تستخدم سلطتها السيادية في عقد القرض.

- **القروض الإجبارية:** هي القروض التي تفرضها الدولة على رعاياها بصورة إجبارية مقابل تعهداتها لهم بسدادها في الوقت المناسب، ونلجأ إلى مثل هذه القروض في الأزمات الاقتصادية والحروب والظروف الطارئة التي تصيب البلاد.

القروض الداخلية والقروض الخارجية:

- **القروض الداخلية:** وهي القروض الوطنية، حيث يكتسب فيها من جانب الوطنيين أو المقيمين على إقليم الدولة، سواء كانوا أشخاصا طبيعية أم اعتبارية، فالسوق الداخلي هو الذي يغطي هذا القرض.

- **القروض الخارجية:** هي التي يكتب فيها الأشخاص، الطبيعية والاعتبارية، المقيمون خارج إقليم الدول، فالسوق الخارجي هو الذي يغطي هذا القرض⁽¹⁾.

5- الإعانات الدولية:

تشكل الإعانات الدولية عموما أحد المصادر التي تغذي خزينة الدولة بالمال، وقد تكون الإعانات داخلية مستوفات من مواطني الدولة من إيمانهم بضرورة دعم حكومتهم، وقد تكون الإعانات متأتية من أفراد أو منظمات أجنبية.

5-1- أسباب ظهور الإعانات الدولية:

- **الأسباب الاقتصادية:** تبرز الأسباب الاقتصادية في رغبة الدول المتقدمة اقتصاديا للتخلص من فائض إنتاجها.

- **الأسباب السياسية:** تتمثل هذه الأسباب في رغبة الدول الغنية بمساعدة الدول المؤيدة لها في الاتجاه السياسي أو السائرة في فلكها⁽²⁾.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

بعد التطرق إلى الإيرادات العامة والنفقات العامة سنتطرق في هذا المطلب إلى ما يسمى بالموازنة العامة.

1- مفهوم الموازنة العامة:

- **التعريف الأول:** تعرف الموازنة العامة على أنها وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير

النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة.

(1) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ص 297-298.

(2) عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 163-164.

- **التعريف الثاني:** تتشكل الميزانية العامة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

2- عناصر الموازنة العامة للدولة:

يمكن استخلاص عناصر الميزانية العامة للدولة كالتالي⁽¹⁾:

- الميزانية تقدير مفصل لإيرادات الدولة ونفقاتها.
- الميزانية معتمدة من قبل السلطة التشريعية، وحتى تصبح ميزانية لابد من اقتراحها بمرافقة السلطة التشريعية.
- إنها تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
- خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة تنفق مع الخطط الاقتصادية.
- الميزانية وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة.
- الميزانية وسيلة وأداة للرقابة المالية العامة.

3- مبادئ تحضير الميزانية العامة للدولة:

تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ أو ما يطلق عليها اسم القواعد الفنية للميزانية وهي كالتالي:

3-1- مبدأ السنوية: يقصد به أن ترخيص الميزانية إلا لسنة واحدة مقبلة، أي يحدث توقع للنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة واحدة مقبلة، وهو ما يسمح الرقابة الدائمة من السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية، وهذا ما يستوجب أن تكون الموازنة دورية والفترة محددة⁽²⁾.

2- مبدأ وحدة الميزانية:

يقصد بهذا المبدأ أن تخصص ميزانية واحدة تضم كافة النفقات العامة والإيرادات العامة مهما كانت طبيعتها، بحيث يكون التصويت عليها من طرف السلطة التشريعية مرة واحدة، وبشكل عام وحسب هذا المبدأ على الإيرادات والنفقات العامة للدولة أن تظهر في بيان واحد، ثم تصنف بشكل مفصل ومتجانس حتى يسهل التعرف على المركز المالي للدولة⁽³⁾.

(1) محمود عباس الخرزوي "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 383-384.

(2) الأستاذ حسين صغير "دروس في المالية والمحاسبية العمومية"، دار المحمدية، الجزائر، ص 83.

(3) <http://www.3Adel.amer.catsh.info/vb/showthread.php?>

3- مبدأ شمولية الميزانية العامة:

ويقصد بهذا المبدأ إدراج كافة الإيرادات والنفقات في ميزانية الدولة دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة كما أن هذا المبدأ يقوم على قاعدتين هما:

- قاعدة الناتج الخام أي أن الإيرادات والنفقات تسجل بمبلغها الخام.
- قاعدة عدم التخصيص أي أن مجموع الإيرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات.

3-4- مبدأ توازن الميزانية:

ويقصد به التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة بشكل مطلق.

أما المفهوم الحديث لمبدأ توازن الميزانية حيث يتمثل في آراء الفكر المالي المعاصر الذي يستبعد فكرة التوازن وكل ما هنالك هو أنه يميل إلى أن يستبدل فكرة التوازن المالي بفكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام، أي الاهتمام بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الاهتمام بالتوازن المحاسبي حتى ولو أدى إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية ويعرف هذا الاتجاه بنظرية العجز المنتظم⁽¹⁾.

4- أساليب إعداد الموازنة:

4-1- تحضير وإعداد الموازنة:

إن إعداد الموازنة يعتبر من الأعمال الإدارية الفنية التي يفضل تركها للحكومة نظرا لكونها أقدر السلطات على تقدير الإيرادات الدولة وعلى الإمام بمختلف الحاجات المطلوب إشباعها⁽²⁾.

خطوات تحضير الميزانية: تمر الميزانية الهامة بعدة خطوات كالتالي:

- دراسة الوضع المالي والاقتصادي
- إصدار تعميم "منشور الموازنة العامة"
- تحضير مشروعات الموازنة في الوزارات لمصالح الحكومة
- بحث ومناقشة ميزانيات الوزارات والهيئات العامة
- إعداد الإطار النهائي للموازنة العامة⁽³⁾.

(1) حسين صغير ، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، مرجع سبق ذكره، ص99.

(2) الروبلي صالح، المالية العامة، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص135.

(3) محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص81.

2- تقنيات تقدير النفقات والإيرادات

- **تقدير النفقات:** تقدر النفقات مباشرة تبعا للحاجات المنتظرة مع مراعاة الدقة ويطلق على المبالغ المقترحة

للنفقات "الاعتمادات" ويتم تقدير النفقات أو ما يعرف بالإعتمادات باستخدام عدة طرق أهمها:

◀ **الاعتمادات المحددة والاعتمادات التقديرية:** تعني الاعتمادات المحددة تلك التي تمثل الأرقام الوارد بها الحد

الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية أما الاعتمادات التقديرية فيقصد بها النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب وهي تطبيق عادة على المرافق الجديدة التي لم تعرف نفقاتها على وجه التحديد.

◀ **اعتمادات البرامج:** وهو خاص بالمشروعات يستغرق تنفيذها عدة سنوات وقد جرى العمل على استخدام

طريقتين لتنفيذ هذه البرامج "طريقة اعتمادات البرامج، طريقة اعتمادات الارتباط"⁽¹⁾.

- **تقدير الإيرادات:** تعتمد كل الدول عند تحضير إيراداتها إلى إيرادات ثانياة وإيرادات متغيرة، كما تنتهج عند

تقديرها أساليب متعددة وهي كما يلي:

◀ **طريقة التقدير الأولى:** يتم تقدير موارد الموازنة الجديدة على أساس الإيرادات الفعلية المدرجة في الحساب

الختامي لأخر سنة مالية منتهية، بعد زيادتها أو تخفيضها بمعدل محدد حسب توقع تغير النشاط الاقتصادي.

◀ **طريقة التقدير المباشر:** تعتمد هذه الطريقة بصفة أساسية على التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر

الإيرادات العامة علي حدي، وتقدير حصيلة بناء على هذه الدراسة المباشرة ويترك لكل وزارة أو مصلحة حكومية تقدير

ما تتوقع تحصيله من رسوم وإيرادات أخرى⁽²⁾.

3- اعتماد وتنفيذ الموازنة العامة

أ- **اعتماد الموازنة العامة:** تقوم السلطة التشريعية باعتبارها ممثلة للشعب باعتماد الموازنة، والمصادقة عليها.

ب- **تنفيذ الموازنة العامة:** إن موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة، وصدور قانون المالية يعني بداية مرحلة

التنفيذ، أي انطلاق الميزانية العامة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي، فتتولى الحكومة ممثلة في وزارة المالية

تحصيل وجبات الإيرادات الواردة والمقرر في الموازنة⁽³⁾.

ج- **مراقبة تنفيذ الموازنة:** بعد إتمام المراحل السابقة (إعداد، اعتماد، وتنفيذ) تأتي مرحلة أخرى ضرورية، ولا بد من

المرور بها وهي مرحلة الرقابة، وذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة ومدى تطابق تقديرات الموازنة مع الموازنة

الفعلية وتعدد أوجه الرقابة فنجد من حيث التوقيت رقابة سابقة ورقابة لاحقة.

(1) عادل أحمد حسيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص305.

(2) نفس المرجع السابق، ص302.

(3) عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، لبنان، 1996، ص211.

ومن حيث المصدر: رقابة إدارية، ورقابة برلمانية، ورقابة مستقلة⁽¹⁾.

(1) وجدى حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، مصر، 1988، ص224.

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها

تعمل السياسة المالية وفق آلية محددة في حالة الكساد الاقتصادي وفي حالة الركود الاقتصادي وتؤثر فيها عدة عوامل.

المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية

نستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتحلى آلية عملها

في:

أولاً: حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية، وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية⁽¹⁾.

وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

1. زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساساً في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، خدمات)

أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد، لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد وبالتالي يؤدي دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة، وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكلة البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

2. تخفيض الضرائب: أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي لأن تلك

الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التحلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

3. زيادة مستوى الإنفاق وتخفيض الضرائب: أي قد تستخدم الحكومة الاثنين معاً، وذلك بما يخدم

الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد⁽²⁾.

ثانياً: حالة التضخم الاقتصادي: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار ويتمثل دور السياسة المالية

أساساً في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انعكاسية والتي تعتمد على:

(1) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 376.

(2) حزين محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، ط 1، عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص 186-187.

- 1- تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، وهذا يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.
- 2- رفع مستوى الضرائب: مما يؤدي إلى خفض الدخل التصريفي وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي خفض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.
- 3- المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم، ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكون حكيمة أو رشيدة، وهناك عدة عوامل تحدد السياسة المالية في الدولة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: عوامل نجاح السياسة المالية

في ضوء الأهداف المعطاة سابقا تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها⁽²⁾:

- 1- مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ: بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأي دولة، وهي تتناسب تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل، فكلما كان الاقتصاد متقدماً كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك إمكانية فرض ضرائب وإمكانية تحصيل ضرائب كبيرة، وتعتمد جمع الضرائب في تحصيلها، فضلاً عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل، وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عوامل محدّدة لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.
- 2- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن مدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دوراً في ترجمة الميزانية العامة إلى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعو السياسة المالية بتخصيص إنفاق علم المؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبذير أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

- 3- وجوه سوق مالي: من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة وبالتالي فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالاً كبيراً أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة، وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية، ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد

(1) حري محمد موسى عربقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص188.

(2) الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص132.

لا يوجد فيه سوق مالي، ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي، بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال، أصول حقيقية) ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية).

وتتضح أهمية سياسة السوق المفتوحة عندما ندرك أن البنك المركزي يستطيع المساهمة في سوق رأس المال.

وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية، تعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية.

تمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته. (1)

4- **العدالة:** لا يمكن تجاهل العدالة الاجتماعية عند التخطيط لتنفيذ السياسة المالية، ذلك أن العدالة هي رغبة أكيدة لكل مواطن يريد التمتع بها، ونجد هذه العلاقة في تطبيق أدوات السياسة المالية التي تناولناها في الفصل الثاني.

5- **الحرية الفردية:** يرغب الأفراد في أن لا تمس السياسات المالية المتخذة حريتهم، فعند فرض بعض الأنواع من الضرائب يجب مراعاة هذه الحرية، وكذلك بالنسبة للإنفاق حيث يمكن المفاضلة بينهما على أساس مدى ارتباطها أكثر بمعيار الحرية الفردية. (2)

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عدة عوامل تؤثر في إعداد السياسة المالية، منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر بالعكس لذلك يجب نراعاة هذه الآثار المتنوعة، وتتمثل هذه العوامل في العوامل السياسية والعوامل الإدارية وأيضا عامل النظام الاقتصادي.

1- العوامل السياسية:

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات بكيفية بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة، سواء عن طريق السياسة الضريبية، أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية أو الإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد

(1) أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعث الدولي لليورو، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص60.

(2) الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص133.

الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلا مرتبط بظهور العملات العسكرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبء القروض، ونفقات إعادة التعمير، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية وعادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي. (1)

2- العوامل الإدارية:

من أهم العوامل التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية على النحو التالي:

- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:

أ- تأثير السياسات الإدارية على السياسة المالية: بعض السياسات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفر في دول معينة.

ب- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية: للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية على المؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة.

- تأثير العوامل المالية على المؤسسات الإدارية:

أ. تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية: نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته، كما أن الحكم على مدى استغلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استغلالها للملي.

ب. تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية: إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة، حيث أن السياسة الإدارية لهذه المنشآت محكومة باعتبارات مالية، ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية الملحية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية الكماشية. (2)

(1) الفارس عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 112.

(2) حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 36.

3- النظام الاقتصادي:

هناك علاقة تأثير وتأثر بين السياسة المالية والاقتصاد، لذلك ينبغي أن تتسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل، دورها.

خلاصة الفصل:

السياسة المالية هي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والتي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وتحقيق أهداف اقتصادية معينة كالأستقرار الاقتصادي والقضاء على البطالة، بالإضافة إلى التوزيع العادل للدخل. كما أن السياسة المالية كغيرها من السياسات تعتمد على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، تتمثل في الإيرادات العامة، النفقات العامة والموازنة العامة، تتدخل عبرها الدولة في النشاط الاقتصادي. كما تبين لنا أن هناك عوامل تؤثر على السياسة المالية من بينها عوامل سياسية وعوامل إدارية.

الفصل الثاني :

الإطار النظري للتضخم

تمهيد الفصل:

يعتبر البحث عن طبيعة ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية المطروحة على الساحة العالمية، ومن أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا، وتكاد تكون هذه الظاهرة متصفة بالانتظام والتكرار في حدوثها، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزه الضغوط التضخمية على اقتصادات الدول، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراءه. ويعود الفضل في دراسة التضخم إلى المدرسة الكلاسيكية التي اهتمت بإيجاد العلاقة بين الارتفاع في المستوى العام للأسعار وزيادة كمية النقود المطروحة للتداول مما فتح المجال لبقية المدارس والنظريات المتعاقبة، للنقاش والبحث في طبيعة هذه الظاهرة سواء من حيث الأسباب أو الآثار أو الطرق الكفيلة للحد منها.

وبناء على ما سبق، سنحاول في هذا الفصل الإلمام من خلال دراسة المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التضخم.
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.
- المبحث الثالث: آثار التضخم وسبل علاجه.

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة، وإنما ظاهرة تمتد إلى العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار من القديم، ونلاحظ أن هذه الظاهرة كانت واضحة وجليّة خاصة عند الحروب والأزمات، ولقد شاع مصطلح التضخم في الحديث والذي يعتبر الأكثر استعمالاً من طرف الاقتصاديين، نتيجة لتعدد الآراء والتعاريف وسنحاول في هذا المبحث التعرف على مفهوم التضخم وأنواعه وأسبابه.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

يعرف التضخم بأنه: "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض" كما أن الزيادة في كمية النقود أو الزيادة في التيار الانفاقي النقدي يؤدي بالنظام الاقتصادي لا محالة إلى التضخم⁽¹⁾.

وفي نفس الاتجاه يمكن تعريف التضخم بأنه "زيادة في كمية النقود بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار"⁽²⁾.

ويمكن تعريف التضخم على أنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار" هذا التعريف الخاص بالتضخم يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى في السوق هي السبب في ظهور الظواهر التضخمية، ومنها ارتفاع الأسعار السائدة⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتضخم وهو:

التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار مصحوباً بالانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

الفرع الأول: أنواع التضخم من حيث قوته

1- التضخم الجامح HYPER inflation

وهو أخطر أنواع التضخم وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جداً، وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جداً، وهو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار والأجور شيئاً فشيئاً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار وبالتالي ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم، وبذلك فإن هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه.

(1) حسين بن سالم جابر الزبيدي "التضخم والكساد" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص32.

(2) مجدي عبد الفتاح سليمان "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام" دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص35.

(3) غازي حسين عناية "التضخم المالي" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص14.

ولكن وقوع هذا النوع من التضخم احتمال نادر بالرغم مما يراه البعض من إمكانية تحول التضخم المستمر إلى تضخم جامح، عند عدم التحكم به ومراقبته وينشأ هذا التضخم نتيجة ل⁽¹⁾:

- تفكك اجتماعي وانحيار النشاط الاقتصادي.
- عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور، أي تفقد سلطتها على الشعب.
- الحروب المدمرة.
- لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد وذلك على الشعب من التزاماتها الخارجية وخاصة إذا كانت ناشئة بسبب الحرب.

2- التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق

وهو تضخم ترتفع فيه معدلات الأسعار ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها بالنسبة للتضخم الجامح، بحيث تكون آثاره أقل خطورة على الاقتصاد القومي ويسهل على السلطات الحكومية علاجه ومكافحته والحد من آثاره بحيث لا يصل إلى فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول⁽²⁾.

الفرع الثاني: أنواع التضخم من حيث تدخل الدولة به

1- التضخم المكبوت

وهو عبارة عن حالة يصل فيها المستوى العام للأسعار منخفضا بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة⁽³⁾.

وينجلي هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركة الأثمان بالتحكم في جهاز الأثمان بالبلاد، فتحدد الدولة بإجراءاتها المختلفة، التشريعية والإدارية المستويات العليا للأسعار مانعة تعديها للحد الأقصى من ارتفاعاتها⁽⁴⁾.

2- التضخم الطليق أو المكشوف

وهذا التضخم بعكس التضخم الكامن أو المكبوت، حيث أن الحكومة في هذا النوع من لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقا، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا، ويتميز هذا التضخم بارتفاع كبير للأسعار والأجور والنفقات وذلك دون أي تدخل من السلطات.

(1) وضاح نجيب رجب "التضخم والكساد الأسباب والحلول" دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص32.

(2) غازي حسين عنابة، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص62.

(3) وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول، مرجع سبق ذكره، ص34.

(4) غازي حسين عنابة، مرجع سبق ذكره، ص58.

وبالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناء على ارتفاع الأسعار، يدفع المستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية.

الفرع الثالث: أنواع التضخم من حيث المنشأ

1- التضخم في ظل قاعدة الذهب

إن هذا النوع من التضخم يحدث عندما يصبح تدفق زائد من الذهب على البلد وبالتالي يحدث توسع في الائتمان وطالما أن الائتمان يحدث على أساس قاعدة الذهب فانه يكون توسعا معتدلا يمكن مراقبته، ولكن هذا النوع من التضخم قد انتهى بانتهاء قاعدة الذهب⁽¹⁾.

2- التضخم الدائم:

وهو التضخم الزاحف الذي تم شرحه سابقا، ولكن هذا التقسيم تحدث عن منشأ هذا التضخم، وجعل نشأته بسببين اثنين:

- التضخم الطلبي

- التضخم التكاليفي

أ- **التضخم الطلبي:** وهو الارتفاع الحلزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب عن العرض، أي ينشأ هذا التضخم بسبب زيادة الدخول النقدية في يد الأفراد، ولا يقابل هذه الزيادة أي زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين حصلوا على الزيادة النقدية، وبالتالي يزداد الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي. كما أنّ هذا التضخم ينشأ في فترات السلم حيث يتفائل رجال الأعمال نحو المستقبل فيزيدون من الطلب على عوامل الإنتاج.

وإذا زاد الطلب مع بقاء محدودية العرض ومع ارتفاع أثمان الخدمات (سبب محدودية العرض) يبقى الناتج القومي دون زيادة، وعرض السلع يظل ثابتا وبالتالي ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية.

وأما في حالة الحرب فشيئا هذا التضخم الطلبي نتيجة الطلب الزائد من قبل الحكومة، والذي يتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي تعويض هذا الإنفاق عن طريق زيادة كمية النقود المصدرة، وإن زيادة الطلب الحكومي مع محدودية العرض الكلي، يؤدي إلى زيادة الأسعار بشكل تضخمي.

(1) وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص32.

ب- **التضخم التكاليفي**: ينشأ هذا التضخم عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة التكاليف، من زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج، إلى ارتفاع الأجور.

وبالتالي يحدث ما يسمى زيادة التكلفة الحدية على الإيراد الحدي للإنتاجية، وبشأن العرض يضطر المنتج إلى استخدام هذا العنصر، ويرفع الثمن ويساعده على هذا الرفع في السعر ثبات العرض وقلة المنافسة. وإذا كان هناك زيادة في الأجور مع وجود زيادة تقابلها في الكفاية الإنتاجية فلا يؤدي هذا بالضرورة إلى زيادة التكاليف.

وأخيراً: إن التضخم التكاليفي ينشأ من قبل البائعين (بائعي خدمات عوامل الإنتاج)، وأما التضخم الطلي فينشأ من قبل المشتري⁽¹⁾.

الفرع الرابع: أنواع التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية

هناك من يحدد بعض أنواع التضخم حسب القطاعات الاقتصادية إلى:

1- التضخم السلعي:

وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار

2- التضخم الربحي:

يحدث هذا النوع من التضخم عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من ضغط الأجور لأن الأرباح ليست محددة بسقف معين على عكس الأجور التي تكون في حدود معتبرة وفق درجات معينة، وتكون محددة بسقف.

3- التضخم الرأس المالي

وهو التضخم الذي يحصل في قطاع الاستثمار، ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كلا من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

(1) وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص ص 37-38.

4- التضخم الداخلي:

وهذا يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومن ضمن تلك النفقات ارتفاع الأجور للعمال، وكذلك تكاليف الحصول على المواد الأولية، وغيرها من العوامل المسببة في زيادة هذه النفقات⁽¹⁾.

5- التضخم الأجرى:

وهو التضخم الذي ينشأ من التوسع في زيادة لأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

6- التضخم الإنفاقي:

وهو التضخم الذي ينشأ بسبب زيادة في الإنفاق العام والفردى، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير بسبب عجز في الميزانية العامة⁽²⁾.

ورغم ذلك فإن الكثير من المراجع تولي اهتمامها الأكبر في تقسيم أنواع التضخم إلى أربعة أقسام رئيسية وهي:

- التضخم الطليق أو المكشوف أو الظاهر.
- التضخم المقيد (المكبوت).
- التضخم الزاحف
- التضخم الجامح.

المطلب الثالث: أسباب التضخم

تنحصر أسباب التضخم في سببين رئيسيين هما:

- زيادة الطلب على السلع والخدمات وهو ما يعرف بجذب الطلب.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج وهو ما يسمى بجذب النفقات.

الفرع الأول: نظرية جذب الطلب

أن زيادة الطلب الكلي الفعلي على السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية عن عرضها الكلي وقصور هذا الأخير (العرض الكلي) عن احترام هذا الطلب المتزايد يؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات عن مستواها العام.

1- أسباب زيادة الطلب الكلي: تتمثل العوامل الدافعة للطلب الكلي نحو الارتفاع في الأسباب التالية⁽³⁾:

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- التوسع في فتح الاعتمادات من طرف المصارف.

⁽¹⁾ غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 63.

⁽²⁾ وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص 32.

⁽³⁾ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، الجزائر، دار الفكر الفلكية، ص 219.

- العجز في الميزانية.

- تمويل العمليات الحربية.

أ- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

إن النظريات الخاصة بالتوازن، وخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الائتمان تفترض اقتران الخلل في التوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي على مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وعند هذا المستوى يحدث التضخم والمتمثل في زيادة الإنفاق الكلي التي لا تقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج.

ب- التوسع في فتح الاعتمادات من طرف المصارف:

إن توسع البنوك التجارية في فتح الائتمان والاعتمادات يعتبر عاملاً مهماً في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان، بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر العائدة، فيزداد بذلك إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، فيصبح هذا الاستثمار زائد من حيث طلبه على المنتجات الحقيقية الموجودة في المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبأ عن ظاهرة تضخمية⁽¹⁾.

ج- العجز في الميزانية:

يعتبر هذا الأسلوب وهو إحداث عجز في الميزانية العامة للدولة سبباً رئيسياً منشأ لظاهرة التضخم، كما لوحظ في الكثير من البلدان الأوروبية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والفترة فيما بينهما، وتعتبر هذه الطريقة وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية، وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع فضلاً عن المشاريع التي تساهم في توفير الرفاهية وتسيير العمل اليومي، كدفع رواتب للموظفين مثلاً. إن حدوث عجز في الميزانية لا يتأتى دائماً في كثير من الأحوال من قبيل الصدف، بقدر ما تعتمد الدولة إحداثه، لتمويل المشاريع الإنتاجية المقبلة على التنفيذ.

د- تمويل العمليات الحربية:

إن سباق الحروب الناشئة بين الدول تعتبر من أكثر الوسائل والأسباب المنشئة للتضخم أو على الأقل من العوامل التي تفسح المجال على مصرعيه لظهور البوادر التضخمية والانكماشية لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، والتداول النقدي الكبير والمتزايد فالحروب كانت ولا تزال العامل الفعال في إظهار التضخم وارتفاع الأسعار⁽²⁾.

(1) غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص110.

(2) نفس المرجع السابق، ص153.

الفرع الثاني: ارتفاع تكاليف الإنتاج

يحصل تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، وخصوصا تكلفة العمل عندما تكون النقابات العمالية قوية وقادرة على رفع أجور أعضائها، إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور إلى ارتفاع مستويات الأسعار، عندما لا يصاحب الزيادة في الأجور زيادة في إنتاج العمل في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد القومي⁽¹⁾.

وفي هذا السياق نقوم بذكر العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع الإنتاج وهي:

1- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: فقد يصل الاقتصاد القومي لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الشامل لعناصر الإنتاجية، بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى، بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا، وفي مستوى دون المستوى المرتفع لذلك الطلب الكلي الفعلي المرتفع⁽²⁾.

2- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: فقد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، فقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة.

3- النقص في العناصر الإنتاجية:

كالعمال، والموظفين المختصين، والمواد الخام، والمواد الأولية.

4- النقص في رأس المال العيني:

وقد تعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم، عند مستوى الاستخدام الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع والمنتجات، والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية، الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي⁽³⁾.

المطلب الرابع: أساليب تقدير قيمة التضخم

باعتراف جميع الخبراء، فإن ليس هناك مقياس دقيق لقياس التضخم ولا توجد كذلك طريقة موحدة لقياسه، إذ يمكن

قياس التضخم من خلال ثلاث طرق مختلفة وهي:

- طريقة الأرقام القياسية.

- طريقة الفجوات التضخمية.

- طريقة فائض المعروض النقدي.

(1) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص46.

(2) غازي حسين عنابة، مرجع سبق ذكره، ص117.

(3) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفرع الأول: طريقة الأرقام القياسية

الرقم القياسي هو مؤشر احصائي يستخدم في قياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، فهو بطبيعته رقم نسبي، وتنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى أنواع من أهمها ما يلي (1):

1- الرقم القياسي البسيط:

هو عبارة عن نسبة مجموعة أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية في أسعارها في السنة السابقة وتسمى سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع الأسعار في السنة الجارية}}{\text{مجموع الأسعار في سنة الأساس}} \times 100$$

نلاحظ من هذا أن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك، التي بالتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك لهذا السبب يفضل استخدام الرقم القياسي المرجح لأسعار المستهلك بدلا من الرقم القياسي البسيط.

2- الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس (لا سبير LA SPEYRES):

كلمة مرجح تشير إلى الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح لاسبير عام 1864م ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس وبحسب كما يلي (2):

$$Le\ speyres\ index = \frac{\sum P_1 \times Q_0}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100$$

بحيث :

P_1 : أسعار فترة المقارنة

Q_0 : كميات فترة الأساس

(1) سعيد هتمهات، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مراح ورقلة، 2006، ص221.

(2) حسين الفجلان، محمد الزبود، وليد أحمد صافي، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلبي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص296.

P_0 : أسعار فترة الأساس

ومنه يعبر رقم لاسبير عن أثر تغير السعر كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

3- الرقم القياسي باش المرجح بكميات فترة المقارنة (PAACHE, INDEX):

استخدام باش سنة 1874م رقما قياسيا لترجيح الأسعار، ولكن بكميات فترة المقارنة أي كما يلي:

$$\text{PAACHE INDEX} = \frac{\sum P_1 \times Q_1}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100$$

Q_1 : كميات سنة المقارنة

P_0 : أسعار سنة الأساس

P_1 : أسعار سنة المقارنة

ومنه فإن رقم باش يعبر عن أثر تغير السعر كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد اشترت في سنة الأساس.

4- الرقم القياسي الأمثل: (Fisher index)

5- بعد استمرار الجدل حول مدى فعالية الرقمين السابقين، جاء فيشر واقترح رقما قياسيا جديدا، وهو عبارة عن

الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير وباش كما يلي:

$$\text{Fisher index} = \sqrt{\left[\frac{\sum P_1 \times Q_0}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100 \right] \left[\frac{\sum P_1 \times Q_1}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100 \right]}$$

نستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة أثر التضخم من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك، مثل كما

يلي:

$$\frac{\text{الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2015 بأسعار سنة 2015}}{\text{مؤشر السعر المناسب}} = \frac{\text{الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2015 بأسعار سنة 2010}}{\text{مؤشر السعر المناسب}}$$

وهذا يعني إزالة أثر التضخم من الإنتاج الداخلي الخام.

الفرع الثاني: طريقة الفجوات التضخمية

تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية، وهي تعتمد على التحليل الكينري والتي تقيس الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة بين أيدي المستهلكين، وهي عبارة عن الفرق بين الطلب الكلي النقدي وبين حجم الناتج الوطني الحقيقي، أي تقيس الاختلال بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي، ومنه⁽¹⁾:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{الطلب الكلي النقدي} - \text{الدخل الوطني الحقيقي}$$

$$\text{الطلب الكلي (الإنفاق الكلي)} = \text{الإنفاق الاستهلاكي} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي} - \text{الواردات} + \text{الصادرات}$$

الفرع الثالث: طريقة فائض المعروض النقدي

وتستند هذه الطريقة إلى نظرية كمية النقود المعاصرة، والتي ترى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، هو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار، ويرى فريدمان أن الاستقرار في مستوى الأسعار في المدى الطويل لا يتحقق الاينجاح السلطات النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود وهو الحجم الذي لا بد أن يسود كي يحافظ على مستوى الأسعار السائد في بداية الفترة الزمنية موضع الاعتبار، والحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ومعدل تغير الطلب على النقود، أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس، وبذلك فإنه إذا افترضنا ثبات الطلب على النقود، أو سرعة دورانها يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود (حاصل قسمة كمية النقود على الناتج القومي) ثابتا إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد في فترة الأساس، أما إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها، فيزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية القوة بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار ويمكن صياغة حجم الإفراط النقدي استنادا لنظرية كمية النقود المعاصرة على النحو التالي⁽²⁾:

$$M_{ext} = Q_{oyt} - M_t$$

M_{ext} : حجم الإفراط النقدي

Q_0 : متوسط الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة في سنة الأساس.

(1) سعيد هتهات، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 222، 223.

(2) سعيد سامي الحلاق / محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازورة العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 221.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف النظريات النقدية في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل، ولتعرف على المصادر المختلفة للقوى التضخمية، تتعرض لمختلف النظريات النقدية التي حاولت إعطاء تفسير مقنع عن ظاهرة التضخم.

المطلب الأول: تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي

لقد استعان الفكر الكلاسيكي بالعوامل الكمية النقدية في تحليله هذا باعتبار أن العامل الكمي يشكل أحد العوامل العامة التي يستعان بها في تفسير الظواهر التضخمية، وعلى رأسها التضخمات في الأسعار، وذلك كأحد العوامل التي تؤثر بحد ذاتها على الحركات العامة لمعدلات الأسعار.

وقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود في بادئ الأمر لتحديد قيمتها بأنها من السلع الأخرى، باعتبار أن النقود المعدنية سلعة من السلع كباقي المعادن، وأن قيمة النقود تتحدد بالتغير الحاصل في الطلب أو التغير الحاصل في العرض أو بالتغير الحاصل في كليهما ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية ذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير هذه التغيرات والأثار الناتجة عنها، وتفسير الظواهر التضخمية، وتحليلها، خاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

فلقد كانت النظرية الكمية النقدية محور الدراسات الفكرية الكلاسيكية للظواهر الاقتصادية المختلفة، وتحليل هذه الظواهر، ومنها الظواهر التضخمية.

فالنظرية الكمية النقدية تقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقى في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، وبمعنى آخر فإنه كلما أقيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تؤدي إلى حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع، على شرط بقاء الأشياء الأخرى في حالة تعادل.

ومن الركائز التي اعتمدت عليها هذه النظرية في تحليلها للظواهر التضخمية أن:

◀ كمية النقود هي العامل العام والفعال في التأثير على حركات الأسعار، بمعنى آخر فإن التغيرات الطارئة على الأسعار إنما ترجع إلى التغيرات الحاصلة للكمية النقدية وبنفس النسبة⁽¹⁾.

◀ تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار، بمعنى أنه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة، يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة، وبنفس النسبة وكذلك في حالة انخفاض الكمية النقدية ينخفض مستوى الأسعار.

(1) غازي حسين عنابة، مرجع سبق ذكره، ص 27-28.

- ◀ تتناسب الكمية عكسا مع قيمة النقود التي تمثلها فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية، بمعنى أنه إذا ازدادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها.
- ◀ تتناسب الكمية النقدية تناسباً طردياً مع الطلب على السلع وعكسياً مع العرض بمعنى أنه إذا ازدادت كمية النقود المتبادلة فإنه يترتب عليه ارتفاع في معدل الطلب على السلع، ونقصه في العرض عليها.
- ◀ تفترض هذه النظرية أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تؤثر في الأسعار هي:

- كمية النقد.
- سرعة التداول النقدي.
- كمية المبادلات.

على أن كمية النقد وتغيراتها، هي العامل الفعال، والرئيسي في تغيرات الأسعار بمعنى أن سرعة التداول النقدي، وكمية المبادلات هي عناصر ثابتة، وغير متحركة وليس لها أي تأثير على حركات الأسعار⁽¹⁾.

وقد حاولت المدرسة الكلاسيكية من خلال نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها يحدد تقرير المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ وفقاً لافتراضات النظرية فإن ثبات سرعة تداول النقود وحجم التداول سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس نسبة كمية النقود المعروضة في المجتمع وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع تبعاً لارتفاع كمية النقود المتداولة المعروضة وعلى عكس ذلك فإن انخفاض مستوى الأسعار يكون بسبب انخفاض كمية النقود المتداولة، ويتضح ذلك رياضياً من خلال معادلة فيشر المشهورة⁽²⁾:

$$M.V = PT$$

حيث أن:

M: كمية النقود المتداولة

V: سرعة دوران النقود

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم المبادلات أو المعاملات

أي أن مستوى الأسعار العام يمكن صياغته رياضياً على النحو التالي:

$$P = \frac{MV}{T}$$

(1) غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) سعيد سامي الحلاق / محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 198.

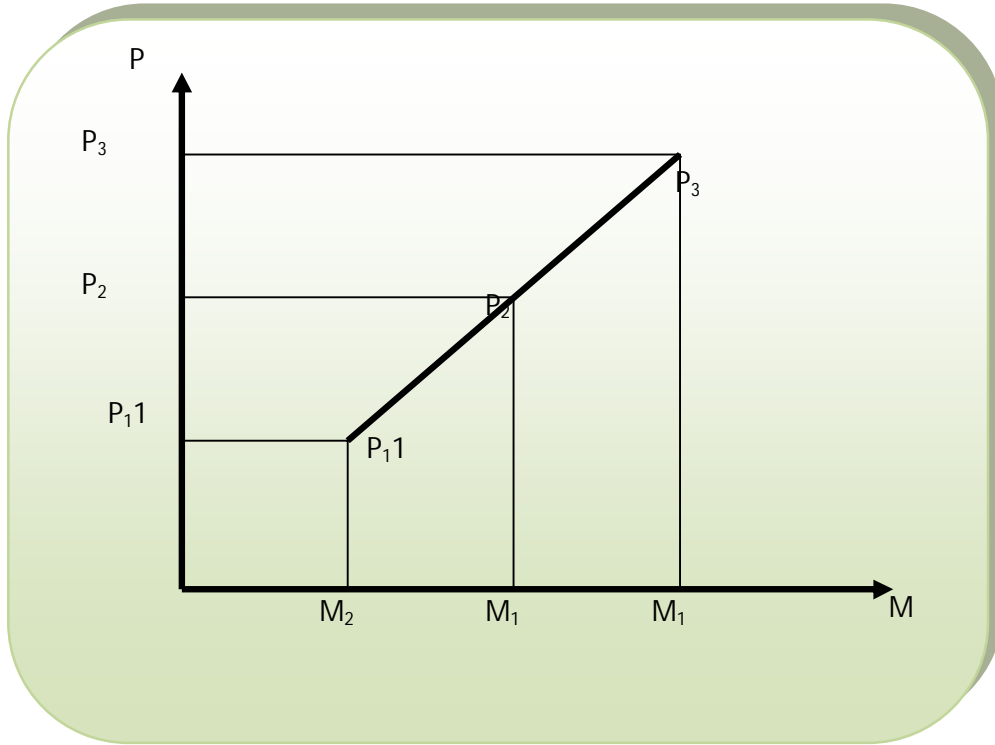
وبما أن النظرية تفترض ثبات كل من V و T فإن:

$$P = \frac{V}{T} M$$

$$\Delta P = \frac{V}{T} \Delta M$$

ويمكن توضيح ذلك بالرسم من خلال تبيان العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار على النحو التالي (1):

الشكل رقم (2-1): منحنى كمية النقود المعروضة بدلالة المستوى العام للأسعار



المصدر: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني مرجع سابق، ص 199.

يتبين من الشكل (2-1) أنه عندما كان المعروض النقدي يساوي $M1$ كان مستوى الأسعار هو $P1$ ، وعند ارتفاع المعروض النقدي إلى $M1$ ، ازدادت مستويات الأسعار إلى $P2$ ، وأن نسبة التغير في النقود المعروضة هي مساوية لنسبة التغير في مستوى الأسعار وبنفس الاتجاه.

(1) سعيد سامي الحلاق / محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 200.

وترى النظرية الكلاسيكية أن التوسع النقدي هو تضخمي بطبيعته، فهو بغرض ضريبة على كل ما يحتفظ بأرصده النقدية عند ارتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم، حيث أن زيادة العرض النقدي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على الارتفاع، أما العرض الكلي للسلع والخدمات فهو ثابت، لذا ترتفع أسعاره وتنخفض قيمة النقود، ويسرع الأفراد للتخلص منها بشراء السلع حتى لا يدفعوا ضريبة التضخم عن الاحتفاظ بالنقد مما يترتب عليه إعادة توزيع الأرصدة النقدية بين الأفراد والسلطات الحكومية، ويشترط الكلاسيكيون أن الادخار هو شرط مسبق للاستثمار، ويؤكد هذه النظرية على الدور السلبي للتضخم في عملية رفع معدلات الادخار والتراكمات الرأس مالية وحصرها في حركات سعر الفائدة وخفض الاستهلاك، أما دور الاستهلاك في تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار الجديد، فيرى الكلاسيكيون على سلبية التضخم في تحفيز الاستثمارات والإنتاج المولدة للدخول⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تفسير التضخم في الفكر الكينزي

يرى أصحاب هذا التيار بأن ظاهرة التضخم لا ترجع إلى الزيادة في كمية النقود، حيث كان اعتمادهم على تحليل مختلف العوامل التي تحكم مستوى الدخل النقدي، على اعتبار أن التغيرات في مستوى الدخل وتفسير أسبابها يصحبها تقلبات في المستوى العام للأسعار.

اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار، على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي، وذلك باعتباره عاملاً هاماً في التأثير على مستويات الأسعار والتوظيف، مستعينا في ذلك بأدوات اقتصادية تحليلية، كالمضاعف والمعدل أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي⁽²⁾.

ويعرف المضاعف (**Multiplier**) بأنه معامل عادي يعكس مدى الزيادة التي تحدث في الدخل القومي التي تنتج عن الزيادة الأصلية في الإنفاق، عن طريق ما تمارسه هذه الزيادة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي، كما يعرف المعدل (**Accélération**) بأنه معامل عددي يوضح العلاقة بين الزيادة التي تحدث في الاستثمار والزيادة التي تحدث في الطلب الاستهلاكي⁽³⁾.

(1) سعيد سامي الحلاق / محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 200.

(2) الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984، ص 60.

(3) غازي حسين عنابة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

وتقوم هذه النظرية على عدد من الافتراضات تتمثل فيما يلي:

- 1- نفترض النظرية بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وأن الوضع الاقتصادي في حالة توازن تحت مستوى العمالة الكاملة حالة استثنائية وليست عامة.
- 2- إعطاء الأهمية للطلب المباشر على النقود، ودراسة علاقة الطلب على النقود بمستوى الإنفاق القومي، بما يمكن من تحديد العلاقة بين كل من مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي، وفي نفس الوقت يؤكد انخفاض أهمية البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، على اعتبار إمكانية تحقيق زيادة في كمية النقود في الاقتصاد دون درجة تفضيل السيولة، وانخفاض سرعة دوران النقود⁽¹⁾.
- 3- الدخل القومي يتحدد عند تعديل الادخار مع الاستثمار، كما أن سعر الفائدة يتحدد بناء على الطلب على السيولة وعرض النقود.
- 4- ترى هذه النظرية ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الانكماش، وذلك يخلف عجز في الميزانية العامة، من خلال زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية كما ترى بضرورة خلق فائض في الميزانية في حالة التضخم، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الحكومية⁽²⁾.

يعتمد التحليل الكينزي في تفسيره للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي، من خلال التفريق ما بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتسمى بالحالة العامة وحالة ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتعرف بالحالة الاستثنائية ونوضح ذلك كما يلي⁽³⁾:

1- المرحلة الأولى: الحالة العامة

يرى كينز أنه في هذه الحالة غالباً ما يوجد الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، وأن هناك موارد إنتاجية عاطلة لن تشغل بعد، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) نتيجة زيادة أحد مكوناته أو زيادة كمية النقود، سوف يؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وبذلك يزيد الدخل الحقيقي، كما أن عناصر الإنتاج لن ترتفع فوراً بل تدريجياً نتيجة زيادة الطلب عليها بشكل متتالي مما يؤدي زيادة تكلفة الإنتاج وينعكس ذلك على زيادة الأسعار، وهنا يمكن القول بأن التضخم ليس بالضرورة ظاهرة نقدية بحتة وقد أطلق عليه كينز اسم "التضخم الجزئي" وسببه هو⁽⁴⁾:

(1) حسين بن سالم جابر الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 272.

(2) زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر وأسبابها ونتائجها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص 57.

(3) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون، ص 143.

(4) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

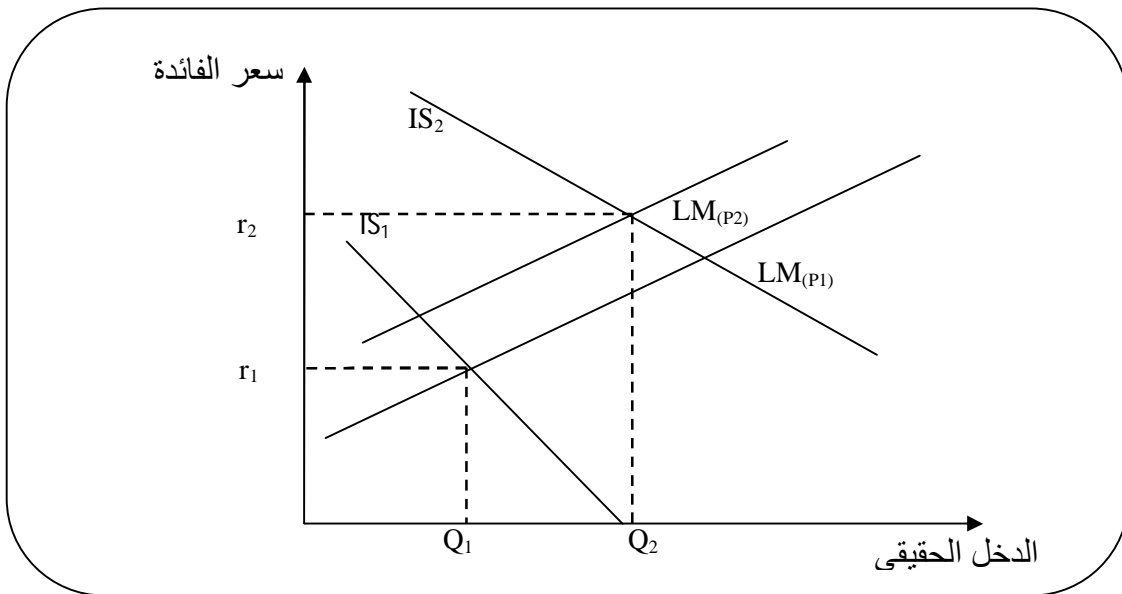
- وجود الجهاز الإنتاجي مع زيادة الطلب الكلي.
- الضغوطات التي تمارسها النقابات العمالية على أصحاب الأعمال لرفع الأجور.
- حالات الجمود المختلفة التي تسود الأسواق مما يقلل من الاستجابة الكاملة لزيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

اعتبر كينز أن هذا التضخم لا يثير المخاوف، لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح، وتقوم السلطات النقدية بحلقة في حالات الكساد من أجل تحقيق قدر أكبر من التوظيف.

2- المرحلة الثانية: حالة استثنائية

يفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يكون عند مستوى التشغيل الكامل (انخفاض مرونة عوامل الإنتاج)، فإن الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى الزيادة في الأسعار لأن الإنتاج وصل إلى طاقته القصوى، مما يتعذر زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ويؤدي إلى تضخم حقيقي، هذا الاختلال ما بين أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج سوف يؤدي إلى حدوث "فجوات تضخمية" نتيجة فائض الطلب ويسمي كينز هذا التضخم "بالتضخم البحت"⁽¹⁾. ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي⁽²⁾:

الشكل (2-2): التضخم عند كينز



المصدر: ضياء المجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 221

(1) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 144.

(2) ضياء المجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص 221-222.

يفترض الشكل تحقيق التوظيف التام لعوامل الإنتاج عند مستوى إنتاج Q_1 ، ويتحقق التوازن العام، عند توازن السلع وسوق النقد في النقطة $LM(P_1)$ مع IS_1 يكون عندها الناتج Q_1 بسعر الفائدة M ومستوى الأسعار A_1 . نفترض زيادة الطلب الكلي ممثلاً في انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 ومن ثم حصول فائض في الطلب قدره $(Q_1 - Q_2)$ ، يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومتسبباً في انخفاض النقود وبالتالي انتقال منحنى $LM(P_1)$ إلى $LM(P_2)$ ، حيث يتحقق التوازن مرة أخرى.

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة في تفسير التضخم

في سنة 1956 قام ميلتون فريدمان بإحياء النظرية الكمية للنقود، وذلك من خلال إعادة صياغة نظرية الطلب على النقود، نتيجة للتطورات الحاصلة في الاقتصاد وكذا اختلاف طبيعة الأزمات الاقتصادية الجديدة من بينها التضخم الركودي، الذي لم تجد النظرية الكينزية حلاً له.

اعتبر فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية، سببه التوسع في الإصدار النقدي بشكل يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي على العرض الكلي فتحصل اختناقات تضخمية تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.

حيث حاول فريدمان من خلال هذه النظرية تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بطريقة أشمل من سابقه واعتدلاً إلى أن الطلب على النقود يتوقف على المستوى الحقيقي لدخل وثروة الفرد وكذا تكلفة الاحتفاظ بهذه الثروة. ومن أهم مبادئ هذه النظرية⁽²⁾:

- استغلال عرض النقود عن الطلب على النقود.
 - استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.
 - رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.
 - يتوقف الطلب على النقود لنفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.
- ومن ثم فقد اعتبر فريدمان "أن الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال، والتي تهتم بتكوين الميزانية أو مخفضة الأصول فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل لهم النقود شكلاً من أشكال الثروة.

تمثل النقود حسب فريدمان، وجهاً من أوجه الاحتفاظ بالثروة، كما أن لها بدائل أخرى ذات أهمية كبيرة تمثل حلولاً للاحتفاظ بالثروة، وتتمثل هذه البدائل على وجه الخصوص في الأصول المالية (الأسهم والسندات) التي يتيح الاحتفاظ بها الحصول على عوائد، كما أن الأصول الحقيقية (العينية) المتمثلة في السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية، تمثل أيضاً بديلاً للنقود وهي لاتدر عوائد نقدية ولكنها تعطي إشباعاً لحائزها، وقد تمثل أحياناً ملجأً للاحتباء ضد المخاطر

⁽¹⁾H.Temman, les explication théoriques de linflation, p 20-23.

⁽²⁾بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص65-66.

المرتبطة بجيازة الأصول الأخرى (النقدية بشكل خاص) خاصة في وقت الأزمة، ويمكن الاحتفاظ بالثروة أخيرا في شكل رأس مال بشري يتكون من مجموعة المعارف والمهارات التي تعطي لصاحبها مقدرة على الحصول على دخل وراء استخدامها.

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو الغير متوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الناتج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك دور الأجور والنفقة في تغيير الأسعار، ولا يؤيد وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار⁽¹⁾.

يتصور فريدمان أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

ونلخص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن "الحجم الأمثل" الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار⁽²⁾.

وترى هذه الدراسة أن سبب الاختلالات يرجع إلى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقد الذي تتحكم فيه السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فهو يصعب التحكم فيه حيث يشمل متغيرات عديدة كما يقول "فريدمان" كسعر العائدة الحالي والمتوقع، ومعدل التضخم، ومستوى الدخل القومي ومستوى الثروة المادية على صيغة أصول ثابتة أو نقدية، ويمكن تلخيص دالة الطلب على النقود رياضيا على النحو التالي⁽³⁾:

$$M_d = f \left(P, R_b, R_e, \frac{1}{P} \left(\frac{dp}{dt} \right), w, u \right)$$

حيث أن:

R_b : العائد المتوقع من السند ويمثل سعر الفائدة على السند

R_e : العائد المتوقع من الأسهم وتمثل سعر الأسهم في السوق.

$\frac{1}{P} \left(\frac{dp}{dt} \right)$: نسبة التغير في المستوى العام للأسعار عبر الزمن وتمثل عائد الأموال الحقيقية.

u : أذواق وتفضيلات الأعوان الاقتصاديين وهو معطى من خلال دالة المنفعة.

(1) أحمد محمد صالح الجلال "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)" رسالة ماجستير

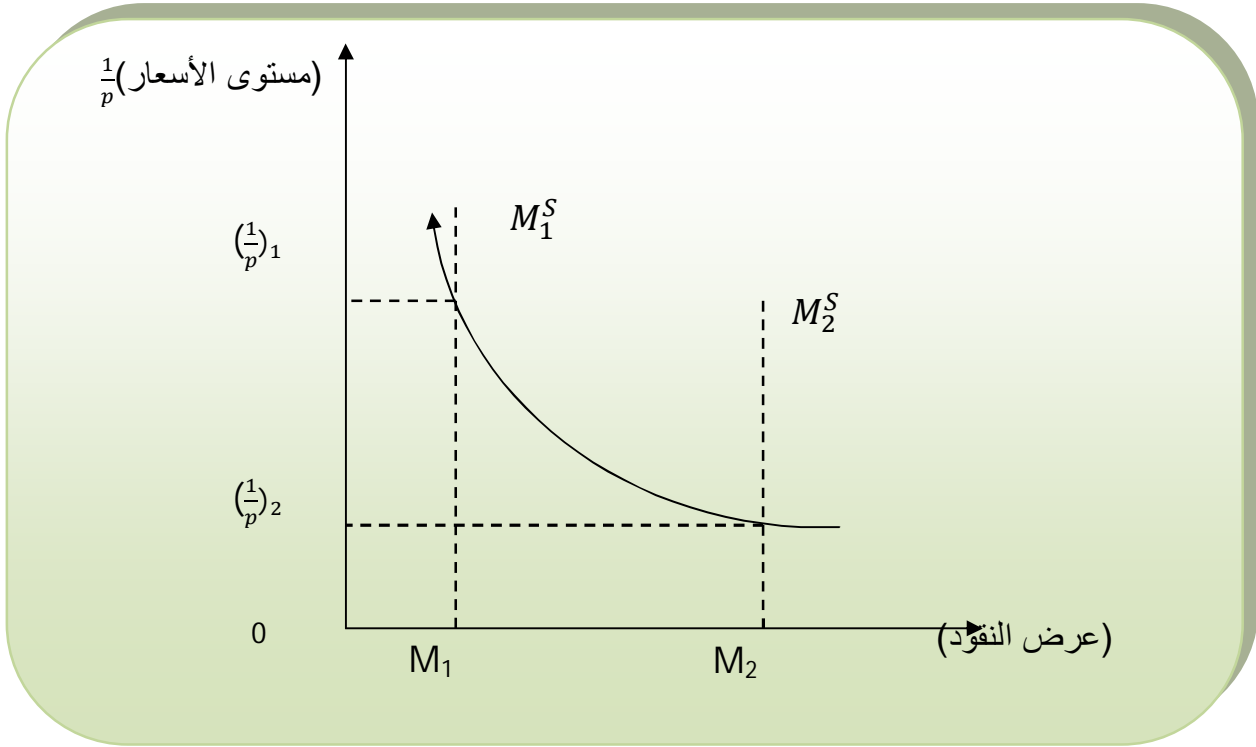
في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003-2006، ص 44.

(2) بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

(3) نفس المرجع السابق، ص 72.

W: عائد رأس المال البشري، ويمثل معدل أو نسبة التزوق البشرية إلى الثروة الغير بشرية ويوضح ذلك بيانيا من خلال الشكل التالي⁽¹⁾:

الشكل (2-3): منحنى التضخم عند النقديين



المصدر: سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص202.

يتضح من الرسم أعلاه أن المحدد الرئيسي لمستوى الأسعار $(1/P)$ هو كمية النقود، أي أن زيادة عرض النقود من M_1^S إلى M_2^S سوف يزيد مستوى الأسعار من (P_1) إلى (P_2) فيسارع الأفراد باستبدال أرصدهم النقدية بأموال حقيقية، لذا يقرر فريدمان أن التضخم المتوقع يتحدد بزيادة كمية النقود، باعتبار أن مستويات الأسعار تتغير بصورة متناسبة مع التغير في عرض النقد، وأن معكوس المستوى العام لأسعار يمثل قيمة النقود، أي أن قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية النقود المعروضة.

⁽¹⁾ سعيد سامي الحلاق / محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص202.

المبحث الثالث: آثار التضخم وسبل علاجه

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية... الخ، كما سوف تدرس سياسات علاج التضخم، كالسياسة النقدية والسياسة المالية والطرق الأخرى.

المطلب الأول: آثار التضخم

تتجلى آثار التضخم من الناحية الاقتصادية في العديد من النواحي، ولاسيما أن أخطار التضخم أول ما تظهر اقتصاديا، وحتى عندما تمتد جذوره إلى الناحية الاجتماعية، يكون المظهر الاقتصادي هو السائد فيها وبناء عليه تجلت أهم مظاهر التضخم في الجوانب التالية:

أولاً: أثر التضخم على الأسعار:

إن أول مظاهر التضخم التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الأسعار على نحو تصاعدي مستمر، وبالتالي فإن ارتفاع الأسعار أثر للتضخم وليس هو التضخم بذاته، إذ أن التضخم هو الخلل بين الطلب الكلي والعرض، ويؤدي هذا الخلل إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وينعكس ارتفاع مستوى الأسعار، وينعكس ارتفاع مستوى الأسعار سلباً على القدرة الشرائية لأصحاب الدخل الثانية من الموظفين والمتقاعدين والعاملين في القطاع العام، بحيث تنقلص قدرتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات تدريجياً⁽¹⁾.

ثانياً: أثر التضخم على الإنتاج

إن ما يترتب عن التضخم من ارتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطابع المضاربة، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال العامة على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية التي هي ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي بحيث أن الصناعات الأساسية والثقيلة، سوف تتجمد نظراً لكونها تتحمل عبئ ارتفاع الأجور وفي الوقت نفسه لا تجد رؤوس أموال كافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية السائدة في السوق وبالنتيجة يعاني الاقتصاد عندئذ من انخفاض معدلات النمو⁽²⁾.

ثالثاً: أثر التضخم على الاقتصاد القومي

يشوه التضخم هيكل الاستثمار من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار وأنواعه وامتناع المستثمرين عن الاستثمار، والتوجه إلى بلاد أكثر أمننا اقتصادياً وبالتالي ينحاز الاستثمار إلى أشكال غير مفيدة، حيث يتم توجيه الاستثمارات في غير مصلحة الاقتصاد الوطني.

(1) وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(2) شوتر منهل، العمار ضوان، النقود والبنوك، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، الأردن، عمان، 1996، ص 173-174.

ويقلل التضخم من حجم المدخرات وهي الأساس في الاستثمارات، كما أن التضخم يشوه الموارد، عن طريق التغيير في الأسعار بشكل كبير⁽¹⁾.

رابعاً: أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني، إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل أن زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً نتيجة التضخم يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المنتجة محلياً، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري⁽²⁾.

خامساً: أثر التضخم على الأجور

تراجع الأجور عن المستوى العام للأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار يزيد من ثروة الملاكين ورجال الأعمال في بادئ التضخم، وتوجيههم إلى العمل التجاري وترك العمل الإنتاجي، الكثير منهم يسقط في حاوية التغيير وربما إلى إفلاس العدد الكبير منهم، والمتمثلين بصغار الملاكين أي الطبقات الوسطى، وأما أصحاب الدخول فينقسمون إلى قسمين:

- أصحاب الدخول الثابتة

- أصحاب الأجور والمرتبات.

أ. أصحاب الدخول الثابتة: وهذه الفئة هي من أكثر فئات المجتمع، لذلك يتأثر القسم الكبير من أفراد المجتمع بالتضخم، وانخفاض القوة الشرائية للعملة ومن هذه الفئة: أصحاب المعاشات التقاعدية، والإعانات الاجتماعية، وأصحاب الدخول من الإبحارات طويلة الأجر⁽³⁾.

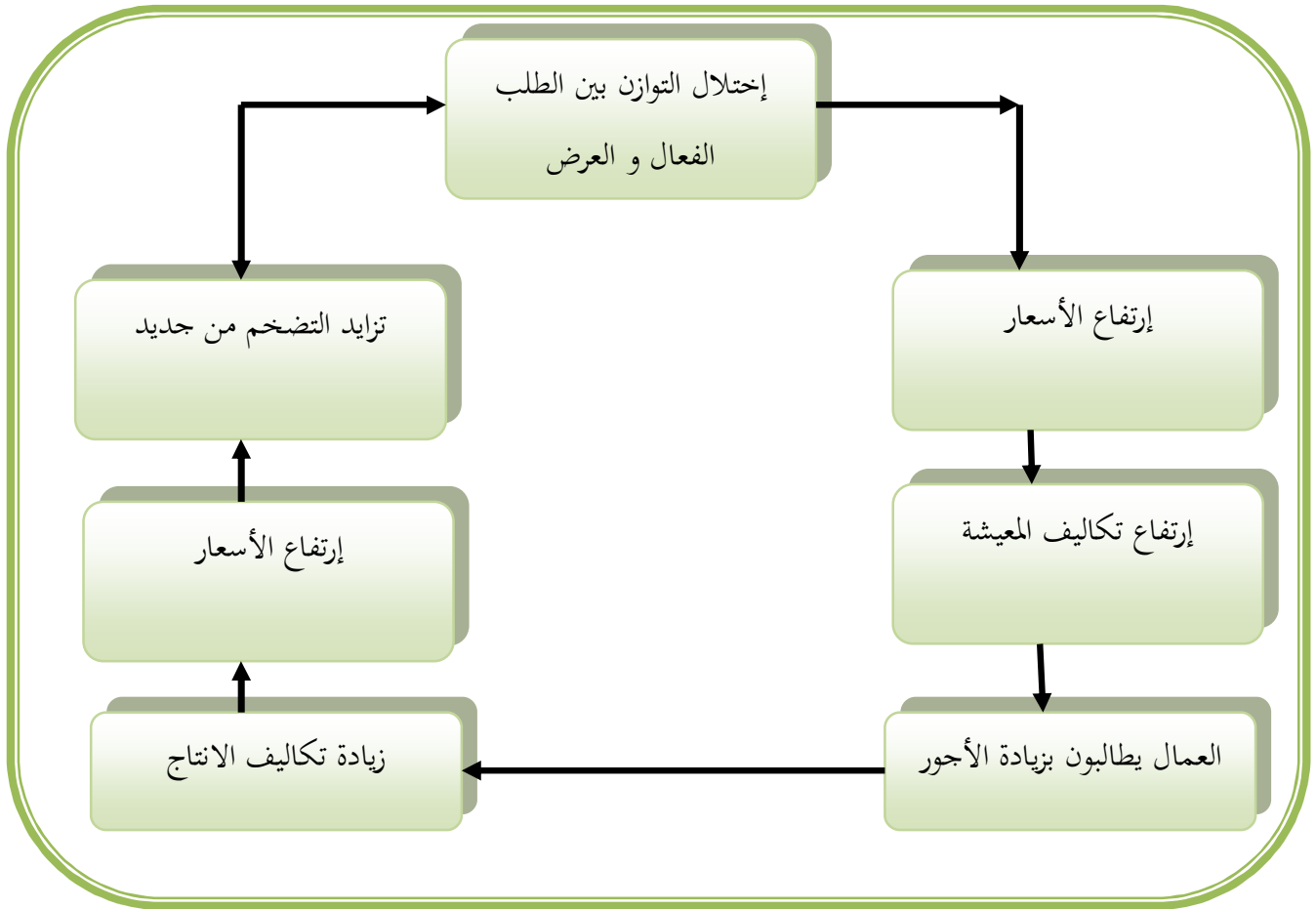
ب. أصحاب الأجور والمرتبات: تختلف هذه الفئة عن سابقتها، بأن أجورها ومرتباتها تتغير قليلاً مع ارتفاع الأسعار لأن أصحاب هذه الفئة على زيادة مرتباتهم أما بشكل ثابت مثل كل سنتين مرة بنسبة 09%، أو بشكل طارئ عن زيادة الأسعار والمطالبة بزيادة الأجور "وستؤدي زيادة الأجور إلى ارتفاع التكاليف المتغيرة للإنتاج، لذلك سيحاول المنظمون رفع الأسعار وهذا سيؤدي إلى رفع معدلات التضخم

(1) وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(2) الروبي نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 345-346.

(3) وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص 92.

وهكذا تطارد الأسعار الأجور بعضها بعضاً الآخر وهذا ما يسمى بدوامة التضخم وذلك وفق المخطط التالي (1):



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص 93 .

سادساً: آثار التضخم الاجتماعية

إن انخفاض القدرة الشرائية للأفراد أصحاب الدخل الضعيف والأجور الثابتة، وارتفاعها بالمقابل لفئات أخرى، سيعمق من الاختلال والتوازن الاجتماعي بين الأفراد، وسيستتبع ذلك ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية، كالرشوة والسرقية والتهرب الضريبي والجمركي، وإلى تدني ولاء الموظفين والبحث عن فرص أخرى للكسب المشروع أو غير المشروع، وإلى تدني إنتاجية العمل بسبب إحساسهم بعدم عدالة الأجور، ويترتب على ذلك كله تراجع الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معا وتعميق المشكلات الاقتصادية السائدة فيه (2).

(1) وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص 93.

(2) أكرم حداد / مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 205.

المطلب الثاني: السياسة المالية في ضبط التضخم

يقصد بالسياسة المالية تلك السياسة الحكومية التي تقوم على تحديد مصادر الدولة المختلفة من الإيرادات العامة و كيفية استخدام هذه الإيرادات في تمويل النفقات الحكومية بهدف تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة .

الفرع الأول: الرقابة الضريبية

تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبة، كجزء من سياسات المالية العامة في التحكم بعوامل الإنفاق العام، وكإحدى المتغيرات التي تستخدمها سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد، بحيث تشكل سياسة الرقابة الضريبية دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي، تحقيقا لاستقرار، والنمو المتوازن في الاقتصاديات النامية.

وتعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر فعال في ضبط حركات التضخم، والانكماش، وخاصة في البلدان النامية، والتي تتصف أجهزتها المالية والمصرفية بالبدائية والتخلف، وذلك من حيث كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق القومي من جهة، ومن جهة أخرى كأداة تجميع لفوائض الميزانية⁽¹⁾.

في حالة قصور الإنفاق الخاص ستقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة، سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وترك جزء أكبر من الدخل النقدي بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب من الاستهلاك واستثمار.

أما في حالة جموح الإنفاق الخاص يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أغلب من الضريبة فيحجمون عن الإنفاق إلى الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يخفف من حدة الطلب.

إن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دام الناتج عن الأرباح سيقطع في شكل ضرائب⁽²⁾.

الفرع الثاني: الرقابة على الدين العام

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحولات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي، بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية، والسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل، فهي تقوم بتحويل الموارد المالية أو القوة الشرائية الزائدة من القطاع الخاص للعام، وبالقدر الكافي لتثبيت الاستقرار للطلب الكلي الفعال عند مستوى التوظيف الكامل.

(1) غازي حسين عنابة، مرج سبق ذكره، ص163.

(2) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص160.

وغالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض، وطرح الأسهم والسندات للاكتساب من قبل الجمهور، تعضيدا لوسائل الرقابة المالية الأخرى، كاستنفاد الضريبة لطاقتها، أي عندما تزيد نفقاتها الحدية عن النفقات الحدية للافتراض، فضلا عن كونها وسيلة أسرع تجاوبا في تحقيق الموارد للميزانية والعدل في توزيع الثروات، إلا أن مما يجد من فعالية سياسة القروض في البلدان النامية ضيق الأسواق المالية⁽¹⁾.

الفرع الثالث: الرقابة على الإنفاق العام

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، ويقصد بالإنفاق الحكومي الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة.

تكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث العجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركة النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة سياستها الإنفاقية، في حالة التضخم تقوم بإنقاص الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية، يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى، وهنا يجب التفريق بين نوعين من الإنفاق العام بحيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثرا، وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار، وتقليله في الاقتصاديات المختلفة، وقد تعمل سياسة الرقابة على الإنفاق الحكومي على مضاعفة مستويات الإنتاج الكلي والدخول بتوفير معدلات الطلب الفعلي بالقدر اللازم، لتحقيق مستويات مقبولة من التوظيف الكامل، إلى أن سياسة التوسع الإنفاقي قد تؤدي إلى مضاعفة معدلات الارتفاع في الأسعار بسبب الطبيعة الهيكلية للعمليات الإنتاجية، وخاصة في الاقتصاديات النامية: كطول الفترة الزمنية ما بين بدء الإنتاج وتحقيقه، وكذلك صعوبة تعديل سياسة الإنفاق الحكومي لسنوية الميزانية.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في ضبط التضخم

الفرع الأول: أدوات الرقابة الكمية المباشرة

وتحقق الرقابة النقدية المباشرة أهدافها في الحد من ظاهرة التضخم من خلال ما لي⁽²⁾:

- العمل على توفير وسائل ائتمان واقية بما في ذلك التمويل عن طريق العجز في الميزانية الحكومية.
- فرض أسعار إعادة خصم انتقائية، حيث يستطيع البنط المركزي فرض أسعار إعادة خصم منخفضة على أنواع معينة من الأوراق المالية، التي تصدرها مشاريع مرغوبة صناعية، أو زراعية وذات إنتاجية عالية اجتماعية.

(1) غازي حسين عنابة، مرجع سبق ذكره، ص ص 169-170.

(2) سعيد سامي الحلاق / محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 226-227.

- إعطاء البنوك التجارية الخيار في استبدال نسب معينة من متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بأنواع معينة من القروض والاستثمارات.
- وضع أسعار فائدة قصوى على بعض أنواع القروض تشجيعا لنوع معين منها.
- وضع حدود عليا انتقائية للاستثمار النقدي، لإجبار البنوك على توسيع الائتمان لقطاعات معينة.
- تعمل على تخفيض كلفة التمويل النقدي عموما تشجيعا للاستثمار بشرط أن تتكيف أسعار الفائدة بشكل يتلائم مع الظروف الخاصة بالقطاعات المراد تمويلها⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الأدوات التكميلية للسياسة النقدية

أ- **هوامش الضمان المطلوبة:** تقتضي سياسة الرقابة المباشرة للبنك المركزي إحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة، على القروض الممنوحة من أجل المضاربة في سوق الأوراق المالية، ويعتبر آخر الرقابة على منح الائتمان لأغراض المضاربة في البورصة فيستخدم البنك المركزي في رقابته المباشرة برفع هوامش الضمان تلك أو خفضها تبعا لحالة التضخم أو الكساد⁽²⁾.

ب- **مراقبة الائتمان الاستهلاكي (البيع بالتقسيط):** وتعني هذه الوسيلة مراقبة عمليات التأمين الاستهلاكي، أي شروط البيع بالتقسيط، ضمانا للتحكم في معدلات الإنفاق النقدي العام، أي بتسهيل شروط البيع بالتقسيط في أوقات الكساد، والتضييق منها في أوقات الرواج والتضخم⁽³⁾.

ج- **رقابة الائتمان العقاري:** ويقصد به التأثير في حجم الائتمان الممتوج لأغراض التمويل العقاري بإقامة المباني، وشراء الأراضي... الخ، تحقيقا لمتطلبات التنمية، ومصالحة الاقتصاد القومي، كتنقيح إقامة المنشآت السكنية لحساب المنشآت الصناعية، أو تحقيق نوع من التوازن ما بين التمويل العقاري وبين تمويل المشروعات الأخرى التي تتطلبها حركة النشاط الاقتصادي: كالنشاطات التنموية، والحربية... الخ، وذلك تخفيضا لحجم التدفقات النقدية والتي تحفز الظواهر التضخمية إلى الظهور⁽⁴⁾.

د- **سياسة المقاصة بين البنوك:** حيث يقوم البنك المركزي بالرقابة المباشرة على الائتمان، وذلك عن طريق تسوية الحسابات الدائنة والمدينة، والتي تتم بإشرافه في غرفة المقاصة، مما يؤدي إلى اطلاع أكبر على السياسات الائتمانية،

(1) سعيد سامي الحلاق / محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 226-227.

(2) غازي حسين عنابة، مرجع سبق ذكره، ص 146.

(3) نفس المرجع السابق، ص 147.

(4) نفس المرجع السابق، نفس الصفحة .

والأوضاع النقدية للبنوك التجارية، مما يسهل على البنك المركزي إسداد النصح، وإصدار التعليمات الخاصة بعمليات الائتمان زيادة، أو نقصا تبعا لأحوال النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية الكمية (الغير مباشرة)

أ - سياسة الاحتياط الإلزامي:

يتمثل الاحتياط الإلزامي أو الإجباري في نسبة من الأصول النقدية، من الودائع تحتفظ بها البنوك التجارية، أو تقوم بإيداعها لدى البنك المركزي كرسيد دائن ولا تملك حرية التصرف بها من أجل حماية حقوق المودعين من خطر عدم توفر السيولة النقدية لدى البنوك التجارية أين تلجأ البنوك المركزية إلى هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية من خلال تخفيض كمية النقد في التداول، أين تعتمد على رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع لدى البنوك التجارية من أجل التأثير على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد للحد من تزايد الضغوط التضخمية⁽²⁾.

ب - سياسة السوق المفتوحة:

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة الكتلة النقدية، عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعتبر هذه السياسة الأكثر استعمالا، خاصة في الدول المتقدمة التي تمتلك نظاما مصرفيا وماليا متطورا، فقد اعتبرها فريدمان من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي. ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي بعرض الأصول متمثلة في السندات الحكومية أو الأوراق المالية والتجارية من أجل امتصاص فائض السيولة النقدية، وبالتالي التأثير على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية من أجل التأثير على ارتفاع أسعار الفائدة في السوق النقدية بسبب زيادة العرض من الأوراق المالية والنقدية وانخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في سعر الفائدة الحقيقية في السوق النقدية لدى البنوك التجارية، مما ينعكس حتميا في صورة تخفيض حجم الاستثمارات والتقليل من الطلب الكلي لمجابهة التضخم⁽³⁾.

ج - سياسة سعر إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم أنه سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي، كما يقصد بمعدل إعادة الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية بهدف حصولها على السيولة اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم إلى الاقتصاد، ومن أجل

(1) غازي حسين عنابة، مرجع سبق ذكره، ص 148.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستغلالية البنوك المركزية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 195-196.

(3) بلعزو بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

مواجهة الضغوط التضخمية يعمد البنك المركزي على رفع سعر إعادة الخصم، حيث ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي، وإعادة خصمها لأوراقها التجارية، ما يؤدي ذلك إلى الحد من قدرتها على منح الائتمان كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة التي تقرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين، الأمر الذي يقلل من مقدرة البنوك التجارية على تمويل الاستثمارات وبالتالي انخفاض في حجم الطلب الفعال في الاقتصاد⁽¹⁾.

الفرع الرابع: الأدوات الحديثة للسياسة النقدية

أ- الإقناع الأدبي:

يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث، والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها بإتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة⁽²⁾.

ب- إصدار التوجيهات والأوامر:

وتعني إصدار السلطات النقدية، أو البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية، والمؤسسات المالية، توجيهها لها نحو السياسة التي يجب إتباعها في علاقاتها الائتمانية مع الأفراد المتعاملين: كتحديد حجم الائتمان لهم، أو نوعه، أو كيفية استخدامه، وبهذه الوسيلة يستطيع البنك المركزي أن يضمن تسريب الكمية المرغوبة من النقد في التداول، فضلاً عن الاتجاهات التي يرغب أولاً يرغب في استخدام الائتمان فيها مما يؤهله إلى فرض رقابة مباشرة ومضمونة على السياسة الائتمانية المنفذة، فنجد يصدر البنك المركزي تعليماته إلى البنوك التجارية، أو المؤسسات المالية باستخدام جزء من احتياطياتها، وأصولها المالية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل، أو الصناعات التحويلية... الخ⁽³⁾.

ج- وسيلة الإعلام:

وتعني إعلان البنك المركزي لسياساته الائتمانية المستقبلية ببيان الوقائع، والإجراءات التي سيتخذها، وذلك طبقاً لما يتلاءم مع طبيعة الوضع الاقتصادي الداخلي، فإعلان البنك المركزي لسياساته الائتمانية المستقبلية في توجيه الائتمان كماً، ونوعاً، والودائع الخاصة بهذه السياسة مدعومة بالأرقام والإحصائيات كفيلاً بأن يضع الحقائق أمام الرأي العام، وأن يزيد من الوعي الاقتصادي الداخلي، مما يجبر البنوك التجارية على التعاون من أجل تنفيذ تلك السياسة المتعلقة، وتسيير معاملاتها الائتمانية بشكل يتلائم مع تلك السياسة، ويساعد على تحقيقها⁽⁴⁾.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 202.

(2) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

(3) غازي حسين عنابة، مرجع سبق ذكره، ص 154.

(4) نفس المرجع السابق، ص 156.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل لظاهرة التضخم، وصلنا إلى مجموعة من النتائج، فمن خلال المبحث الأول يمكن أن نستخلص، بأن التضخم هو حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذي ينتج عن فائض الطلب الزائد، عن قدرة العرض، وكما يمكننا التمييز بين أنواع التضخم من خلال الاعتماد على معايير منها ما هي مرتبطة بتدخل الدولة به ومنها ما هي مرتبطة بمنشئه، ومنها ما هي مرتبطة من حيث قوته، وللتضخم أسباب عدة منها ما يرجع للطلب أو العرض ومنها ما يرجع للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وهناك العديد من الطرق لقياس التضخم مثل طريقة الأرقام القياسية وطريقة الفجوات التضخمية.

أما المبحث الثاني فحددنا فيه التطور النظري للتضخم عبر تاريخ العكر الاقتصادي وذلك في كل من التحليل الكلاسيكي ولكينزي وكذلك النظرية النقدية المعاصرة.

أما نتيجة المبحث الثالث تمثلت في أن للتضخم آثار عدة اقتصادية واجتماعية كما درسنا علاج التضخم في السياستين المالية والنقدية.

الفصل الثالث :

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على

التضخم في الجزائر 1980-2017

تمهيد الفصل :

في نهاية الثمانينات، دخلت الجزائر مرحلة انتقالية وأعلنت تبنيها لاقتصاد السوق كمنهج جديد، فقامت بتحرير تجارتها الخارجية وبالانفتاح على العالم الخارجي وفتح عرض الاستثمار لألجان. ورغم الاصلاحات الاقتصادية التي باشرت الجزائر في تنفيذها لم تستطع إيجاد حلول للاختلالات الاقتصادية و كان من أبرز المشاكل المسببة لهذه الاختلالات التضخم، إذ تعد هذه الظاهرة من اعقد الظواهر المسيرة لاقتصاديات الدول التي عانت من الانعكاسات الاقتصادية، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد من الظاهرة خاصة وأنها عرفت أنواع مختلفة للتضخم .

سنحاول في هذا الفصل إلى دراسة أسباب التضخم في الجزائر ، كما سنتناول أهم التطورات التي مرت بها السياسة المالية في الجزائر للفترة الممتدة 2017-1980 ، وفي الأخير نقوم بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثيرا في معدل التضخم المتمثل في الإيرادات العامة و نفقات التسيير ، نفقات التجهيز ، وذلك باستخدام الطرق القياسية والإحصائية وبالاعتماد على منهجية حديثة في القياس الاقتصادي، والتي تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، الذي يعتمد على عدة اختبارات احصائية لتأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا ، وكذلك اختبارات مثل "Bound test" ونموذج تصحيح خطأ غير المقيد لتقدير العلاقة قصيرة الاجل والعلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات ، لهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

- المبحث الأول : تطور أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2017-1980).
- المبحث الثاني : أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-1980).
- المبحث الثالث : قياس أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-1980)

المبحث الأول : تطور أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017).

عرفت السياسة المالية في الجزائر العديد من التطورات تزامنا مع تبني الحكومة الجزائرية مجموعة من الإصلاحات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ابتداء من سنة 1962 إلى غاية الألفية الحالية حيث كانت هذه الإصلاحات عبارة عن مخططات رباعية و خماسية، هدفها تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : السياسة المالية الوطنية للفترة 1970-1990 (فترة التخطيط)

اعتمدت السياسة المالية بالجزائر خلال هذه الفترة بشكل كبير على الجباية النفطية التي انتقلت من 24.7% من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985 مع تجاوزها لنسبة 60% سنوات 1974م، 1980م، 1981م نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات أين بلغت: 35.93 دولار، 36.83 دولار و 46.04 دولار على التوالي .

بالمقابل عرفت الجباية العادية انخفاضا، إذ انتقلت من 75.3% من مجموع الجباية الكلية سنة 1970م إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985م مع تحقيق أدنى مستوى لها سنة 1981م بنسبة 33.6%. وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج قطاع المحروقات مع الرفع النسبي لنسب الضرائب* المطبقة خاصة TUGP** وتعديل سلم حساب قيمة ITS***، وأيضا تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية BIC****. غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986م من 27.56 دولار للبرميل سنة 1985م إلى 14.4 دولار سنة 1986م أدى إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بحوالي 20% من 50% سنة 1985م إلى 30% سنة 1986، وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية¹، بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من الناتج المحلي خلال الفترة 1981م-1985م إلى 28% من هذا الاجمالي خلال 1986م-1990م، ولأنه لا يمكن تخفيض الانفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية، فقد تحول الرصيد الموازي من فائض بنسبة 3.5% من إجمالي الناتج المحلي الخام في الفترة 1981م-1985م، إلى عجز يبلغ حوالي 2.4% من هذا الاجمالي في الفترة 1986-1990 م .

بالنسبة للسياسة الانفاقية، نعلم بأن الجزائر قامت خلال فترة 1970م بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة

¹ - عبد المجدي قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

* مع الرفع النسبي لبعض الضرائب كضرائب الأرباح الصناعية والتجارية .

TUGP** : الرسم الاجمالي الوحيد على الانتاج .

ITS*** : الضريبة على المرتبات والأجور - أجور، مرتبات، معاشات - .

BIC**** : الضريبة على أرباح الشركات.

الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الانفاق الحكومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25.98 % من الناتج المحلي الخام سنة 1967م إلى حوالي 43 % من الناتج سنة 1986م. وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات الكبرى استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو لاقتصادي جد إيجابية إذ بلغت نسبة 9.21 % سنة 1978م، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة العاطلة إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13.28% سنة 1983م حسب البيانات الحكومية، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك. بالمقابل عرفت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع إذ بلغت نسبة 17.52 % سنة 1978م و 14.65 % سنة 1981م.

المطلب الثاني: السياسة المالية الوطنية للفترة 1991-1998 (الفترة الانتقالية)

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986م الواقع الكبير في الإقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد إنخفاض أسعار المحروقات والتي أظهرت ضعف النظام الإقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الإقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي. ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الإقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992م¹.

لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14.92 دولار للبرميل سنة 1988م إلى 23.73 دولار سنة 1990م بسبب حرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991م. أما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح، نجد أنها عرفت نوعا من الانخفاض إذا ما قارناها على الأقل بفترة الأزمة النفطية 1987-1992، بحيث انتقلت من 41.47 % من مجموع الجباية الكلية سنة 1993مغلى حوالي 93.29 % من هذا المجموع سنة 2004م²، وهذا باستثناء سنة 1998م التي بلغت فيها هذه النسبة 47.54 % وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة من 19.09 دولار للبرميل سنة 1997م إلى 12.72 دولار سنة 1998م، مما كان له الأثر البين على انخفاض حصيله الجباية النفطية في حين إذا تفحصنا هيكل هذه الجباية العادية، فيلاحظ أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد إذ انتقلت من 2.8 % من مجموع الإيرادات الكلية سنة 1992م إلى 16.9 % من هذا المجموع سنة 1993م لتبلغ ذروتها سنة 1998م بنسبة 20% من نفس المجموع نظرا للأسباب السالفة الذكر. يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

¹ - عبد المجدي قدي، مرجع سبق ذكره، ص 31 .

² - أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 47.

الجدول رقم (3-1) : تطور هيكل الإيرادات العامة للجزائر للفترة (1993-2007) الوحدة : مليار دج

السنوات	الجباية البترولية	ضرائب مباشرة	ضرائب غير مباشرة	حاصل التسجيل و الطابع	حاصل الجمارك	إيرادات غير جباية
1993	185	126.1	54.2	6.9	30.0	9.0
1994	257.7	163.2	65.9	6.6	47.9	13.3
1995	358.8	233.2	99.9	6.4	73.3	8.9
1996	519.7	290.5	129.5	9.1	84.4	14.6
1997	592.5	313.9	148.1	10.6	73.5	20.2
1998	425.9	329.8	154.9	11.3	75.5	18.9
1999	588.2	314.8	149.7	12.7	80.2	43.6
2000	1213.2	349.5	165.0	16.2	86.3	15.4
2001	1013.4	398.2	179.3	16.8	103.7	90.3
2002	1007.9	482.9	223.5	18.9	128.4	112.2
2003	1350.2	524.9	233.9	19.3	143.8	69.7
2004	1570.7	580.4	274.0	9.6	138.8	63.7
2005	2352.7	308.8	308.8	19.6	143.9	89.5
2006	2799.0	341.3	341.3	23.5	114.8	119.7
2007	2796.8	347.4	347.4	28.1	133.1	116.4

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على :

Finances : Direction Générale des Impôts; <http://www.mf.gov.dz> ,

-Banque d'Algérie www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; sur le site:

<http://www.bankofalgeria.dz/html/rapport.htm>

إلا أن هذه الوضعية لم تؤدي إلى ارتفاع نسب الانفاق الحكومي، بل على العكس انخفضت نسبة الانفاق العام من الناتج الداخلي الخام من 34.42 % سنة 1988م إلى 26.6 % من هذا الناتج سنة 1991م، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الإشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الإقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار¹. غير أن سنتي 1992م و 1993م عرفتا نوعاً من الارتفاع في

¹ محمد بن عزة ، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة أبي بكر بالكايد تلمسان ، الجزائر ، 2009-2010، ص 108.

الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر 1980-2017

نسب الانفاق العام، بحيث ارتفعت إلى حوالي 40% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط. ويرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور والرواتب وكذا نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فبراير 1992م إذ انتقلت من 71 مليار دج سنة 1991م إلى 114.9 مليار دج سنة 1993م، ضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية .

ونظرا لإصلاحات الجوهريّة التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع إتفاقية ستاند باي وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، ويمكن توضيح تدخل الدولة خلال هذه الفترة عن طريق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-2) : تطور هيكل النفقات العامة للجزائر للفترة (1993-2007) الوحدة : مليار دج

السنوات	النفقات الرأسمالية	التحويلات الجارية	فوائد الديون	الرواتب و الأجور	معاشات المجاهدين	مواد و تجهيزات	خدمات عمومية
1993	101.6	73.8	27.0	102.6	9.8	16.7	39.9
1994	117.2	78.5	41.4	114.9	10.0	18.2	42.3
1995	144.7	94.2	62.2	145.2	12.8	29.4	55.4
1996	174.0	115.4	89.0	179.5	15.6	34.7	69.9
1997	201.6	116.5	109.4	213.3	18.9	43.5	74.0
1998	211.9	123.9	110.8	235.0	20.0	47.5	75.2
1999	187.0	166.8	126.4	258.2	37.9	53.6	81.9
2000	312.9	200.0	162.4	281.1	59.9	54.6	92.0
2001	357.4	276.8	147.5	315.4	57.7	45.3	114.6
2002	452.9	334.3	137.2	339.9	54.4	68.5	137.6
2003	570.4	326.1	114.0	292.8	73.8	58.8	161.4
2004	646.3	396.0	85.2	442.3	62.7	71.7	176.5
2005	810.6	332.7	73.2	490.1	69.2	76.0	187.5
2006	1019.0	430.1	68.6	531.3	79.8	95.7	215.5
2007	1442.3	488.7	80.5	628.7	92.5	93.8	273.0

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من بنك الجزائر .

من خلال الجدول أعلاه، يمكن تفسير إنخفاض نفقات التجهيز بإنخفاض نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع سنة 1993م إلى 24% سنة 1998م، أما ارتفاع نفقات التسيير فيمكن ترجمته بإرتفاع نسب: الأجور والرواتب التي ارتفعت بنسبة 1.9% من سنة 1998م، فوائد الديون بنسبة 6.2% خلال نفس الفترة .

ورغم الإصلاحات المنتجة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التشغيل، ومنه تفهقرت الحالة العامة للنمو الإقتصادي وللتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج

الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر 1980-2017

التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994م، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومحتمة بالعمل، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة حيث بلغت نسبة 28% سنة 1998م. أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف في هذه الفترة معدلات سالبة 1%- سنة 1998، 1.2%- سنة 1991، 0.9%- سنة 1994، ونفس الشيء يمكن قوله عن معدلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1995م، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك، وهذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة اضعف قدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازي .

المطلب الثالث: فترة الإنعاش الاقتصادي 1999-2017

في هذه الفترة ارتفعت نسبة الانفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000م إلى حوالي 34.87% سنة 2003م. فمبلغ 155 مليار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007م، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبة 6.8% سنة 2003م نفس الشيء عرفته مستويات التشغيل أين انخفضت نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007م نسبة 11.8%.

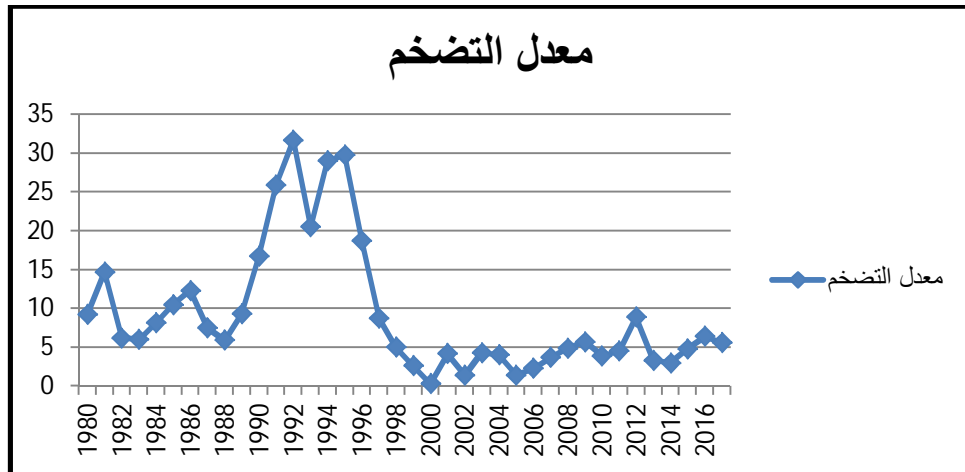
الجدول رقم (3-3) : بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1999-2017

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	29.29	29.80	27.30	25.70	23.72	17.65	15.30	12.30	13.80	11.30
معدل التضخم %	2.6	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9
المديونية الخارجية -مليار دج-	27.99	5.27	22.58	22.82	23.52	22.15	16.83	5.58	4.88	3.68
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل البطالة %	10.20	10.00	10.00	11.00	9.80	10.60	11.20	10.30	12.30	
معدل التضخم %	5.7	3,9	4,5	8,9	3,3	3	4,8	6,4	5,6	
المديونية الخارجية -مليار دج-	5.46	4.51	3.06	2.69	2.56	2.64	2.89	3.45	3.46	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى إختلالات إقتصادية عالمية نجد ظاهرة التضخم التي كانت محل الدراسة واهتمام لدى الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة. والشكل الموالي يبين تطورات أسعار التضخم في الجزائر من 1980-2017 .

الشكل رقم (3-1) تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 1980-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك الدولي و باستخدام برنامج (Excel 2007)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن في فترة الثمانينات كانت معدلات التضخم تسير بصورة بطيئة وهذا راجع إلى سياسة ضبط الأسعار، حيث لم تتعدى الزيادة ما بين سنة وأخرى معدل 5% أما متوسط التضخم لم يتجاوز 9% خلال هذه الفترة، حيث أطلقت عليها بفترة التضخم المكبوت لأن الدولة كانت تقوم بالرقابة المباشرة على الأسعار والإعانات التي كبدت إرتفاع الأسعار، و ابتداءً من سنة 1990 يلاحظ قفزة كبيرة في معدل التضخم الذي بلغ 16.5% ليرتفع إلى 25.8 % سنة 1991 ثم إلى 31.6% سنة 1992 أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة، أما في سنة 1993 عرف معدل تضخم إنخفاضاً قدر ب 20.5 % ولكن كان مؤقت ليعود إلى الإرتفاع سنتي 1994 و1995 إلى 29%، 29.7% على التوالي.

ويرجع هذا الإرتفاع في إستمرار التوترات التضخمية تماشياً والانتقال التدريجي نحو إقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة إنخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعة من طرف الدولة مما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى، وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي تمت إزالة كل التشوهات السعرية حيث إنخفض معدل التضخم إلى 18.6 % سنة 1996 ثم إلى 5.7 % سنة 1997 ليصل إلى 0.3 % عام 2000 ، وهو أدنى معدل تضخم عرفه الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال، وانطلاقاً من عام 2001 عاد معدل التضخم إلى الإرتفاع بمعدل 4.2 %، نتيجة ضخ المزيد من الكتلة النقدية، ولكن الفترة 2002-2006 نلاحظ تراجع في الضغوط التضخمية كان مصدره كل من تقلص المديونية الخارجية وخدمتها، وتحسين ميزان المدفوعات نتيجة إرتفاع أسعار النفط. لينتقل معدل التضخم إلى 3.76 % ، 4.86 % ، 5.73 % على التوالي 2007، 2008، 2009 على التوالي ويرجع هذا الإرتفاع بصفة معتدلة إلى تدخل الدولة خاصة فيما يتعلق الأمر بتنظيم وبدعم الأسعار المواد الغذائية، كما إنخفض معدل التضخم سنة 2010 إلى 3.9 % ليرتفع قليلاً سنة 2011 إلى 4.5 %، ليواصل الإرتفاع سنة 2012 إلى 8.8 % والمفسر بإرتفاع الأسعار المواد الفلاحية والمصنعة وكذلك الزيادة الهامة في الأجور ليستقر بعدها في السنوات 2015 ، 2016 ، 2017 محققاً المعدلات التالية 4.8 % ، 6.4 % ، 5.6 % .

أولاً: الإيرادات العامة :

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية النفطية، التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية، وقد اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة من أجل تفعيل سياستها المالية لمواجهة التقلبات في أسعار النفط .

أ. تطور الإيرادات العامة :

شهدت الإيرادات العامة للجزائر تطورا خلال الفترة 2007-2017، وكما سبق الذكر فإن أهم جزء من هذه الإيرادات يتمثل في الجباية النفطية والذي يعتبر سعر النفط أكبر مؤثر في تقلباتها¹، شهدت سنة 2009 عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة عجز، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الإنخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول.

إن الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية- الأجور والتحويلات- التي تمت في 2011-2016 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الميزاني ليلعب ذروة في سنة 2016 أدى التعزيز الميزاني المباشر فيه في 2017، المترجم بانخفاض معتبر في النفقات العمومية، إلى تقلص هام في عجز الميزانية الإجمالي وذلك رغم الأثر السلبي للإتجاه التنازلي منذ سنة 2006 لصادرات المحروقات على المالية العامة والعائد الضعيف للضريبة العادية، خصوصا الضريبة غير المباشرة.

إضافة تبقى قدرة التمويل للتحسين العمومية معتبرة في سنة 2017، بالنظر إلى المستوى المعتبر للادخارات المالية المتراكمة والمستوى الضعيف للدين الخارجي.

الجدول رقم (3-4) : تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1980-2017) الوحدة : مليون دج

السنوات	الإيرادات العامة	السنوات	الإيرادات العامة
1980	59,59	1999	950,496
1981	79,384	2000	1578,161
1982	74,246	2001	1505,526
1983	80,957	2002	1603,188
1984	101,365	2003	1974,466
1985	105,85	2004	2229,899
1986	89,69	2005	3082,828
1987	92,984	2006	3639,925
1988	93,5	2007	3687,9

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ص 86.

(تابع)

5190,4	2008	116,4	1989
3676	2009	152,5	1990
4392,8	2010	248,9	1991
5790,1	2011	311,864	1992
6339,3	2012	313,949	1993
5957,5	2013	477,181	1994
5738,4	2014	611,731	1995
5103,1	2015	836,996	1996
5110,1	2016	932,668	1997
6182,8	2017	774,67	1998

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على البنك الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات العامة قيمتها متذبذبة خلال الفترة 2007-2017 مسجلة في سنة 2007 ما قيمته 3687.9 مليون دينار جزائري، لترتفع بقيمة 5190.4 مليون دينار جزائري سنة 2008، وتعود للانخفاض تقريبا بنفس القيمة سنة 2009 لتصبح 3676 مليون دينار جزائري أما بالنسبة لسنة 2010، 2011، بلغت الإيرادات العامة ما قيمته 4392.8، 5790.1 مليون دينار على التوالي، كما سجلت قيمة الإيرادات لسنة 2014. قيمة 5738.4 مليون دينار مقارنة بسنة 2013 .

في حين بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2017¹ (6182.8) مليار دينار مقابل 5110.1 مليار دينار في 2016، أي بارتفاع يقارب 21% (+1072.7 مليار دج) نتج هذا الارتفاع المعترف في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الإرتفاع في إيرادات المحروقات بحوالي 55% و بما يقارب 45% من الإيرادات خارج المحروقات . في حين من بين الإرتفاع الذي عرفته هذه الأخيرة ، و المقدر بـ 481.3 مليار دينار ، ليعود 309.8 مليار دينار منه ، أي 64.3% إلى تزايد أرباح بنك الجزائر .

نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي ، إزدادت الإيرادات الكلية بشكل محسوس في 2017 لتبلغ 32.7% من التدفق السنوي من الثروة المنتجة ، مقابل 29.4% في سنة 2016 ، أي بنسبة تقارب تلك التي شهدتها سنة 2014 (33.2%) ، أين كان متوسط سعر البرميل البترول قرابة 100 دولار ، أما فيما يتعلق بنسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات ، فقد واصلت تحسنها منتقلة من 23.1% في 2016 إلى 24.9% في 2017 (18.7% في 2014 إلى 20.3% في 2015) .

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ص 86 .

ثانيا: النفقات العامة

النفقات العامة هي الأداة الثانية للسياسة المالية وهي تعكس دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وفي مايلي سنقوم بدراستها في الجزائر من خلال ما يلي :

أ- تطور الإنفاق العام: إن سياسة ترشيد الإنفاق العام تأتي في إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الإنفاقي، ويمكن تتبع تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-5) : تطور النفقات العامة في الجزائر (1980-2017) الوحدة : مليون دج

مجموع النفقات	نفقات التجهيز		نفقات التسيير		السنوات
	نسبتها %	النفقات	نسبتها %	النفقات	
44,016	39,13	17,227	60,86	26,789	1980
57,655	40,67	23,45	59,32	34,205	1981
72,445	47,55	34,449	52,44	37,996	1982
84,825	47,66	40,434	52,33	44,391	1983
91,598	45,11	41,326	54,88	50,272	1984
99,841	45,25	45,181	54,74	54,66	1985
101,817	39,93	40,663	60,06	61,154	1986
103,977	38,67	40,216	61,32	63,761	1987
119,7	36,34	43,5	63,65	76,2	1988
124,5	35,58	44,3	64,41	80,2	1989
136,5	34,94	47,7	65,05	88,8	1990
212,1	27,48	58,3	72,51	153,8	1991
420,131	34,27	144	65,72	276,131	1992
476,627	38,85	185,21	61,14	291,417	1993
566,329	41,65	235,926	58,34	330,403	1994
759,617	37,64	285,923	62,35	473,694	1995
724,609	24,01	174,013	75,98	550,596	1996
845,196	23,85	201,641	76,14	643,555	1997
875,739	24,19	211,884	75,80	663,855	1998
961,682	19,44	186,987	80,55	774,695	1999
1178,122	27,32	321,929	72,67	856,193	2000
1321,028	27,05	357,395	72,94	963,633	2001

(تابع)

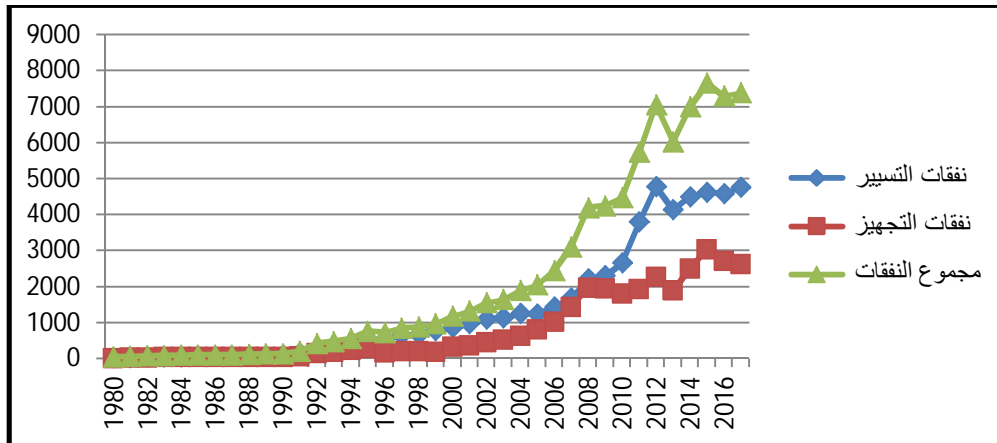
1550,646	29,20	452,93	70,79	1097,716	2002
1639,265	31,50	516,504	68,49	1122,761	2003
1888,93	33,77	638,036	66,22	1250,894	2004
2052,037	39,32	806,905	60,67	1245,132	2005
2453,014	41,38	1015,144	58,61	1437,87	2006
3108,669	46,14	1434,638	53,85	1674,031	2007
4191,053	47,08	1973,278	52,91	2217,775	2008
4246,334	45,83	1946,311	54,16	2300,023	2009
4466,94	40,47	1807,862	59,52	2659,078	2010
5731,752	33,75	1934,5	66,24	3797,252	2011
7058,1	32,23	2275,5	67,76	4782,6	2012
6024,1	31,41	1892,6	68,58	4131,5	2013
6995,7	35,75	2501,4	64,24	4494,3	2014
7656,3	39,69	3039,3	60,30	4617	2015
7297,5	37,16	2711,9	62,83	4585,6	2016
7389,3	35,61	2631,5	64,38	4757,8	2017

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

-Banque d'Algérie, www.bank-of-algeria.dz: les rapports annuels de la Banque ; sur le site:

<http://www.bankofalgeria.dz/html/rapport.htm> .

الشكل رقم (3-2) : تطور النفقات العامة في الجزائر (1980-2017)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-5) و باستخدام برنامج (Excel 2007)

من خلال الجدول رقم (3-5) و الشكل رقم (3-2)، نلاحظ أن السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) تميزت بنمو النفقات العامة، سواء نفقات التجهيز أو نفقات التشغيل، و هي مرحلة الإصلاحات

الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر 1980-2017

الاقتصادية و المتمثلة في اتفاقيات الاستعداد الائتماني كبرنامج الإصلاح الهيكلي المدعو من قبل صندوق النقد الدولي حيث انتقلت من 44.016 مليار دج سنة 1980 إلى 961.682 مليار دج سنة 1999 .

في سنة 2017، استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا، إذ لم ترتفع سوى بـ 3.1٪، مقابل تراجع بـ 7.4 ٪ في 2016 من حيث المبلغ، استقرت هذه النفقات عند 7389.3 مليار دينار، مقابل 7297.5 مليار دينار في 2016. نتج هذا الإرتفاع الطفيف، بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية (3.8٪) على الرغم من انخفاض نفقات رأس المال بـ 0.3 ٪ .

نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي انخفضت النفقات الكلية في سنة نسبة 2017 إلى 39.1 ٪ مقابل 41.9 ٪ في سنة 2016 ، بالمثل عرفت النفقات الكلية نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات إنخفاضاً، لتبلغ 48.3 ٪ مقابل 50.7 ٪ في 2016 .

في 2017 تجاوز مستوى نفقات التسيير و نفقات التجهيز المصروفة فعال ، مستواها المدرج في الميزانية . مثلت نفقات التسيير و نفقات رأس المال ، 103.6٪ و 114.8٪ على التوالي، من نفس النفقات المدرجة، بينما من المعتاد أن المصروفات لا تتجاوز النفقات المدرجة في الميزانية. ترجع هذه التجاوزات، خاصة بالنسبة لنفقات التجهيز ،لمؤخرات الدفع بموجب سنة 2016 و المصروفة في سنة 2017.

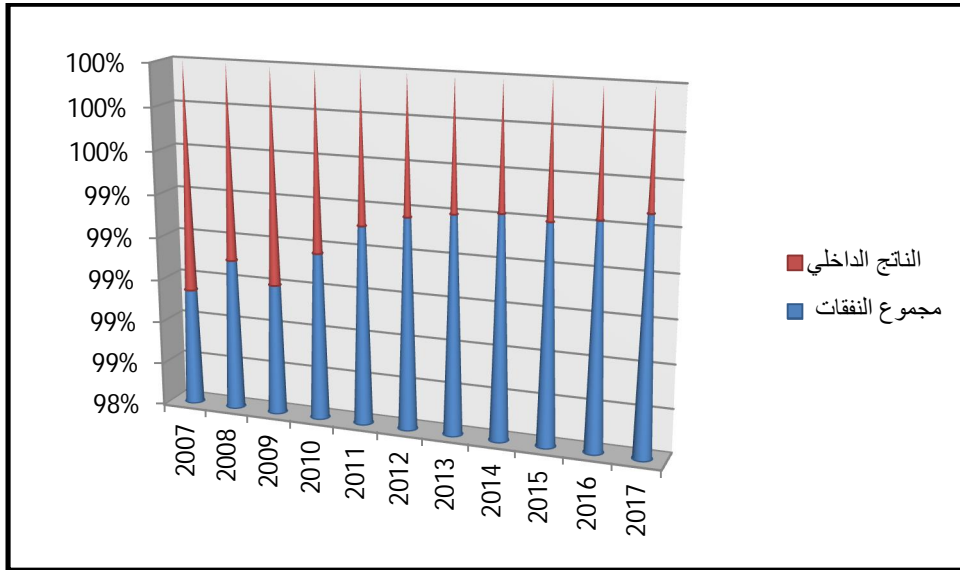
ب- تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام: تعتبر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام مؤشرا حقيقياً لمدى تطور الإنفاق العام، وذلك من خلال كل من الشكل و الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-6) : تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام (2007-2017)

السنة	الناتج الداخلي	إجمالي النفقات	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام
2007	9366,6	3108,669	33,18
2008	11043,7	4191,053	37,94
2009	9968	4246,334	42,59
2010	11991,6	4466,94	37,25
2011	14519,8	5731,752	39,47
2012	15843	7058,1	44,55
2013	16647,9	6024,1	36,18
2014	17228,6	6995,7	40,60
2015	16702,1	7656,3	45,84
2016	17406,8	7297,5	41,92
2017	18906,6	7389,3	39,08

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائري ، النشرة الإحصائية لسنة 2017 .

الشكل (3-3) : تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام (2007-2017)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-6) و باستخدام برنامج (Excel 2007)

من الجدول والشكل نلاحظ أن قيمة الناتج الداخلي الخام متزايدة خلال الفترة 2007-2017 مسجلة في سنة 2007 ما قيمته 9366.6 مليون دينار أي بنسبة زيادة 1.18 % لسنة 2008 ، لتتخفص في سنة 2009 بنسبة 7.9 %، كما تعود نحو الصعود مسجلة نسبة 3.20 % و 1.22 % لسنة 2010 ، 2011 على التوالي، وتبلغ نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام في كل من سنة 2014، 2016، 2015 ما نسبته 40.60 % 45.84 % ، 41.92 % على التوالي .

نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، ارتفعت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2017 إلى 39.08 % ،مقابل 41.92 % في سنة 2016 و 40.60 % في سنة 2014 ، في وضع اتسم بإنخفاض في قيمة إجمالي الناتج الداخلي.

المبحث الثاني: أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

إن دراسة أسباب التضخم لبلد معين هو أمر معقد ومركب، لما يستلزمه من التعمق في تحليل الميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني، وعلاقة ذلك بالتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أنه يتحتم علينا التطرق على انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني، وعلى كل حال فإن من أهم الأسباب والمصادر التي تؤدي إلى تحريك الأسعار نحو الأعلى وظهور القوى التضخمية، هو المناخ الذي توفره البيانات النقدية، المالية والاقتصادية المختلفة التي تطبقها الدولة من جهة، والطرق المالية، التجارية والتقلبات العشوائية في حجم ونوعية التجارة الدولية من جهة ، وإذا تأملنا في طبيعة الاقتصاد الجزائري نجد أن أغلب النشاطات الاقتصادية لم تكن تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما ينعكس منذ ذلك الوقت على التوازنات المالية الداخلية للبلد، بحيث تولدت عنه اتجاهات تضخمية داخلية، ثم إن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، بالإضافة إلى هذا فإن حجم وهيكل التجارة الخارجية للدولة مع سياسات سعر الصرف المطبقة من شأنها أيضا التأثير في الاتجاهات

التضخمية، وعلى ضوء هذه الخلفية فإن لأسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري خصوصية معينة ينفرد بها عن اقتصاديات الدول الرأسمالية، مما يستوجب علينا الفهم السليم لهذه الأسباب وهو أمر هام لاكتشاف الحلول المناسبة لمكافحته، ذلك أن لكل تفسير للأسباب نتائج تتعلق بمقتضيات وأدوات السياسة الملائمة لكبح التضخم واقتلاع الجذور المسببة له، ويمكن تحليل ومناقشة أهم الأسباب المكونة للضغوط التضخمية في الجزائر كما يلي :

المطلب الأول: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر :

سيتم التطرق إلى الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر من خلال ارتفاع الطلب الكلي و ارتفاع تكاليف الإنتاج كما يلي :

الفرع الأول : ارتفاع الطلب الكلي : زاد الطلب الكلي في الجزائر نتيجة للإعانات الاستهلاكية الضمنية وارتفاع نمو النقد المعروض والذي جاء أساسا بسبب تمويل المؤسسات العمومية بواسطة البنوك التجارية وسد العجزات المالية الضخمة باللجوء إلى الحلول النقدية، أي إلى زيادة إصدار النقد¹، وبصفة عامة يمكن إرجاع ارتفاع الطلب في الاقتصاد الجزائري للعوامل التالية:

أولا : الإفراط في الإصدار النقدي : تعتبر النقود في الكثير من الأحيان وسيلة لتغذية وازدهار الاقتصاد، لكن لها في بعض الأحيان أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، ولقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينات من القرن الماضي أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية وتوسيع الإصدار النقدي وفي بعض الأحيان حتى بدون مقابل من الذهب أو العملة الصعبة، وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي يدفع بالأسعار المحلية نحو الارتفاع².

أي أن المصادر الثلاث للإصدار النقدي قد تؤدي إلى زيادة حدوث التضخم في حالة وجودها بشكل مفرط في الاقتصاد، وذلك مثلما حدث في فترة التسعينات، من خلال سياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي والديون التي منحت للخرينة العمومية، وهذا ما أدى إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس العديد من القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف الناتج عن ارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي ساهمت بدورها في رفع الأسعار³.

ثانيا : ارتفاع الأجور : إن تزايد الأجور بمعدلات عالية دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاجية تنعكس على الطلب على السلع الاستهلاكية نظرا لما هو معروف من زيادة الميل الحدي للاستهلاك عند أصحاب الأجور. وفي الجزائر يمثل الأجور وعائلاتهم جزءا معتبرا من فئة المستهلكين للسلع والخدمات، إذ أن طلبهم على السلع والخدمات محدد بدخولهم

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 08.

² - عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص 129.

³ - عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص 131.

الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر 1980-2017

المتحصل عليها، وأن كل زيادة في أجورهم تؤثر على مستوى الأسعار، لأن كل زيادة في الأجر تؤدي بالضرورة إلى زيادة الاستهلاك النهائي الذي يعتبر من أهم العوامل التي تمارس ضغطا على جانب الطلب، وحدث في الجزائر أن طالبت معظم النقابات العمالية في السنوات الأخيرة في أغلب القطاعات الصناعية والخدمية بزيادة الأجور كقطاع التربية وقطاع التعليم العالي والصناعة والصحة والأمن... إلخ، واستجابت الحكومة لمعظم تلك المطالب مما يعني انه قد يسبب ذلك في اتجاه الأسعار نحو الارتفاع نظرا لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات. و الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (3-7) : تطور معدل نمو كتلة الأجور و معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

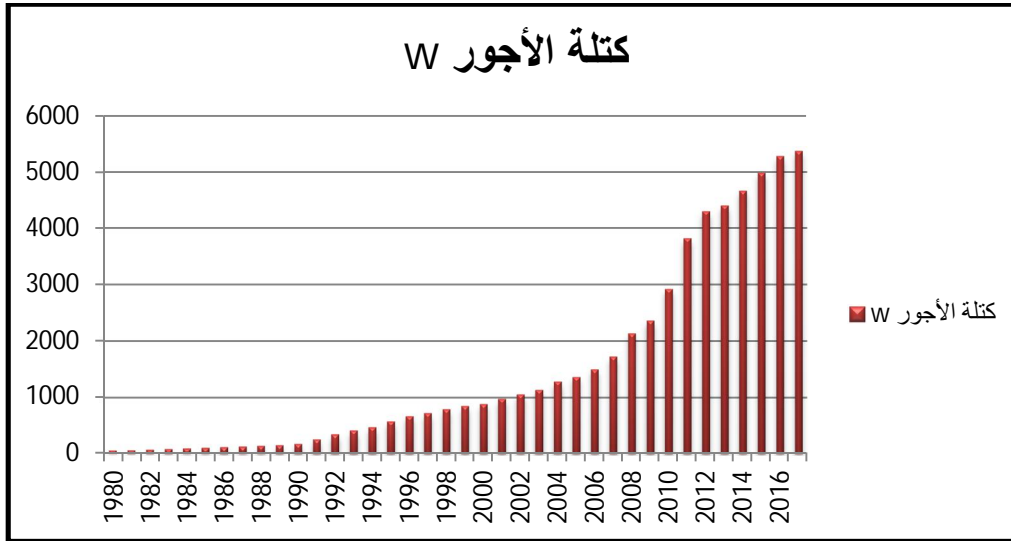
الوحدة : مليار .دج

السنوات	كتلة الأجور W	معدل النمو %	معدل التضخم %	السنوات	كتلة الأجور W	معدل النمو %	معدل التضخم %
1980	57.1	-	9.2	1999	847,6	6,67	2.6
1981	65.8	15,23	14.7	2000	884,6	4,37	0.3
1982	76.9	16,86	6.2	2001	970,6	9,72	4.2
1983	88.6	15,21	6	2002	1048,9	8,07	1.4
1984	94.2	6,32	8.2	2003	1137,9	8,49	4.3
1985	103.0	9,34	10.5	2004	1278,5	12,36	4
1986	120,1	16,6	12.3	2005	1363,9	6,68	1.4
1987	125,7	4,66	7.5	2006	1500,1	9,99	2.3
1988	137,5	9,39	5.9	2007	1721,9	14,79	3.7
1989	152,2	10,69	9.3	2008	2138,4	24,19	4.9
1990	180	18,27	16.7	2009	2360,5	10,39	5.7
1991	255,5	41,94	25.9	2010	2917,6	23,6	3.9
1992	341,3	33,58	31.7	2011	3817,8	30,85	4.5
1993	412,5	20,86	20.5	2012	4297,7	12,57	8.9
1994	469,9	13,92	29	2013	4399,2	2,36	3.3
1995	568,8	21,05	29.8	2014	4668,3	6,12	3
1996	667,2	17,3	18.7	2015	4977.8	6.63	4.8
1997	722,1	8,23	8.7	2016	5275.1	5.97	6.4
1998	794,6	10,04	5	2017	5367.8	1.76	5.6

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات

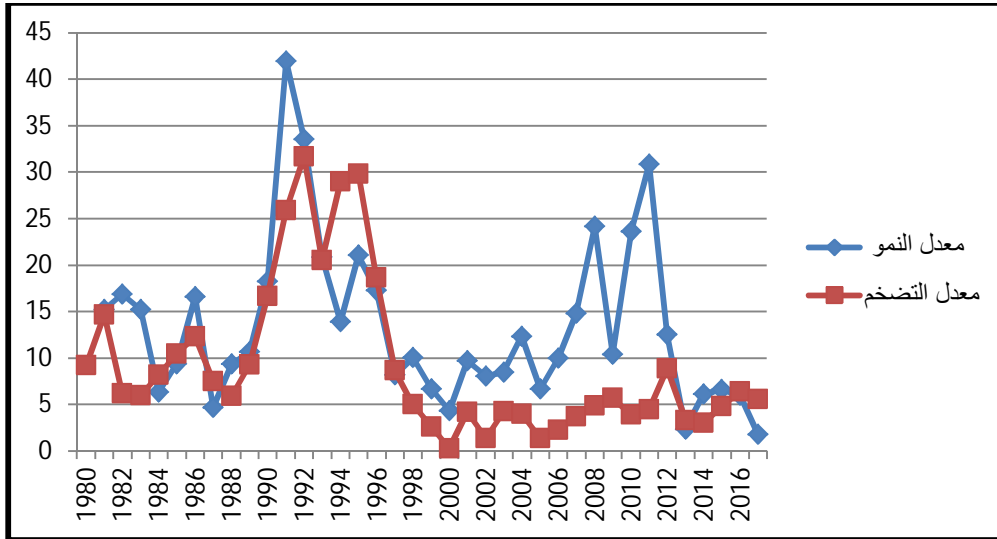
-Office National des Statistiques ;sur le site: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH3-SALAIRES_Arabe_.pdf

الشكل رقم (3-4) : تطور كتلة الأجور في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)



المصدر : تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-7) باستخدام برنامج (Excel-2007)

الشكل رقم (3-5) : تطور معدل نمو كتلة الأجور ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)



المصدر : تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-7) باستخدام برنامج (Excel-2007)

من خلال الجدول رقم (3-7) و الشكل رقم (3-5) ، نلاحظ أن التغير في الأجور يتناسب طرديا مع تغير معدل التضخم ، إذ تم اللجوء إلى الخزينة العمومية لتغطية الزيادات المقررة في الأجور نتيجة عجز بعض المؤسسات عن دفع أجور عمالها ، فعملية وصف المؤسسات العمومية و تصنيفها قامت بها وزارة المساهمة و ترقية الاستثمار في مارس 2003 تبين الوضع التالي : 910 مؤسسة عمومية اقتصادية كانت 380 مؤسسة فقط قادرة على البقاء و تمثل 42% أما المؤسسات الأخرى فكانت تعاني صعوبات أو في حالة اختلال و إما منهارة ، و من جهة أخرى فإن القطاع العمومي مزال يعاني من فقدان مناصب الشغل في الوقت الذي مزال حجم الأجور يزيد ، ففي سنة 2004 ارتفعت

الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر 1980-2017

تكاليف المستخدمين بنسبة 18.6% إذ انتقلت من 329.9 مليار دينار إلى 391.4 مليار دينار ، و يعود الإرتفاع بصفة أساسية إلى رفع الأجر الأدنى المضمون و إلى قيام بعض شركات تسيير المساهمات بمراجعة الإتفاقيات¹ . عادة ما تتم الزيادات في الأجور بالرفع من الحد الأدنى للأجر المضمون و الذي يتم مع مراعاة الإلتزامات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي ، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

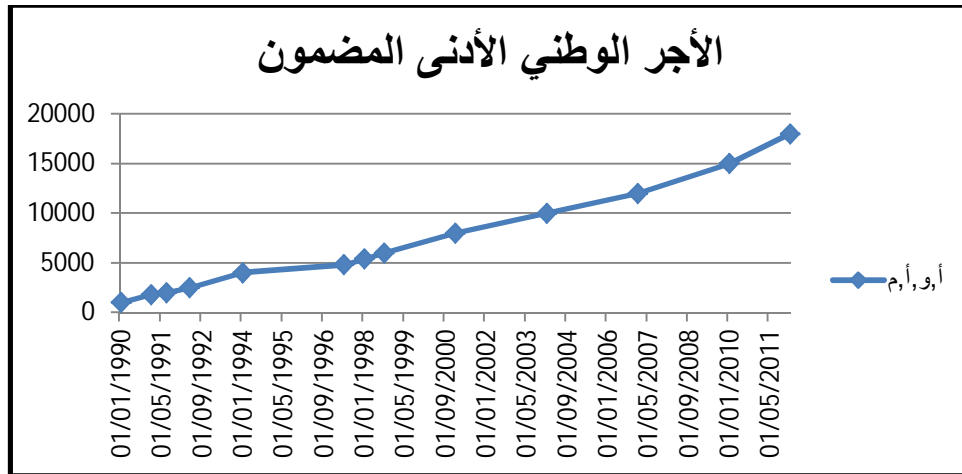
الجدول رقم (3-8) تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر (1990-2012) الوحدة : دج

السنة	أ.و.أ.م	السنة	أ.و.أ.م
01/01/1990	1000	01/09/1998	6000
01/01/1991	1800	01/01/2001	8000
01/07/1991	2000	01/01/2004	10000
01/04/1992	2500	01/01/2007	12000
01/01/1994	4000	01/01/2010	15000
01/05/1997	4800	01/01/2012 إلى يومنا هذا	18000
01/01/1998	5400		

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

-Office National des Statistiques ;sur le site: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Masse-salarial.pdf>

الشكل رقم (3-6) : تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر (1990-2012)



المصدر : تم إعداد الشكل بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-8) باستخدام برنامج (Excel-2007)

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي ،مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو ، الدورة العادية السادسة و العشرون ، الجزائر ، جويلية 2005 ، ص 38.

من خلال الجدول رقم (3-8) و الشكل رقم (3-7)، نلاحظ أن الأجر الوطني الأدنى قد تضاعف 18 مرة في 2012، عما كان عليه في 1990، و اغبقيقة أن هذا التضاعف هو أمر شكلي أكثر منه حقيقي، إذا ما أخذنا بعين الإعتبار التعديلات التي عرفها سعر الصرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة من جهة، كذلك المنحنى الذي عرفته معدلات التضخم من جهة أخرى في نفس الفترة. و من الناحية النظرية لا ينبغي القيام بالرفع من معدلات الأجر إلا في إحدى الحالتين :

✓ عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل مع وجود سوق عمل إيجابي بالنسبة للعمال؛

✓ عندما ترتفع إنتاجية جهاز الإنتاجي ارتفاعاً يؤدي إلى زيادة أرباح أرباب العمل، وبالتالي زيادة الأجر.

و في الجزائر معظم الزيادات التي عرفتها الأجر لم تخضع للقيود السابقة خاصة بعد سنة 2000، و إنما كانت نتاج قرارات سياسية ذات صلة مباشرة بالنضال النقابي لممثلي العمال من جهة، و التطورات السياسية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد من جهة أخرى.

و قد أدت هذه الزيادات المتكررة إلى التأثير السلبي على المستوى العام للأسعار خلال بعض الفترات، إذ أن الجهاز الإنتاجي القائم فعليا لا يستطيع أن يواكب الطلب المتزايد الناتج عن ارتفاع الأجر، كما أن احتياجات البلاد من العملة الصعبة و المرتبطة بأسعار النفط غير قابلة على تلبية الإحتياجات المتزايدة من الواردات.

من جهة أخرى أدت الزيادات المتكررة في الأجر إلى خلق صعوبات متعددة في المؤسسات الاقتصادية و الإدارية على حد سواء، و من ذلك زيادة ديون المؤسسات و عدم قدرتها على دفع مستحققاتها المالية، و عجزها عن الرفع من الطاقة الإنتاجية أو خلق مناصب شغل جديدة.

ثالثا : ارتفاع عدد السكان : بالإضافة إلى زيادات في الأجر هناك عامل آخر يسبب ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات، و هو عامل النمو الديموغرافي، حيث يظهر التضخم حين تتجه أعداد سكان الدولة إلى التزايد بينما تبقى كفايتهم الإنتاجية على حالها أو تزيد بمعدل يقل بكثير عن معدل نمو السكان، كما أنه بزيادة عدد السكان يزداد الإنفاق استجابة لمتطلبات المجتمع. و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-9) : تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) الوحدة : نسمة

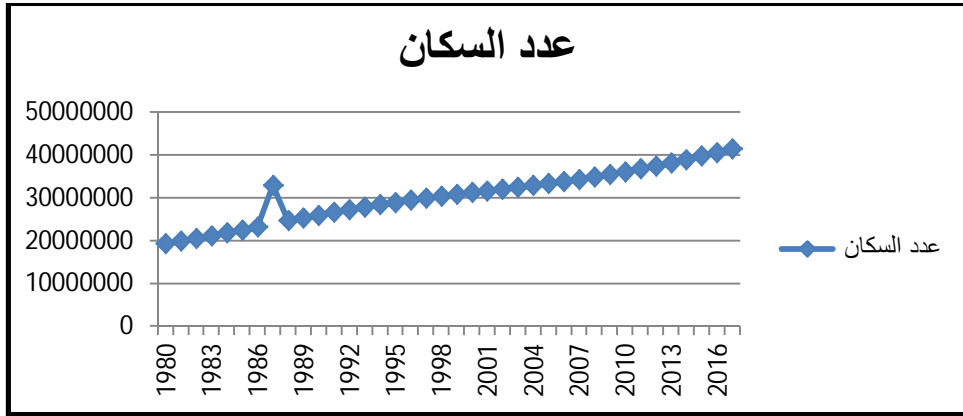
السنوات	عدد السكان	معدل النمو %	السنوات	عدد السكان	معدل النمو %
1980	19221665	-	1999	30766551	1,42
1981	19824301	3,06	2000	31183658	2,91
1982	20452902	3,1	2001	31590320	1,36
1983	21101875	3,12	2002	31990387	1,3
1984	21763575	3,11	2003	32394886	1,27
1985	22431502	3,06	2004	32817225	1,26
1986	23241276	2,99	2005	33267887	1,3
1987	23456479	2,91	2006	33749328	1,37
1988	24591493	2,82	2007	34261971	1,45
1989	25257671	2,71	2008	34811059	1,52
1990	25912364	2,59	2009	35401790	1,6
1991	26554277	2,48	2010	36036159	1,7
1992	27180921	2,36	2011	36717132	1,79
1993	27785977	2,23	2012	37439427	1,89
1994	28362015	2,07	2013	38186135	1,97
1995	28904300	1,91	2014	38934334	1,99
1996	29411839	1,76	2015	39728025	2,04
1997	29887717	1,62	2016	40551404	2,05
1998	30336880	1,5	2017	41389198	2,03

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على البنك الدولي

- World Bank, (2018), World Development Indicators 2018; sur site:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart> .

الشكل رقم (3-7) : تطور تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)



المصدر : تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-9) باستخدام برنامج (Excel-2007)

من خلال الجدول رقم (3-9) و الشكل رقم (3-8) ، نلاحظ أن عدد سكان الجزائر خلال الفترة (1980-2017) ، تبرز الخطوط الرئيسية لمشكلة النمو الديمغرافي و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ معدل نمو ديمغرافي مرتفع ومستمر والمقدر في المتوسط بـ 2.12 %.
- ✓ عدم توزيع السكان على جميع أنحاء الوطن حيث نجد أن أكثر من 54 % من مجموع السكان يتمركزون في المدن .

✓ أن التركيب العمري للسكان يتضمن نسبة عالية من فئة الأطفال الأقل من 15 سنة بلغت سنة 1990 النسبة 42 %¹ إلا أنها انخفضت سنة 2016 إلى 29 %².

ومن هنا فإن النمو السريع في عدد السكان والنسبة المرتفعة للأطفال تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وخفض الادخار ومن ثم ارتفاع حجم الطلب وظهور الضغوط التضخمية.

الفرع الثاني : ارتفاع تكاليف الإنتاج

إن من بين أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية هو انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الأصول الثابتة، وإنتاجية الأراضي وغيرها.

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، 2010، ص 313.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ضبي، 2018، ص 294.

بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية نجد ارتفاع تكلفة الأجور أيضا الذي يعد من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف، فالارتفاع المستمر في معدلات الأجور بالزيادة يؤثر في معدلات الإنفاق ويسبب كذلك نقض العرض الإنتاجي، أي تقلص العرض الكلي بسبب ضعف الإنتاجية¹، بمعنى أنه عندما تتزايد معدلات الأجور دون أن يواكب ذلك ارتفاع مناظر في مستوى الإنتاجية، فإن تكلفة الإنتاج تتزايد وتتسبب فيما بعد في زيادة إضافية في المستوى العام للأسعار، هذا لأن الزيادات في الأجور لا تعكس أبداً الزيادة في الإنتاجية في أي حال من الأحوال².

وفي الاقتصاد الجزائري، نجد أن الأجور تمثل جزءا كبيرا من التكاليف، حيث أنها تتراوح بين 40% و70% من تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسات، ونتيجة لسياسة العمالة والدخول المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية، فإن المؤسسات كانت تتحمل أي زيادة في الأجور بالإضافة إلى أي فائض في العمالة، وبدلا من لجوئها إلى تحميل هذه الزيادة على نفقات الإنتاج الأخرى، أو تخفيض من معدلات أرباحها، تقوم باستيعاب هذه الزيادة عن طريق رفع الأسعار.

ولقد أسهمت الأجور في إحداث ضغوط الأسعار في الجزائر ويتجلى ذلك من خلال ارتفاع الحد الأدنى للأجور من حيث القيمة الفعلية بحوالي 17% خلال الفترة 1989-1993 بينما هبطت الإنتاجية الكلية للعمالة بنسبة 12%³ كما تعزى زيادة الأجور في الجزائر إلى :

✓ الزيادة في العمالة حيث زادت أعداد الموظفين في الخدمة العمومية في المتوسط بنسبة 3.3% في سنة 1995 وما يمكن ملاحظته أن الأجور زادت بنسب كبيرة جدا في العشر سنوات الأخيرة في جملة من القطاعات الحكومية كقطاع التربية والتعليم العالي وسلك الأمن والحماية المدنية وغيرها من القطاعات، مما ساهم في ارتفاع الطلب وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية .

✓ الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية للزيادة في الأجر المتوسط وكذا في الحد الأدنى للأجور.

ونجد كذلك ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج في عنصر ارتفاع التكاليف، فبالإضافة إلى تكلفة اليد العاملة هناك تكلفة المواد الأولية، والمواد نصف المصنعة، واهتلاك وسائل الإنتاج، حيث تُكوّن تضخما مستوردا نتيجة وجود تضخم في الدول التي تستورد منها هذه المواد .

1- Hamid BALI: Inflation et mal-développement en Algérie, OPU, 1993, p 150.

2- Andrew GILLESPIE: Maxi Fiches de Economie, DUNOD, Paris, 2007, p93

3 - كريم النشاشيبي وآخرون، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص 81.

كل هذه العوامل ساعدت على ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى انزلاق سعر صرف العملة الوطنية وهذا ما وقع في سنة 1994 بعد أن خفضت قيمة الدينار إلى 40 % مما ترتب عليه آثاراً ضارة تمثلت في رفع تكلفة لوازم الإنتاج المستوردة¹.

المطلب الثاني : الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

تحتل التجارة الخارجية في الجزائر مركزاً استراتيجياً بسبب إمكانيات النمو التي ساهم فيها قطاع المحروقات منذ ثلاثة عقود في زيادة الدخل الوطني و الإيرادات الناتجة عن التصدير و التي أدت بدورها إلى زيادة تمويل الواردات من السلع الوسيطة و الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية من جهة ، كالتوسع في إشباع حاجات المجتمع من المواد الغذائية من جهة ثانية . و يرجع الاقتصاديون في دول العالم الثالث ، المصادر الخارجية للتضخم إلى عدة عوامل منها التضخم المستورد عن طريق قطاع التجارة الخارجية ، إختلال ميزان المدفوعات و دور المديونية الخارجية و التذبذبات التي تحدث في سعر الصرف العملة المحلية بالمقارنة مع العملات الرئيسية المتداولة في الاقتصاد العالمي. و يميزون التضخم المستورد عن طريق هيكل التجارة الخارجية و على الخصوص واردات السلع و الخدمات التي تتضمن آلياً التضخم الذي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع و الخدمات مثل السلع التجهيزية . و تتلقى الدول المستقبلة لهذه السلع ضغوطاً و حركات تضخمية مستوردة تضاف إلى الضغوط التضخمية الداخلية² .

و لا يخفى أن انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الخارجية ، عبر الواردات من السلع و الخدمات يقوي الظاهرة التضخمية من خلال انعكاس ذلك على التكاليف الإنتاجية و من ثم على المنتج النهائي .

عانى الاقتصاد الجزائري من عوامل مختلفة ، تعتبر من أهم المصادر المحدثة للتضخم ، و من بين هذه العوامل ما يلي :

الفرع الأول : التضخم المستورد

و يقصد به تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية ، فكلما عظم تأثير هذه العوامل في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية ، كلما كان تأثير التضخم المستورد كبيراً و العكس صحيح³.

ينشأ التضخم المستورد من ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي في الجزائر إلى الخارج، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد الوطني لاستيراد التضخم العالمي، فطبيعة التركيب الهيكلي للواردات من حيث كونها استهلاكية أو وسيطية أو استثمارية

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 10.

² - صالح تومي ، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2002 ، ص 323.

³ - عمار بوزعزور ، السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007-2008 ، ص 239.

الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر 1980-2017

تلعب دوراً كبيراً في تحديد درجة وكيفية التأثير بالتضخم المستورد، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة¹، أما إذا كان الجزء الأكبر من هذه الواردات موجه للعملية الإنتاجية والاستثمارية في شكل سلع وسيطة ورأسمالية لازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام، فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر، ويأخذ وقتاً يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الارتفاع .

فالتضخم المستورد إلى الجزائر إما أن يكون تضخماً بالطلب مُعَدّاً عن طريق المداخيل الموزعة بعد عملية التصدير، أو تضخماً بالتكاليف محملاً في سعر المستوردة المستعملة في عملية الإنتاج أو للاستهلاك، ويتجلى ذلك من خلال صادرات وواردات الاقتصاد الجزائري .

ومن أجل اقتفاء أثر التضخم المستورد في الجزائر، لابد من تبيان الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الوطني لذلك سوف نسلط الضوء على تطور أرقام المبادلات في الفترة 1994-2009 كما يلي:

الجدول رقم (3-10) : تطور الصادرات و الواردات في الاقتصاد الجزائري (1980-2017)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات
1980	14,13	12,31	1999	13,04	11,52
1981	14,6	12,81	2000	11,7	11,7
1982	14,04	12,56	2001	20,09	12,05
1983	13,42	11,95	2002	20,15	14,55
1984	13,4	11,82	2003	25,96	16,2
1985	13,57	11,39	2004	34,18	21,88
1986	8,61	9,91	2005	48,71	21,84
1987	9,6	8,07	2006	57,12	25,65
1988	8,1	8,02	2007	63,53	33,57
1989	10,03	9,6	2008	82,03	49,1
1990	13,5	10,11	2009	48,53	49,33
1991	12,72	8,02	2010	61,98	50,65
1992	12,15	11,46	2011	77,58	57,21

¹ - صالح تومي ، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000)، مرجع سبق ذكره ، ص 326.

(تابع)

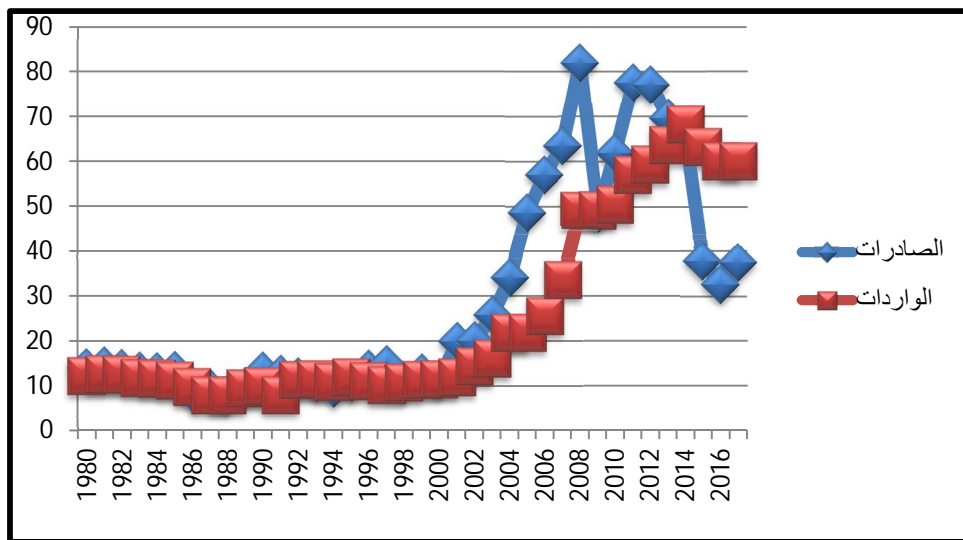
59,48	77,12	2012	11,56	10,88	1993
63,77	69,66	2013	11,08	9,59	1994
68,29	65,19	2014	12,11	10,94	1995
63,29	37,91	2015	11,24	13,97	1996
60,2	32,75	2016	10,28	14,89	1997
60,13	37,57	2017	10,85	10,88	1998

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على البنك الدولي

-World Bank, (2018), World Development Indicators 2018;sur site:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart> .

الشكل رقم (3-8) تطور الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)



المصدر : تم إعداد الشكل بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (3-10) باستخدام برنامج (Excel-2007)

نلاحظ من الشكل السابق ارتفاع حجم الواردات من 12.31 مليار دولار إلى 60.13 مليار دولار سنة 2017

كأعلى قيمة لها في هذه الفترة، أي بمعدل نمو سنوي قدره 8.53% . إلا أن حجم هذه الواردات بقي يتذبذب صعودا و نزولا تبعاً للتطور الذي يسلكه سعر برميل النفط ، حيث يعتبر النفط من أسباب ارتفاع الأسعار ، فزيادة عائدات النفط بشكل كبير أدى إلى ارتفاع أسعار النقل و تكلفة المنتجات للسلع الاستهلاكية خاصة ما يتعرض منها لعمليات تصنيع بإعتبار أن تكلفة الطاقة مكون أساسي في سعر المنتج ، و هو ما أدى لارتفاع معدلات التضخم في الخارج و انعكس ذلك على الواردات ، و بالتالي انتقال التضخم العالمي إلى الاقتصاد المحلي .

الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر 1980-2017

ولقد مثل هذا التذبذب في قيمة و حجم الواردات من السلع و الخدمات قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني عبر التطور السريع في الرقم القياسي للواردات، كالذي يعطينا صورة واضحة عن تلك الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الوطني جراء ارتفاع الأسعار العالمية و تدهور معدلات التبادل بالنسبة للتجارة الخارجية الجزائرية . و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-11) : تطور الرقم القياسي لأسعار الصادرات و الواردات خلال الفترة (1980-2017) سنة الأساس (2000=100)

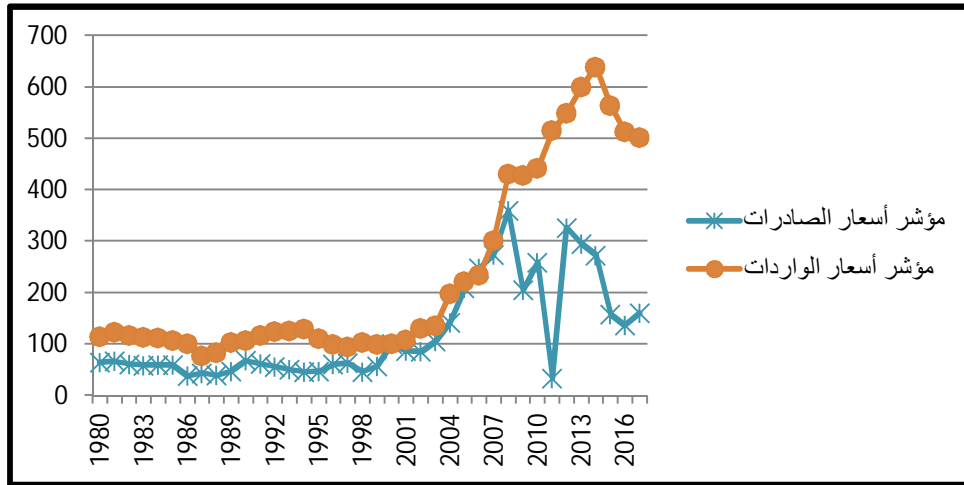
السنوات	مؤشر أسعار الصادرات	مؤشر أسعار الواردات	السنوات	مؤشر أسعار الصادرات	مؤشر أسعار الواردات
1980	64,07	114,76	1999	56,85	99,9
1981	66,49	122,85	2000	100	100
1982	60,83	116,88	2001	86,84	108,39
1983	58,67	113,08	2002	85,33	130,51
1984	59,14	111,81	2003	105,14	135
1985	59,4	106,96	2004	142,09	198,11
1986	38,13	100,29	2005	208,8	221,97
1987	43,74	76,54	2006	247,89	233,95
1988	38,93	83,58	2007	273,08	301,29
1989	47,21	102,92	2008	359,93	430,48
1990	67,93	106,29	2009	205,04	428,46
1991	61,49	117,27	2010	258,96	441,32
1992	56,11	124,56	2011	33,57	515,18
1993	50,18	125,52	2012	326,2	549,32
1994	45,94	129,51	2013	294,92	600,02
1995	46,56	110,13	2014	272,62	638,75
1996	60,14	99,12	2015	157,36	563,76
1997	63,07	94,74	2016	136,29	513,46
1998	46,34	102,5	2017	159,73	502,22

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على البنك الدولي

-World Bank, (2018), World Development Indicators 2018;sur site:

<http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart> .

الشكل رقم (3-9) : تطور الرقم القياسي لأسعار الواردات و الصادرات (1980-2017)



المصدر : تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-11) باستخدام برنامج (Excel-2007)

من خلال الجدول رقم (3-11) و الشكل رقم (3-9) ، نلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار الواردات خلال الفترة (1980-2017) كان متباينا في الارتفاع و الانخفاض فقد بلغ 114.76 سنة 1980 ، ثم عرف انخفاضا سنة 1986 و 1987 بنسبة 76.54 و 83.58 على التوالي ، و يرجع ذلك إلى تذبذب أسعار واردات الجزائر خلال هذه الفترة و إلى انخفاض أسعار النفط الخام، حيث بلغ 14.92 دولار سنة 1988 بعدما كان 18.44 دولار سنة 1987 ، و الذي يعد المصدر الرئيسي للحصول على العملة الصعبة من خلال صادرات النفط الجزائرية .

أما خلال الفترة (1989-1992) فقد شهد الرقم القياسي لأسعار الواردات ارتفاعاً من 102.92 سنة 1989 إلى أن وصل 124.56 سنة 1992 ، و كان سبب ذلك هو الإرتفاع النسبي في أسعار المحروقات جراء حرب الخليج، حيث انخفض العرض العالمي للبترول بسبب انسحاب العراق من الأسواق البترولية ، ولقد صاحب هذا الإنخفاض في أسعار الواردات من 15.86 مليار دولار سنة 1989 إلى 11.46 مليار دولار سنة 1992 ، وارتفاع في الصادرات من 10.37 مليار دولار سنة 1989 إلى 12.15 مليار دولار سنة 1992 ، نتيجة لإبرام أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي (FMI) أواخر ماي 1989 ، هذا رغم الإنزلاقات و التخفيضات التي عرفها الدينار طيلة هذه الفترة ، و بصفة عامة لم تتراجع الواردات مما يدل على مرونة الطلب عليها .

أما فيما يخص أسعار الصادرات فنجد أن المحروقات استحوذت على القسط الأكبر من مجموع أسعار الصادرات ، مما جعل الاقتصاد الوطني يكون رهين الأسواق العالمية .

أما خلال الفترة (1996-2017) فقد سجل الرقم القياسي لأسعار الواردات إرتفاعاً انتقل من 99.12 سنة 1996 إلى 502.22 سنة 2017 ، و يرجع سبب ذلك إلى ارتفاع اسعار صادرات و واردات الجزائر خلال هذه

الفترة و إلى ارتفاع سعر النفط الخام حيث بلغ 28.5 و 97.26 دولار خلال سنتي 2000 و 2008 على التوالي ، بعدما كان 17.97 دولار سنة 1999 ، اذ بلغ 70 دولار سنة 2017 .

فأثر الصادرات التضخمي يظهر من خلال استعمال مداخيلها و عوائدها في خلق كتلة نقدية زائدة في الاقتصاد، أو من خلال ما تحدثه هذه الأخيرة من ارتفاع في مستوى المداخيل الفردية، خصوصاً دون وجود مقابل مادي متاح لها في السوق المحلية، أي عدم وجود توافق بين السوق النقدي و السوق العيني .

أما أثر الواردات فكما سبق الإشارة إليه، يتوقف على هيكل الواردات، فواردات المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع بلغت قيمتها 816.2 مليار دولار سنة 1994 بسبب ضعف القطاع الزراعي كنعقصر مردوديته، و وصلت إلى 357.3 مليار دولار سنة 2005 ، و بلغت قيمة العجز الغذائي مقارنة بين الصادرات الغذائية والواردات الغذائية ما قيمته 6.254679 مليون دينار، أي نسبة تغطية صادرات الغذاء لواردات الغذاء بلغت (1.83 %) سنة 2004¹ ، و في سنة 2016 أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية على نسبة التضخم، للاعتماد الكبير على الإستيراد لتلبية احتياجاتها الداخلية من جهة، و الوزن الكبير الذي يمثله الإنفاق على الغذاء في سلة الاستهلاك في الجزائر، ونتيجة لهذا ارتفعت نسبة التضخم في 2016 إلى 6.4 % و في سنة 2017 إلى 5.6 % مقارنة بالنسبة المسجلة في سنة 2015 (4.8 %) .

الفرع الثاني : التضخم الناشئ عن وضعية التخلف

على غرار الدول النامية يعتبر التخلف الاقتصادي في الجزائر من أهم العوامل المغذية للتضخم، ويمكن حصر أبرز عوامل التخلف في العناصر التالية:

- **النمو السكاني** : ساهمت النسب المتزايدة من عدد السكان في ظهور هذا النوع من التضخم والذي صاحبه ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات، فمن خلال قراءة الإحصائيات الخاصة بتعداد السكان وظروف المعيشة السائدة، نجد أن ارتفاع عدد السكان راجع إلى الثقافة والتقاليد السائدة في المجتمع ، الأمر الذي جعل السوق الداخلية غير قادرة على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان والتي صاحبتها انتشار للفقر وسوء التغذية.
- **ضعف الإنتاجية** : تعتبر الإنتاجية في العمل أداة لقياس مدى فعالية وكفاءة الجهاز الإنتاجي، لكن أهم ما يميز الاقتصاد الجزائري هو عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على تغطية الطلب الإضافي نتيجة ضعف الإنتاجية في عوامل رأس المال والعمل على السواء وفي مجمل القطاعات والفروع الاقتصادية، ويرجع هذا إلى نقص حوافز العمل

¹- Office National des Statistiques, Collections Statistiques, N0 134,Alger, p46.

وعدم تأهيل اليد العاملة، بسبب ضعف التكوين مع نقص التجربة المهنية بصورة عامة خاصة بالنسبة للإطارات، وهو ما يترجم سوء التسيير وبالتالي ضعف الكفاءة في العمل¹.

وتعتبر عوامل ضعف الإنتاجية السابقة الذكر من أهم الحوافز المحدثة للقوى التضخمية في الجزائر، حيث نلاحظ اتجاه إنتاج السلع والخدمات نحو الانخفاض، ورغم ذلك نجد هناك تطورا معاكسا في اتجاه الأجور النقدية التي يتم تحويلها إلى طلب إضافي ليس له مقابل مادي كاف لتلبيته، مما يعني حيث أن ضعف الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض مستوى العرض، مع وجود مداخيل مرتفعة قد تؤدي إلى زيادة الطلب على حساب العرض.

- اللاتوازن الجهوي: أضف إلى ذلك التباين الملحوظ في توزيع الموارد الطبيعية بين المناطق، وهذا التباين ليس

وليد اليوم، بل هو امتداد لسياسة استعمارية سابقة، فيظهر التضخم الجهوي أو اللاتوازن الجهوي، وذلك عند وجود اختلال بين الإنتاج والاستهلاك لمنطقة محددة، وهو ما يفرض التبادل والتدفق السلعي من المناطق العالية الإنتاج من أجل تغطية العجز الحاصل في المناطق المنخفضة الإنتاج، إلا أن نقص الهياكل القاعدية والتي تبرزها مشاكل النقل والتكاليف الباهظة لنقل السلع أدى إلى ارتفاع أسعارها خاصة في المناطق المعزولة أو الصحراوية، والتي عرفت بها بعض المنتجات الزراعية نشاطا معتبرا، إلا أن ضعف هياكل النقل ومشاكل التخزين حالت دون تسويقها محليا وتعرضها للتلف وهذا ما أعاق مسار التنمية المنتهج في الجزائر.

وقد تم تدعيم هذا الاختلال عن طريق قيام استثمارات اقتصادية في مناطق ذات نشاط اقتصادي كبير على حساب مناطق أخرى نجد أغلب سكانها من الأهالي ليس فيها أي نشاط ما عدا بعض النشاطات الحرفية والفلاحية، وهذا ما يجعل نقودا كبيرة تطارد بضائع قليلة وهو ما يعطي مبررا موضوعيا لارتفاع الأسعار ومنه التضخم.

وهناك أسباب أخرى يمكن أن تؤدي في النهاية إلى ظهور ضغوط تضخمية مثل²:

✓ ضعف هياكل البنية التحتية المتمثلة في الطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل، وكذا سوء استخدام شبكات التوزيع والأسلوب الاحتكاري عند الموزعين الذين يبحثون عن الربح السريع، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء التي ترجع مباشرة على المستهلك.

✓ العوامل الاجتماعية والنفسية وتدني المستوى الثقافي كقلة الميول إلى العمل وانعدام المنافسة وتطور آليات الفساد والرشوة في الاقتصاد الجزائري التي تؤثر على حركة النشاط الاقتصادي ومجالاته والتي تحد من كفاءة السياسات الاقتصادية ومن ثم ازدياد شبكات الاقتصاد الموازي.

¹ كمال بن مخلوف: السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم " حالة الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 144.

² - عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

✓ العادات والتقاليد التي تميز المجتمع الجزائري، والتي تظهر في تكلف عائلاته في بعض النفقات المرتفعة تؤدي إلى التبذير والإسراف، ومن ثم ارتفاع الطلب في بعض الأحيان وبقاء العرض محدودا.

المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن التضخم في الجزائر

إن التضخم يُرتَّب أوضاعاً وظواهر معينة لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على اقتصاد الدول، وهناك إجماع على أن للتضخم آثار سلبية على الاقتصاد في أغلب الأحيان، وفيما يلي محاولة لتتبع أهم الآثار التي أحدثها التضخم في الجزائر، حيث نتناول في البداية آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري، ثم آثاره على المجتمع الجزائري .

الفرع الأول: آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري: إن الاتجاهات التضخمية السريعة وغير المتوقعة التي شهدتها الجزائر عادة ما ولدت تصرفات ذات طبيعة أنانية، وليست لها بعد نظر على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يحاول كل فرد أو عون اقتصادي تحميل الآخرين الارتفاع الذي يحدث في الأسعار التي يواجهها في حياته اليومية، وتصبح المؤسسات الضخمة والقوية لها وسائل وإمكانات لحماية مصالحها أكثر من المؤسسات الضعيفة والصغيرة .

بالإضافة إلى ذلك عرفت الفترات التضخمية تدهورا ملحوظا في نصيب الفرد الجزائري من مستوى الاستهلاك الحقيقي، وأيضا إعادة توزيع سيئ للموارد الاقتصادية على مختلف القطاعات، مع جذب الاستثمارات نحو القطاعات غير السلعية، وفيما يلي الآثار السلبية للتضخم على الاقتصاد الوطني:

1. أثر التضخم على الاستهلاك والادخار: لعل أفتح آثار التضخم في الجزائر هو تقويضه للطبقة المتوسطة من

خلال تقليص مدخرات هذه الفئة الاجتماعية، والتي تضع في محاولة عبثية للحاق بارتفاع الأسعار¹ .

ومن المعلوم أن أفراد المجتمع يوزعون دخولهم النقدي بين الاستهلاك وتكوين المدخرات التي يلجئون إليها في فترات معينة مثل حدوث طارئ ما أو محاولة الاستثمار أو مشروع لتحسين ظروف المعيشية كسواء مسكن أو سيارة أو غير ذلك، لكن قد يلجأ أيضا الأفراد إلى هذه المدخرات في حالة ارتفاع الأسعار أي عندما يزداد معدل التضخم.

2. أثر التضخم على الاستثمار: يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط التي لا تفيد التنمية في

مراحلها الأولى، حيث تعطى الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية العالية والفورية، حتى وإن كانت ليس ذات أهمية اجتماعية، والتي تتميز بقلة المخاطر مثل الخدمات السياحية والتجارية ومشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، والمضاربة على أسعار الأراضي والعقارات، وبناء المنازل الفاخرة .

¹ رمزي زكي وآخرون: التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر، بيروت، 1986، ص227.

وبالتالي فالتضخم المرتفع وغير المتحكم فيه أن يقلص من حجم الإستثمار و يحث على انسحاب رأس المال الإستثماري ، كما يستطيع التقليل من عوائد الإستثمار الفيزيائي ، أو ينتج التشوهات التي بدورها تقلص من الأجر الحقيقي، حيث توجد علاقة قوية و عكسية بين التضخم و الإستثمار¹. ان معدلات التضخم المرتفعة تفقد الثقة في قيمة النقد الأجنبي و تحقق مناخ مريب للإستثمار ذو المردود المؤجل ، بالإضافة إلى ذلك فإنه يوجه الإستثمارات نحو القطاعات ذات المردود المباشر و الأكيد ، و يعكس هذا التوجه بشكل واضح للإستثمارات المصرح بها على أهم القطاعات الاقتصادية ، حيث تشير إلى انه من اجمالي عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لدعم وترقية الإستثمارات APSI البالغة 63235 مشروع ، بينما القطاع الصناعي احتل المرتبة الأولى بواقع 58.56% إجمالي الإستثمارات ، كما أن الإستثمارات في القطاع الزراعي لم تسجل سوى نسبة 1.82% من إجمالي الإستثمارات . و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-12): توزيع الإستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية (2002-2017)

الوحدة : مليون دج

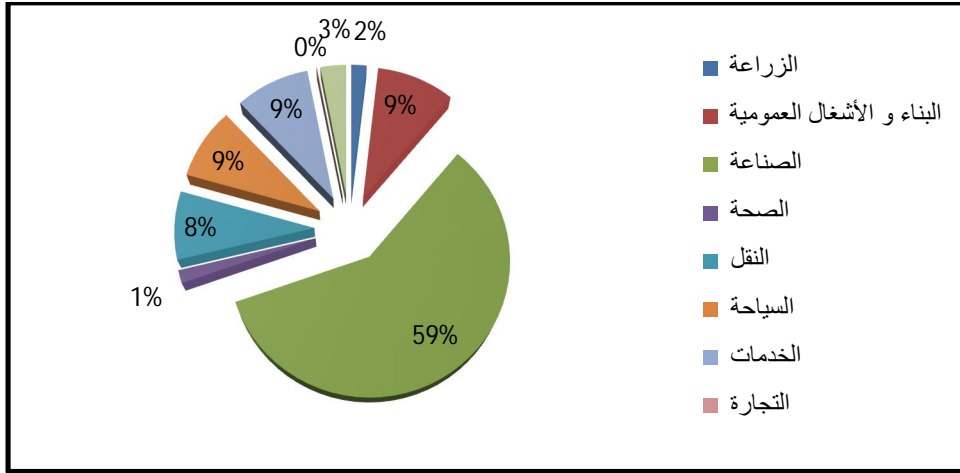
قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ	النسبة %
الزراعة	1342	2,12%	260750	1,82%
البناء و الأشغال العمومية	11031	17,44%	1331679	9,31%
الصناعة	12698	20,08%	8373763	58,56%
الصحة	1093	1,73%	221383	1,55%
النقل	29267	46,28%	1164966	8,15%
السياحة	1266	2,00%	1228830	8,59%
الخدمات	6531	10,33%	1272057	8,90%
التجارة	2	0,00%	10914	0,08%
الاتصالات	5	0,01%	436322	3,05%
المجموع	63235	100%	14300664	100%

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>

¹ - فاطيمة الزهرة صغيري ، دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص إقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007-2008 ، ص 85.

الشكل رقم (3-10) توزيع الإستثمارات على أهم القطاعات الاقتصادية (2002-2017)



المصدر : تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-12) باستخدام برنامج (Excel-2007)

من خلال الجدول رقم (3-12) و الشكل رقم (3-10)، نلاحظ أن المبلغ الإجمالي للاستثمار في قطاع النقل المقدر بـ 1164966 مليون دج يفوق بحوالي 4.47 مرة مبلغ الاستثمار في القطاع الزراعي و البالغ 260750 مليون دج و يرجع هذا التباين إلى الإقبال الكبير للأفراد للإستثمار في قطاع النقل نظرًا للريح السريع في هذا القطاع من جهة وصعوبة و عدم توفر الإمكانيات في القطاع الزراعي و القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي من جهة أخرى.

3. أثر التضخم على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: أما عن أثر التضخم على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فإن التضخم قد أعاق تدفق موارد الاستثمار الأجنبي، وذلك راجع لعنصر المخاطرة وعدم ثقة المستثمرين، فقد تذبذب إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة 1990-2017 حيث بلغ سنة 1990 حوالي 12 مليون دولار، وارتفع سنة 1996 إلى 270 مليون دولار، ووصل في سنة 2001 ما قيمته 1065 مليون دولار، ليعاود الانخفاض في سنة 2017 إلى 822 مليون دولار، حيث كانت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من حصة الدول النامية في سنة 2003 حوالي 0.3 % و 14.2 % من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي لدول شمال إفريقيا المتوسطة¹، من خلال هذه الأرقام يتبين لنا مدى تأثير التضخم على معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي للدول التي تعاني من التضخم وارتفاعات الأسعار المستمرة، مما ينقص ويقلل إقبال المستثمرين الأجانب إلى هاته الدول.

¹ - علاوة نوري: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2008، ص 331.

الفرع الثاني: آثار التضخم على المجتمع الجزائري: إن تسليط الضوء من طرف الخبراء على ظاهرة التضخم لا يرجع فقط إلى الآثار الاقتصادية السابقة الذكر، وإنما أيضا إلى الآثار السلبية الاجتماعية التي يلحقها من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني، لصالح الدخل غير الثابتة على حساب الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، فحدة ودرجة خطورة الآثار التي تهدد السلم الاجتماعي جراء التضخم تختلف باختلاف طبيعة وخاصة كل اقتصاد، وبطبيعة النظام والثقافة الاجتماعية السائدة فيه. أما بالنسبة للجزائر فإن من أهم الآثار التي تسجل في الفترة محل الدراسة، هو ذلك التآكل الذي حدث في مستوى معيشة الطبقة المتوسطة، والتي تدرجت بسرعة إلى طبقة ذوي الدخل المحدودة وغير القادرة على مسايرة الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار، مما يخلف حالة من الغضب الاجتماعي على الدولة بسبب الضغوط التضخمية. وسوف نحاول دراسة هذه الآثار في النقاط التالية¹:

(1) أثر التضخم على توزيع المداخيل: يلعب التضخم دورا أساسيا في إعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات

الاجتماعية، عندما يساعد الأقلية منهم بزيادة مداخيلهم أكثر من الزيادة الحاصلة في معدل التضخم، وعندما يلحق ضررا بالأغلبية عندما تقل الزيادة الحاصلة في مداخيلهم الاسمية عن الزيادة الحاصلة في معدل التضخم، بمعنى أن التضخم يؤدي إلى تزايد الدخل المتغيرة (كالمنظمين ورجال الأعمال وتجار الجملة والوسطاء)، وفي نفس الوقت تناقص الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة (المعاشات والموظفين...).

(2) تفشي ظواهر البيروقراطية والرشوة: إن من أخطر الصور الرهيبة التي أحدثتها الضغوط التضخمية تلك

التصرفات والعادات التي تفشت في المجتمع، خاصة لدى الشرائح التي أحست بتغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية، مثل الرشوة والفساد الإداري والمالي وكل صور البيروقراطية، إذ عمت هذه التصرفات معظم الإدارات والقطاعات خاصة العمومية منها، وأصبحت الملجأ الوحيد لبعض أصحاب الدخل الثابتة لتعويض الانخفاض الحاصل في دخولهم الحقيقية جراء المستويات العالية للتضخم.

(3) اتساع نمط الاستهلاك التفاخري والترفي: من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري المشار إليه

سابقا هي ظهور طبقة من الطفيليين والمقاولين الذين يعملون بمبدأ تقديم الرشاوى وعمولات سرية، ودون الخضوع لميكانيزمات المناقصة القانونية المتعارف عليها دولياً في هذا المجال، ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة تزامنا مع وفرة السلع وارتفاع الأسعار وتزايد إمكانيات الاستيراد الناتجة عن تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي، أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات الفاخرة وأجهزة الاتصال والإعلام التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية.

¹-Abdelmadjid BOUZIDI: Les années 90 de l'économie algérienne, édition Enag, Alger, 1999,p160.

المبحث الثالث : قياس أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)

غالبا ما تتميز السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدد الإستقرار، وذلك لأن معظمها يتغير و ينمو مع الزمن ، مما يجعل من متوسطها و تباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن ، لذلك من الضروري إختبار استقرارية السلاسل الزمنية و معرفة درجة تكاملها . حيث يهدف إختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2017-1980)، و التأكد من مدى سكونها و تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى . حيث تكون "السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت ، مع تباين ليس له علاقة بالزمن" .

ولإجراء إختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة سيتم استخدام أكثر من طريقة ، منها الرسم البياني للسلاسل الزمنية ، دالة الارتباط الذاتي (**Autocorrelation Function (ACF)**) ، فضلا عن استخدام اختبارات جذر الوحدة . و رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة ، إلا أننا سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبار : اختبار ديكي فوللر الموسع (**Augmented Fuller-Dickey**) ، وذلك لإختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة.

المطلب الأول : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني و دالة الارتباط الذاتي (**ACF**) .

وقبل التطرق يجب تحديد متغيرات النموذج و هي كالاتي :

- المتغير التابع : التضخم **LINF** : وهو الارتفاع في مستوى الأسعار مصحوبا بانخفاض القدرة الشرائية للوحدة النقدية

- المتغيرات المستقلة : * الإيرادات العامة **LRG** : وهي الإيرادات العامة التي يتم الاستناد اليها في تمويل النفقات العامة التي تؤديها الدولة من خلال نشاطاتها المالية

* نفقات التسيير **LFG** : وهي النفقات التي تستعملها الدولة في تسيير شؤون البلاد

* نفقات التجهيز **LFT** : وهي النفقات التي تستعملها الدولة في تجهيز هيكلها

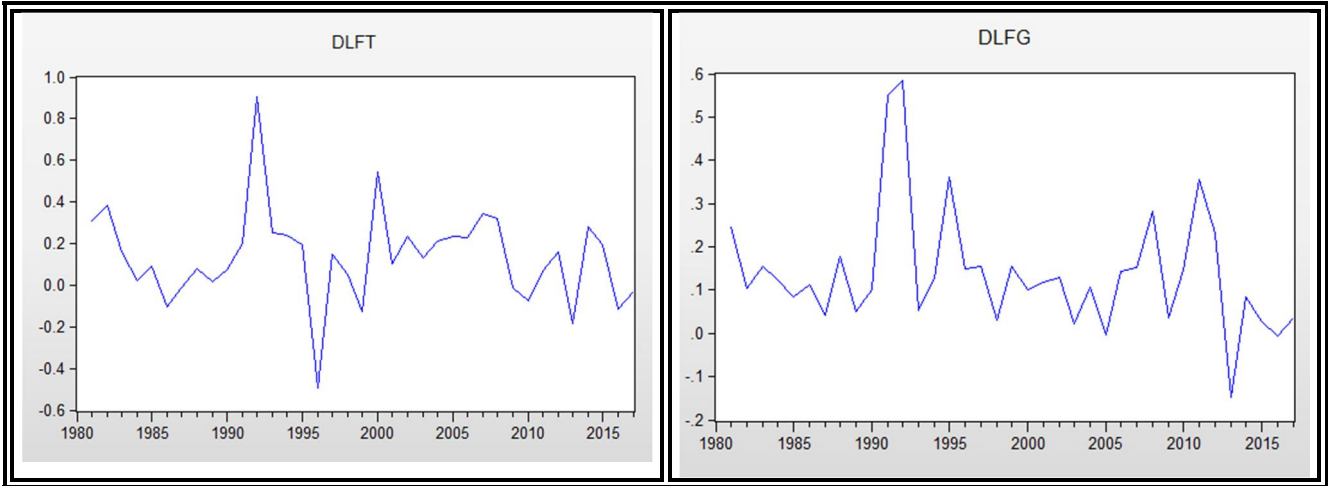
الفرع الأول : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي

أولا : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام الرسم البياني

قبل التطرق لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، سوف نعرض تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة المراد دراستها، و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3-11) : منحنى بياني لمختلف متغيرات الدراسة





المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 09)

من خلال الشكل رقم (3-11)، نلاحظ السلاسل لمتغيرات الدراسة لم تكن مستقرة عند المستوى الأول

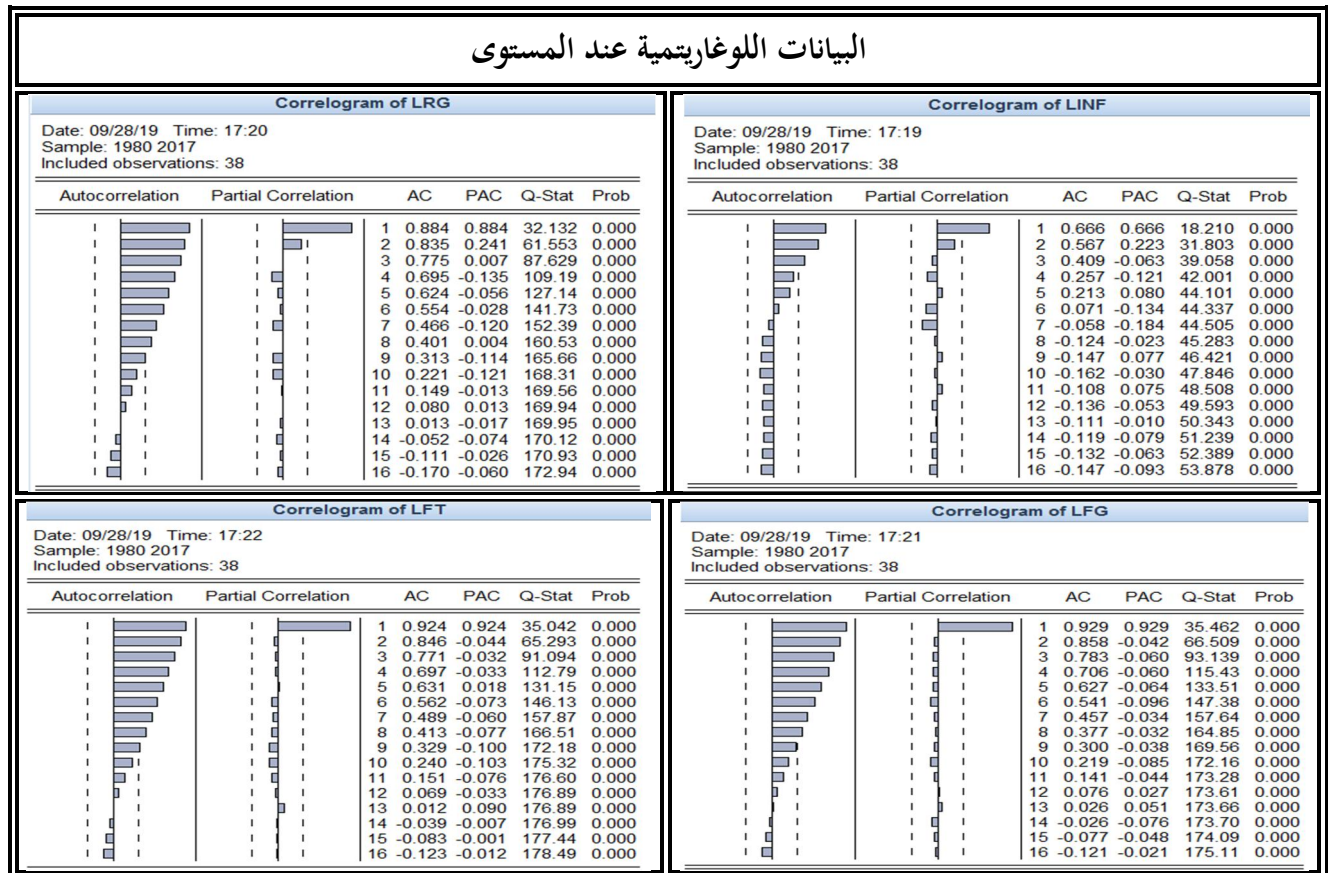
(Level)، و أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها (first difference)، ولغرض التحقق

ق من مدى استقرارية هذه المتغيرات المدروسة لا بد من إجراء إختبارات أخرى مثل دالة الارتباط الذاتي و جذر الوحدة .

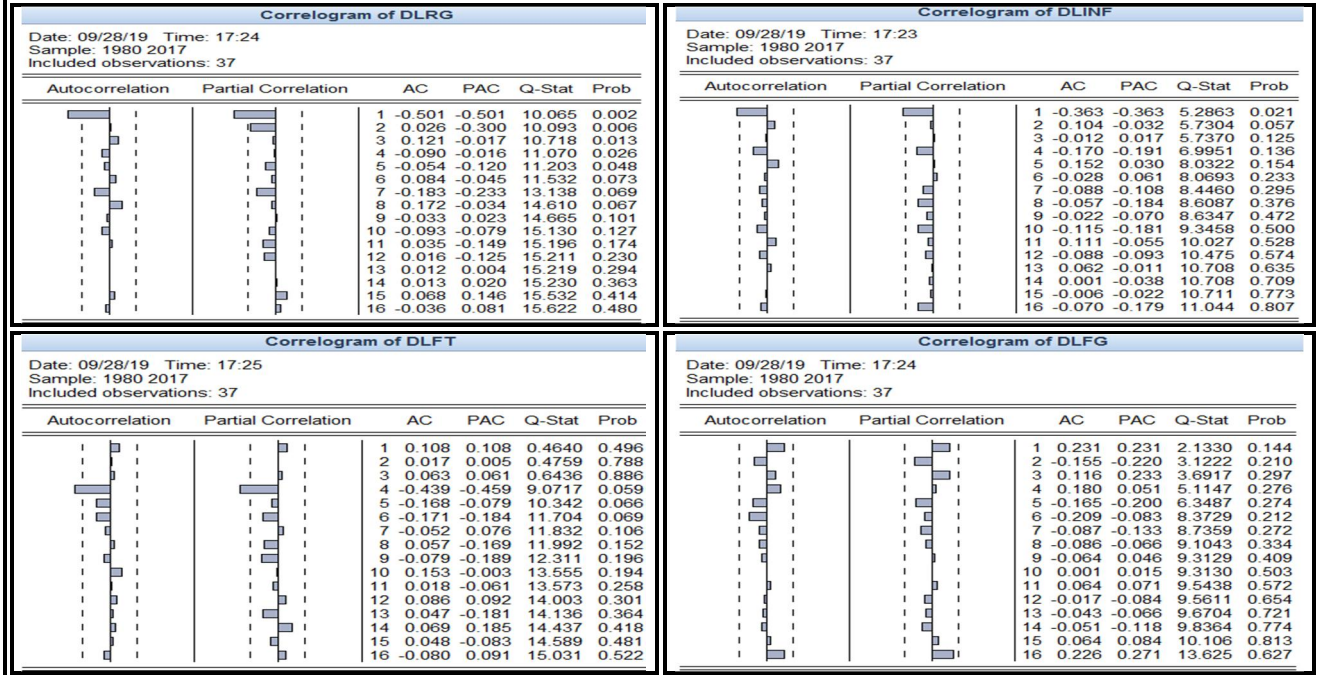
ثانيا : دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام دالة الارتباط الذاتي (ACF)

الجدول الموالي يوضح تطور دالة الارتباط الذاتي (ACF)

الجدول رقم (3-13) : دالة الارتباط الذاتي خلال الفترة (1980-2017)



البيانات اللوغاريتمية عند الفرق الأول



المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 09)

من خلال الجدول الذي يوضح أن دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة بالصيغة اللوغاريتمية ، و تشير النتائج إلى أن دالة الارتباط الذاتي لمعدل التضخم (LINF) حيث كانت قيمة ACF عند الفجوة الأولى مرتفعة (0.666) في حين كانت قيمتها عند الفجوة 10 (0.162) مرتفعة و هذا يدل على عدم استقرار هذه السلسلة عند المستوى لوجود ارتباط قوي بين قيم هذه السلسلة ، لكن عند أخذ الفرق الأول لهذه السلسلة ، نلاحظ أنها أصبحت مستقرة و أن قيم (ACF) منخفضة (0.363) عند الفجوة الأولى (K = 1) و هي ضمن حدود الثقة و تتباطأ بشكل متسارع نحو الصفر ، إذ أصبحت (0.012) عند الفجوة الثالثة و هذا ما يدل على استقرار سلسلة بيانات متغيرة معدل التضخم عند الفرق الأول ، و لكنها غير مستقرة عند المستوى ، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى ، أي (-1) LINF ، ونفس الشيء بالنسبة للمتغيرات المستقلة (الأيرادات العامة ، نفقات التجهيز ، نفقات التسيير) نجد أنها غير مستقرة عند المستور إلا بعد إجراء الفروق الأولى ، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى .

الفرع الثاني : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و درجة تكاملها باستخدام الاختبارات الاحصائية

يهدف إختبار الإستقرار إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة خلال فترة الدراسة و التأكد من مدى سكونها و تحديد رتبة تكاملها على حدى . لذلك سيتم التطرق في هذا الفرع إلى دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة في المستوى و الفرق الأول.

أولا : دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة في المستوى

الجدول الموالي يوضح درجة السكون لجميع متغيرات الدراسة في المستوى ، و ذلك بتطبيق إختبار ديكي فولر (ADF) على السلاسل الزمنية كما يلي :

الجدول رقم (3-14) : نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في المستوى

إختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF										
النتيجة	القرار	T المجدولة			T المحسوبة	المركبة	النموذج	درجة التأخير	السلسلة	
		10%	5%	1%						
السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون ثابت	قبول H_0	-3.20	-3.54	-4.23	-0.698 (0.4901)	الإتجاه العام @trend	[6]	1	LINF	
		-	-	-	-	القاطع C				
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
	قبول H_0	-2.61	-2.94	-3.62	1.640 (0.1104)	القاطع C	[5]			
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
		قبول H_0	-1.61	-1.95	-2.63	-1.032 (0.3090)	جذر الوحدة ϕ			[4]
السلسلة غير مستقرة من نوع DS بوجود ثابت	قبول H_0	-3.20	-3.54	-4.25	2.015 (0.0535)	الإتجاه العام @trend	[6]	3	LRG	
		رفض H_0	-3.20	-3.54	-4.25	2.423 (0.0221)				القاطع C
		رفض H_0	-3.20	-3.54	-4.25	-2.149 (0.0404)				جذر الوحدة ϕ
	-	-	-	-	-	القاطع C	[5]			
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				[4]
السلسلة غير مستقرة من نوع DS بوجود ثابت	قبول H_0	-3.20	-3.54	-4.23	1.165 (0.2523)	الإتجاه العام @trend	[6]	1	LFG	
		-	-	-	-	القاطع C				
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
	رفض H_0	-2.61	-2.94	-3.62	2.165 (0.0376)	القاطع C	[5]			
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
		رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	2.420 (0.0210)	جذر الوحدة ϕ			[4]

(تابع)

السلسلة غير مستقرة من نوع DS وجود ثابت	قبول H ₀	-3.20	-3.54	-4.23	2.461 (0.0194)	الإتجاه العام @trend	[6]	1	LFT	
	رفض H ₀	-2.61	-2.94	-3.62	2.928 (0.0210)	القاطع C				
	رفض H ₀	-1.61	-1.95	-2.63	-2.586 (0.0145)	جذر الوحدة ϕ				
	-	-	-	-	-	القاطع C				[5]
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				[4]

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 09) (أنظر الملحق 02)

من خلال الجدول رقم (3-14) ، إتضح أن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى ، عند مستوى معنوية 1%

5% ، 10% ، لذا سنحول المتغيرات الى سلاسل مستقرة من خلال تطبيق طريقة الفروق .

ثانيا : دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

الجدول الموالي يوضح درجة السكون لجميع متغيرات الدراسة عند الفرق الأول ، و ذلك بتطبيق إختبار ديكي فولر

(ADF) على السلاسل الزمنية كما يلي :

الجدول رقم (3-15) : نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

إختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF										
السلسلة	السلسلة	السلسلة			السلسلة	السلسلة	السلسلة	السلسلة	السلسلة	
		10%	5%	1%						
السلسلة مستقرة	قبول H ₀	-3.20	-3.54	-4.24	-0.0913 (0.9278)	الإتجاه العام @trend	[6]	1	D(LINF)	
	-	-	-	-	-	القاطع C				
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
	قبول H ₀	-2.61	-2.94	-2.63	-4.879 (0.0000)	القاطع C				[5]
	-	-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ				
	رفض H ₀	-1.61	-1.95	-2.63	-2.586 (0.0145)	جذر الوحدة ϕ				[4]

(تابع)

السلسلة مستقرة	قبول H_0	-3.20	-3.54	-4.25	-0.5578 (0.5812)	الإتجاه العام @trend	[6]	2	D(LRG)
		-	-	-	-	القاطع C			
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ			
	قبول H_0	-2.61	-2.95	-3.63	-2.2991 (0.0286)	القاطع C	[5]		
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ			
		رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	-3.3324 (0.0022)			
السلسلة مستقرة	قبول H_0	-3.20	-3.54	-4.24	-1.3651 (0.1820)	الإتجاه العام @trend	[6]	1	D(LFG)
		-	-	-	-	القاطع C			
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ			
	قبول H_0	-2.61	-2.94	-3.63	3.3258 (0.0222)	القاطع C	[5]		
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ			
		رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	-2.4075 (0.0218)			
السلسلة مستقرة	قبول H_0	-3.20	-3.54	-4.23	-0.4655 (0.6446)	الإتجاه العام @trend	[6]	0	D(LFT)
		-	-	-	-	القاطع C			
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ			
	رفض H_0	-2.61	-2.94	-3.62	2.5491 (0.0155)	القاطع C	[5]		
		-	-	-	-	جذر الوحدة ϕ			
		رفض H_0	-1.61	-1.95	-2.63	-4.2474 (0.0002)			

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 09) (أنظر الملحق 03)

من خلال الجدول رقم (3-15)، نلاحظ أن متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون و الإستقرار ، عند مستوى

معنوية 1% ، 5% ، 10% ، بعد أخذ الفرق الأول لها .

و نستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة ، أي (1) ~ CI ، و هذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني : دراسة إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL)

قبل التطرق إلى إختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL) ، يتم تحديد درجة التأخير المثلى

الفرع الأول : تحديد درجة التأخير المثلى

الجدول رقم (3-16) : نتائج إختبار Lag Length Criteria

مقيار حنان كوين (HQ)	مقيار شواتزر (SC)	مقيار اكايك (AIC)	فترات التباطؤ (Lag)
2.496397	*2.614729	2.435157	0
*2.372743	2.964406	*2.066547	1
2.769148	3.834143	2.217996	2
3.540798	5.079123	2.744689	3
* تعني عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المقيار.			

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 09 (انظر الملحق رقم 04)

من خلال نتائج الجدول رقم (3-16) يتضح لدينا أن التباطؤ الأول (1) ، أي $P=1$ هو التباطؤ الأنسب

لبيانات الدراسة الحالية خلال الفترة من 1980 إلى 2017 .

الفرع الثاني : إختبار الحدود للتكامل المشترك

يهدف اختبار الحدود إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة ، و ذلك من

خلال اختبار فرضية العدم و التي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات و يوضح الجدول أدناه

نتائج هذا الاختبار .

الجدول رقم (3-17) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود *Bounds Test*

البيان	F statistic المحسوبة	الاحتمال	النتيجة
النموذج	7.69		وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود علاقة تكامل مشترك)
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1%	4.29	5.61	
عند مستوى معنوية 5%	3.23	4.35	
عند مستوى معنوية 10%	2.72	3.77	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews09 (أنظر الملحق 05)

تبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 7.69 يتجاوز القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1% ، وفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم التي تنص بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وهذا يعني وجود توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النموذج .

المطلب الثالث : تقدير نموذج طويل و قصير الأجل باستخدام نموذج ARDL

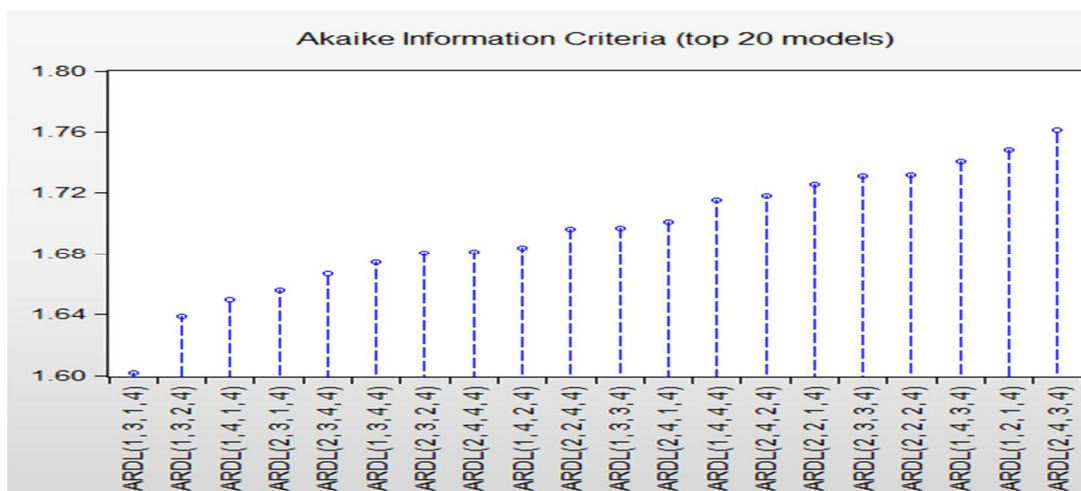
الفرع الأول : تقدير نموذج ARDL

قبل التطرق إلى تقدير نموذج ARDL ، نحدد أفضل نموذج حسب معيار (AIC)

أولا : أفضل نموذج حسب معيار (AIC)

أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقاً للمعايير الاقتصادية والإحصائية ، و الشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (3-12) : نتائج أفضل نموذج حسب معيار (AIC)



المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي 1 تأخر واحد بالنسبة لمؤشر التضخم و 3 تأخرات بالنسبة لمؤشر الإيرادات العامة ، وكذلك تأخر واحد بالنسبة لمؤشر نفقات التسيير و 4 تأخرات بالنسبة لمؤشر نفقات التجهيز ، أي أفضل نموذج حسب معيار (AIC) هو (ARDL (1.3.1.4).

ثانيا : نتائج تقدير نموذج ARDL

الجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL و باستخدام برنامج Eviews09 الذي يقوم بتحديد فترات الإبطاء الزمني (1.3.1.4) بناء على معيار Akaike (AK) و التي تعطي أخفض قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها من قبل البرنامج كما أسلفنا.

الجدول رقم (3-18) : نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: DLINF
Method: ARDL
Date: 09/28/19 Time: 19:44
Sample (adjusted): 1985 2017
Included observations: 33 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DLRG DLFG DLFT
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 250
Selected Model: ARDL(1, 3, 1, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DLINF(-1)	0.356544	0.197739	1.803102	0.0865
DLRG	-1.036477	0.253313	-4.091687	0.0006
DLRG(-1)	-0.067477	0.237640	-0.283948	0.7794
DLRG(-2)	-1.022661	0.252247	-4.054210	0.0006
DLRG(-3)	-0.380371	0.177367	-2.144546	0.0445
DLFG	1.357073	0.745010	1.821552	0.0835
DLFG(-1)	-2.368893	0.771219	-3.071621	0.0060
DLFT	1.091005	0.608032	1.794322	0.0879
DLFT(-1)	1.259375	0.453884	2.774664	0.0117
DLFT(-2)	0.408975	0.428114	0.955297	0.3508
DLFT(-3)	-0.595054	0.436823	-1.362230	0.1883
DLFT(-4)	1.571517	0.599246	2.622491	0.0163
C	-0.041368	0.156595	-0.264170	0.7944
R-squared	0.789752	Mean dependent var	-0.011557	
Adjusted R-squared	0.663603	S.D. dependent var	0.804977	
S.E. of regression	0.466885	Akaike info criterion	1.601634	
Sum squared resid	4.359623	Schwarz criterion	2.191167	
Log likelihood	-13.42696	Hannan-Quinn criter.	1.799994	
F-statistic	6.260477	Durbin-Watson stat	1.609030	
Prob(F-statistic)	0.000176			

المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

من خلال الجدول نلاحظ أن المقدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح بلغت قيمتها 66.36%، في حين بلغت المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية F بلغت 6.26 و معنوية عند 5% ($p=0.000176 < 0.05$)

بالنسبة لإحصائية داربين واتسون DW و البالغة 1.60 ، لا يمكن الإعتماد عليها لأنها تعد مضللة في نماذج الإنحدار الذاتي ، و نستعمل بدلا عنها إحصائية LM test التي تشير إلى خلو النموذج من الإرتباط التسلسلي عند مستوى 5% .

ثالثا: إختبار جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج (ARDL (1.3.1.4 في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

الجدول رقم (3-19) : نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque- Bera

القيمة الإحتمالية	قيمة إختبار
0.972956	0.054834

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

سنعتمد على إحصاءة¹ Jarque- Bera حيث: $(J - B) = 0.05 < (\chi^2(3) (5\%)) = 7.81$:
ومنه نقبل فرضية العدم (H_0) ، التي تنص على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، وقيمة الاحتمال $\text{prob}=0.97$ الموافقة لاختبار (B-J) أكبر من 5% تؤكد ذلك، وبالتالي هذه تعتبر دلالة على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي و هي صفة جيدة و مرغوبة في النموذج .

- تجانس (ثبات) تباين البواقي (الأخطاء)

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (ARCH)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM، خطوات الاختبار كالتالي :

- تقدير النموذج العام $(Y=XB+\varepsilon)$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي $\hat{\varepsilon}_t^2$.

- تقدير المعادلة التالية :

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \dots + \theta_q \hat{\varepsilon}_{t-q}^2 + \mu_t$$

مع حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ، نفقد في هذه الحالة q مشاهدة.

- فرضية ثبات التباين الشرطي لأخطاء H_0 التي ينبغي إختبارها هي

$$H_0: \theta_0 = \theta_1 = \dots = \theta_q = 0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج $LM=(n-q) \times R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية q . إذا كان LM أكبر من $\chi^2(q)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 أكبر من α) فإننا نرفض H_0 ، أي إذا هناك على الأقل معامل واحد من معاملات معادلة (ARCH) يختلف معنويا عن الصفر فإن التباين الشرطي للأخطاء غير متجانس.

حيث لدينا $LM=3.84 = (\chi^2(1) (5\%)) < 0.50 < LM$ ومنه نقبل (H_0) التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، حيث أن قيمة الاحتمال $\text{prob} = 0.47$ أكبر من 5% تدعم ذلك، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

¹ - انظر الملحق رقم 06

² - انظر الملحق رقم 07

- اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي)

من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار:

(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) ، للارتباط الذاتي، حيث¹:

(LM=4.78 < $\chi^2(2) (5\%) = 5.99$) باحتمال $prob = 0.09$ أكبر من 5 %، وهذا يشير إلى رفض

الفرضية الصفرية (H_0) التي تفترض وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر.

الفرع الثاني : تقدير نموذج طويل و قصير الأجل باستخدام نموذج ARDL

أولاً : تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) :

سوف نقوم بتقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات التضخم باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

غير المقيد (UECM)، وهو منهج بديل لطريقة النحل وجرانجر ذي الخطوتين، وينطوي على تقدير معالم النموذج

على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة. وتتم صياغة نموذج (UECM) ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي

للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) و نتائج التقدير موضحة في كما يلي² :

$R^2=0.876$ F-statistic=19.96 Prob(F-statistic)=0.00000

- تحليل نتائج التقدير :

يقدر معامل التحديد بـ $R^2=0.876$ ، وهو مقبول حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 87% من التغيرات

التي تحدث على معدلات التضخم، مما يعني أن هناك ارتباط متوسط بين معدل التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية

المفسرة له، كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} والتي تساوي $F_{cal}=19.96$ أكبر من القيمة الجدولية F_{tab}

التي تساوي $F_{n-k-1}^k = F_{34}^3 = 2.92$ مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية، ونقبل هذا النموذج

بمستوى معنوية 5%.

ثانياً : تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الآن نقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل كما يوضحه

الجدول الموالي :

- تحليل نتائج التقدير : يتكون الجدول من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ

والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

¹ أنظر الملحق 08

² - أنظر الملحق 09

الجدول رقم (3-20): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Cointegrating Form			
Variable	Coefficient	t-statistic	Prob
D(DLRG)	-1.0364	-4.0916	0.0006
D(DLRG(-1))	1.0226	4.0542	0.0006
D(DLRG(-2))	0.3803	2.1445	0.0445
D(DLFG)	1.3570	1.8215	0.0835
D(DLFT)	1.0910	1.7943	0.0879
D(DLFT(-1))	-0.4089	-0.9552	0.3508
D(DLFT(-2))	0.5950	1.3622	0.1883
D(DLFT(-3))	-1.5715	-2.6224	0.0163
CointEq(-1)	-0.6434	-3.2540	0.0040
Cointeq=DINF-(-3.896*DLRG-1.5724*DLFG+5.8059*DLFT-0.0642)			
Long Run Coefficients معاملات المدى الطويل			
Variable	Coefficient	t-statistic	Prob
DLRG	-3.8961	-2.3094	0.0317
DLFG	-1.5724	-0.8848	0.3867
DLFT	5.8058	2.2466	0.0361
C	-0.0642	-0.2697	0.7901

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews09 انظر الملحق رقم (10)

أ. التفسير الاقتصادي للنتائج :

❖ نموذج تصحيح الخطأ قصير الأجل :

- نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن معظم المتغيرات غير معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، مما يعني ضعف أثر بعض المتغيرات المفسرة على التضخم في الأجل القصير. ماعدا معدل الفائدة و الكتلة النقدية والذي أثر بشكل ايجابي على معدل التضخم.
- كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك.

وفي هذا النموذج تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ ، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، سالبة و تبلغ حوالي 64.34% ونلاحظ أنها ذات معنوية إحصائية قوية عند مستوى 0.0040% ، وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وأيضا تشير إلى أن 64% من جميع الانحرافات والإختلالات في توازن معدلات التضخم في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن بعد عشرة أشهر تقريبا، وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعا نسبيا.

❖ نموذج تصحيح الخطأ طويل الأجل :

- وجود أثر سلبي بين الإيرادات العامة الحقيقية و التضخم ، حيث ظهرت معلمته سالبة و ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، و ذلك لأن $(p=0.0317 < 0.05)$ ، هذا يدل أنه كلما ارتفعت الإيرادات العامة ب 10% ستؤدي إلى إنخفاض معدل التضخم بنسبة 38.96% . النتيجة المتوصل إليها في الأجل الطويل تدعم النتيجة المتوصل إليها في الأجل القصير ، حيث أن المصدر الرئيسي لتمويل الإيرادات العامة هو العائدات البترولية.

- وجود أثر سلبي بين نفقات التسيير و التضخم ، حيث ظهرت معلمته سالبة و ذات دلالة غير إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، و ذلك لأن $(p=0.3867 > 0.05)$ ، هذا يعني لا يوجد اثر بين نفقات التسيير و معدل التضخم

- وجود أثر إيجابي بين نفقات التجهيز و التضخم ، حيث ظهرت معلمته موجبة و ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، و ذلك لأن $(p=0.0361 < 0.05)$ ، هذا يدل أنه كلما ارتفعت الإيرادات العامة ب 10% ستؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم بنسبة 58.05% .

ب. تقييم النموذج وفقا للمعيار الاحصائي :

1) تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي في الأجل القصير :

- معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول رقم (3-20) أن جميع المتغيرات المستقلة (الإيرادات العامة في السنة الحالية و في السنوات السابقة أي عند $(t-1)$ و $(t-2)$ ، و نفقات التجهيز في السنوات السابقة أي عند $(t-3)$) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5% ماعدا متغيرين و هما نفقات التسيير $D(DFG)$ و نفقات التجهيز $D(DFT)$ حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية أكبر من 5% .

وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية في الأجل القصير بين كل من المتغيرات المستقلة (الإيرادات العامة في السنة الحالية و في السنوات السابقة أي عند $(t-1)$ و $(t-2)$ ، و نفقات التجهيز في السنوات السابقة أي عند $(t-3)$) و المتغير التابع (معدل التضخم) . بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين (نفقات التسيير و نفقات التجهيز لتلك السنة و السنوات السابقة أي عند $(t-1)$ و $(t-2)$) و التضخم في الأجل القصير .

(2) تقييم النموذج وفقا للمعيار الإحصائي في الأجل الطويل :

- معنوية المعالم المقدرة :

يتضح من الجدول رقم (3-20) أن جميع المتغيرات المستقلة (الإيرادات العامة ، نفقات التجهيز) ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع المتغيرات أقل من 5% وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (الإيرادات العامة ، نفقات التجهيز) و المتغير التابع (معدل التضخم) في الأجل الطويل . ماعدا نفقات التسيير ذات دلالة إحصائية غير معنوية .

- معنوية النموذج :

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% و يعني ذلك وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع مما يدل على أن النموذج جيد و يمكن التنبؤ به .

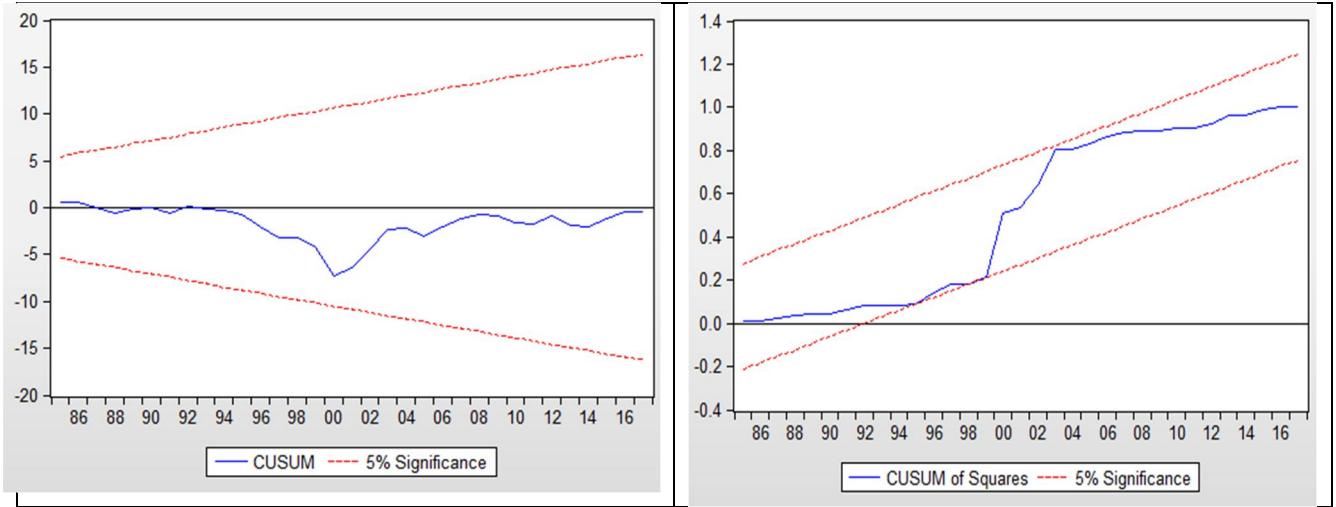
الفرع الخامس: اختبار استقرار النموذج (Stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM of Squares) ، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لانهما يوضحان أمرين مهمين لتبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL)

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة .

من خلال الرسم البياني التالي نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاوذة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%. كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM of Squares) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، و ما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

الشكل رقم (3-13) : اختبار مسار البواقي المتراكم للتقدير المتتالي لمعالم النموذج , CUSUM Test
CUSUM of Squares

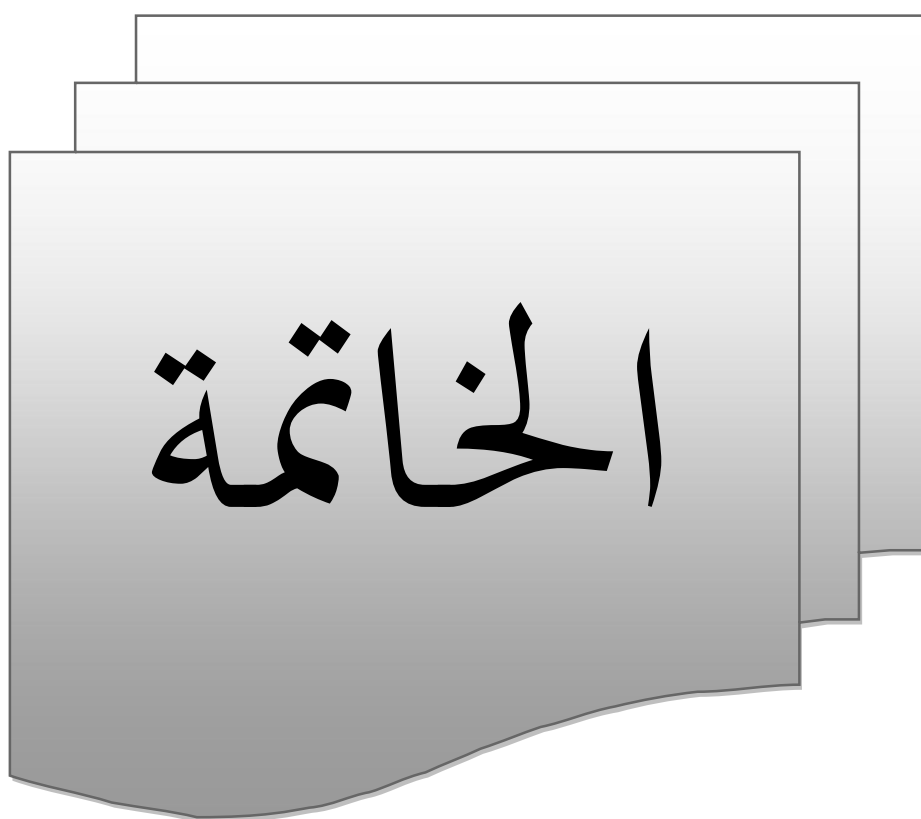


المصدر : مخرجات برنامج Eviews09

خلاصة الفصل :

إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها انفاق ماليير الدولارات ومعدل التضخم موافق لها طردا، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية بصفة كبيرة بل ركزة على البنية التحتية ذات الأثر طويل المدى، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة على المدى القصير أو المتوسط، بل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص أدت إلى إنخفاض معدلات البطالة.

حيث قمنا في المبحث الثالث بتطبيق منهجية (**ARDL**) لدراسة أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر للفترة الممتدة 2017-1980 ، وذلك بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات، فتحصلنا على سلاسل مستقرة بعد الفرق الأول، ومنه يمكن تقدير نموذج (**ARDL**) ، كما أظهر اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك (**Bounds Test**) من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وبعد تقدير النموذج وفحص جودة النموذج تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك بعض المتغيرات تؤثر سلبا وإيجابا على التضخم في الجزائر في الأمدين القصير والطويل.



الخاتمة

إن التطورات التي شهدتها العالم في أواخر القرن العشرين، والتي كان أبرز معالمها التخلي عن الاقتصاد المخطط والانتقال إلى اقتصاد السوق، أفرزت تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية جعلت دور الدولة يجاري مقتضيات تغيير فلسفتها ووظائفها، وأصبحت الدول تعد سياسة عامة تشمل الأهداف والإجراءات الواجب اعتمادها للوصول إلى هذه الأهداف، وتشكل السياسة المالية أحد الأوجه الأساسية للسياسة العامة، وأنها تقوم بتحديد مجموع التقنيات والوسائل والإجراءات التي تهدف إلى إدارة وتنظيم الحياة الاقتصادية، وكذلك السيطرة على الاختلالات التي تلامس الاقتصاد الوطني، والبحث في سبل علاجها .

والجزائر على غرار باقي دول العالم النامي التي عرفت الاقتصاد الموجه لم تُستثن من الأخذ بتجربة الإصلاحات الاقتصادية، من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث اعتمدت العديد من السياسات الاقتصادية الكلية، لتحقيق الهدف المرجح في تلك الفترة، ألا وهو السيطرة على الاختلالات الاقتصادية، ومن بين هذه السياسات تبرز السياسة المالية المطبقة في الجزائر .

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة التي تناولت موضوع السياسة المالية ودورها في ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، حيث استهدف البحث تحليل أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الجزائر، وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري، وتحليل مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة والدور الذي قامت به في ضبط التضخم في ظل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، ومحاولة تحديد اتجاهات سياسة الأسعار والأجور في الجزائر التي تسمح بتحقيق استقرار الأسعار من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية وضمان رفاهية المجتمع .

ومن عمق هذه الأهداف وتأسيساً على ما تقدم، تناولت الدراسة الموضوع محل البحث عن طريق هيكلة الخطة وتقسيمها إلى جانب نظري و تطبيقي، لتزويد الباحث بالخبرة لفهم جذور المشكلة وأبعادها المختلفة، وتوظيف كل ذلك لفهم أبعاد الجانب التطبيقي للدراسة ومن ثم القدرة على التحليل.

وفي محاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة، حاولنا تطبيق الجانب النظري المعلن عنه آنفاً، فأجرينا دراسة

استقرارية المتغيرات ثم اخترنا ما إذا كانت المتغيرات تتمتع بخاصية التكامل المشترك بإختبار الحدود **Bounds test** فوجدنا أن هناك علاقة في الأجل الطويل وبعد اختبار فترات الإبطاء المثلى تم تقدير النموذج وفحص جودته وبعد ذلك تم تحليل النتائج.

❖ نتائج الدراسة :

بعد التطرق إلى ملخص هاته الدراسة، والتي تشكل عصب الجدل فيها حول مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر وضبطها للتضخم في الفترة 1980-2017، والتي نخلص في خاتمة عرضها إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نجملها فيما يلي :

تبيّن أن التضخم وطبقا التعاريف المختلفة بحسب الأسباب المنشئة للضغوط التضخمية أو بحسب خصائصه، أن التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار عبر الزمن، والذي ينتج عن فائض الطلب الكلي على العرض الكلي، أما التضخم كظاهرة نقدية فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

اتضح أن السياسة المالية إحدى ركائز السياسات الاقتصادية المعاصرة، فهي عبارة عن محصلة تداخل سياسة الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية وسياسة إدارة الدين العام وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، كإجراءات غير مباشرة، وسياسة الأسعار والأجور كإجراءات مباشرة، حيث تتحدد آثار هذه المكونات فيما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية، وهي تعتبر من الأدوات الهامة للدولة لتحقيق التوازن المالي الداخلي، ومن ثم ضبط معدلات التضخم .

عانى الاقتصاد الجزائري من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل تمثلت في كون أن الإصدار النقدي في الجزائر ذو صبغة تضخمية بحتة، من جهة كون أن نسبة كبيرة من السيولة تتسرب إلى خارج الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة الاختلالات، ومن جهة أخرى اعتماد الجزائر في فترة ما على الإصدار النقدي في تغطية العجز الموازي مما يسبب ضغوطا تضخمية، بالإضافة إلى أن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها السلطات الحكومية ساهمت في ارتفاع حجم الإنفاق العام وارتفاع معدلات نموه السنوي، مما ساهم في توفير بيئة مناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري، فالجدير بالذكر أن الإيرادات العامة عجزت عن ملاحقة الزيادة المتواصلة للنفقات العامة وكان من نتيجة ذلك أن الموازنة العامة للدولة الجزائرية اتصفت بالعجز المزمّن والمستمر خلال أغلب سنوات الدراسة.

عند إجراء إختبار الإستقرارية (stationarity) السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) ، فإن ذلك يتطلب إختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF ، أظهرت نتائج إختبارات أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ، بل هي مستقرة عند الفرق الأول ، مما يعني أنها متكاملة

من الدرجة الأولى (1)-CI ، وهذا مايسمح لنا بإجراء إختبار التكامل المشترك بواسطة إختبار منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) .

أشار إختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test Approach) من خلال F-statistic ، إلى وجود تكامل مشترك بين معدل التضخم و المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج من خلال قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% . لذا فإن النموذج المستخدم هو نموذج (ARDL) و الذي يمكن من خلاله قياس العلاقة قصيرة الأجل و طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

كما أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وفق نموذج (ARDL) إلى وجود معنوية إحصائية ومقبولة بين بعض المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة ومعدل التضخم ، حيث كانت كانت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، وذلك لأن $(p=0.0040 < 0.05)$ و يؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة ، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعلم حد تصحيح الخطأ في العام السابق (-0.6434) .

كما أشارت نتائج إختبار الأستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) ، وذلك باستخدام اختبارين هما : إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة ، وبذلك تثبت إستقرارية المعلمات قصيرة و طويلة الأجل لنموذج (ARDL) .

❖ إختبار فرضيات الدراسة :

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا سوف نحاول اختبار الفرضيات التي تم وضعها كإجابات أولية على تساؤلات الدراسة ، وذلك على النحو التالي :

- "يعتبر الإفراط في الإصدار النقدي من أهم أسباب ظهور الفجوات التضخمية في الجزائر " . حتى فترة التسعينات كان الجهاز الإنتاجي شبه غائب في الاقتصاد الجزائري وكان يتم تحقيق الطلب الكلي عن طريق الاستيراد تقريبا لكل المنتجات حتى السلع الكمالية منها ، و حدث نفس الشيء في الفترة الثانية غير أن الطلب الكلي كان مدعم على حساب العرض الكلي مما أدى إلى الإصدار النقدي دون مقابل في الإنتاج الكلي ،
- يوجد اثر سلبي بين الإيرادات العامة والتضخم وكذلك نفقات التجهيز والتضخم بينما يوجد اثر إيجابي بين نفقات التجهيز والتضخم وهذا ما يثبت صحة الفرضيتين الاخيرين

❖ إقتراحات الدراسة :

على ضوء النتائج المتوصل إليها وفي ظل اختبار فرضيات الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية، يمكن صياغة الاقتراحات التالية :

1) الاستمرار في صياغة السياسة المالية بمنهجية اقتصادية علمية محكمة تستهدف الحد من ارتفاع الأسعار، عن طريق تحقيق توازن الميزانية وذلك بالسيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق :

أ. ترشيد النفقات الحكومية وإخضاعها لمعايير الجدوى الاقتصادية، والتحكم في الكتلة الأجرية الممنوحة للعمال ومراقبة نفقات التجهيز، بهدف تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وبالتالي تخفيض العجز الموازني، ولا يجب أن يكون تقليصها على حساب نوعية الخدمات العامة وحسن أدائه، مع التأكيد على مراعاة الجانب الاجتماعي، تجنباً لأي غضب وسخط شعبي على السلطات الحكومية.

ب. السعي نحو إصدار تشريعات ضريبية تلامس الواقع الضريبي الجزائري، وذلك من أجل محاولة حل إشكالية إحلال الضرائب العادية محل الضرائب الجبائية وإعطاء دور أكبر لها، بوعي المساهمة في موارد الدولة العامة، وضمان مواكبة الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة وبالتالي التخفيف من العوامل المنشئة للتضخم، وكذا اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من التهرب الضريبي، مع مراعاة العدالة الضريبية في المجتمع، والاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي.

ت. التأكيد على بقاء الاعتماد على الوسائل التمويلية الحقيقية والتخلي عن سبل التمويل التضخمي والمتمثلة في الإصدار النقدي الجديد .

2) تحقيق العدالة والعقلانية في توزيع الأجور، والحد من الآثار التضخمية للارتفاعات المتتالية للأجور، وذلك من خلال مؤسسات وهيئات تخصص لمراقبة حركة المداخيل والرواتب، بهدف تقديم دراسات واقتراحات وتقييم سياسة الأجور في الجزائر.

❖ آفاق البحث :

يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات، لذا نقترح دراسة الإشكاليات التالية:

- دراسة تركز على دور السياسة الضريبية خارج الجباية البترولية، ومدى مساهمتها في التخفيف من الاختلالات الاقتصادية ومن ثم البحث عن سبل تفعيلها.

- دراسة تبحث إشكالية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية ودوره في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية.

قائمة المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

1. الكتب :

- (1) أحمد زهير شامية، خالد شحادة الخطيب، المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
- (2) أحمد عبد السميع علام "المالية العامة" مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012.
- (3) أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- (4) أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- (5) الأستاذ حسين صغير "دروس في المالية والمحاسبية العمومية"، دار المحمدية، الجزائر.
- (6) أكرم حداد / مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- (7) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون.
- (8) حامد عبد المجيد دراز "السياسات المالية" مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، مصر، 2000.
- (9) حربن محمد موسى عربقات، مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2006.
- (10) حسين الفجلان، محمد الزبود، وليد أحمد صافي، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- (11) حسين بن سالم جابر الزبيدي "التضخم والكساد" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.
- (12) خباله عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة تسباب الجامعة، مصر، 2009.
- (13) رمزي زكي وآخرون: التضخم في العالم العربي، دار الشباب للنشر، بيروت، 1986.
- (14) الروبلي صالح، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- (15) الروبي نبيل، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984.
- (16) زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر وأسبابها ونتائجها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.

- (17) سعيد سامي الحلاق / محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازورة العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
- (18) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى .
- (19) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2013
- (20) شوتر منهل، العمار ضوان، النقود والبنوك، مؤسسة ألاء للطباعة والنشر، الأردن، عمان، 1996.
- (21) ضياء المجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002 .
- (22) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، الجزائر، دارا الفكر الفلكية .
- (23) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- (24) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2006
- (25) عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- (26) عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، دار الجامعات المصرية، مصر، 1986
- (27) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستغلالية البنوك المركزية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
- (28) عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، لبنان، 1996.
- (29) غازي حسين عناية "التضخم المالي" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006.
- (30) الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997
- (31) فليح حسين خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث والتوزيع و جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- (32) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- (33) مجدي عبد الفتاح سليمان "علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام" دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- (34) محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.
- (35) محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام "المالية العامة والنظام المالي في الإسلام" دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

- (36) محمود حسين داي "مبادئ المالية العامة" دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- (37) محمود عباس المحرزي "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية.
- (38) محودي فوزي أبو السعود، مقدمة غي الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- (39) وجدى حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، مصر، 1988.
- (40) وضاح نجيب رجب "التضخم والكساد الأسباب والحلول" دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- II. الأطروحات و الرسائل الجامعية :
- (1) أحمد محمد صالح الجلال "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)" رسالة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر.
- (2) سعيد هتمهات، دراسة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2006.
- (3) صالح تومي ، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (1988-2000) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2002 .
- (4) عبد الجليل شليق ، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2011-2012.
- (5) عبد القادر بابا "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العلمية الراهنة" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 .
- (6) علاوة نواري: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2008.
- (7) عمار بوزعرزور ، السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007-2008.

- (8) فاطيمة الزهرة صغيري ، دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص إقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007-2008.
- (9) كمال بن يخلف: السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم " حالة الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007
- (10) كمال قويدري، السياسة المالية وآثرها على الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة سعد دحلب، البليدة
- (11) محمد بن عزة ، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف (دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة أبي بكر بالقائد تلمسان ، الجزائر ، 2009-2010.
- (12) مسعود درواسي "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005 .

III. القوانين و المراسيم و التعليمات :

- (1) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .
- (2) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي، 2010.
- (3) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي، 2010.
- (4) كريم النشاشيبي وآخرون: الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- (5) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو ، الدورة العادية السادسة و العشرون ، الجزائر ، جويلية 2005.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

I. les livres

- 1) Abdelmadjid BOUZIDI: Les années 90 de l'économie algérienne, édition Enag, Alger, 1999 .
- 2) Andrew GILLESPIE: Maxi Fiches de Economie, DUNOD, Paris, 2007 .
- 3) Hamid BALI: Inflation et mal-développement en Algérie, OPU, 1993.

II. Des revues et rapport

- 1) Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistique monétaires 1964-2000 et statistique de la balance des paiements 1992-2005.
- 2) Banque d'algerie, "Evolution économique et monétaire en Algérie", rapport 2005.
- 3) Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2009 .
- 4) [http://: www.Banque](http://www.Banque) "statistiques Monétaires.
- 5) O.N.S: Collection statistique, N° 91, Alger.

III. Sites Web

- 1) banque mondiale, sur le site: www.Banquemondiale.org
- 2) Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL ModelPart II – Bounds Tests, 2013 <http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-boundstests.html> .
- 3) <http://data.worldbank.org/country/algeria>
- 4) <http://www.3AdeL.amer.catsh.info/vb/showthread.php?>

5) <http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm> .

(6) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع :

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) : يمثل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة (1980 - 2017)

السنوات	INF	RG	FG	FT
1980	9.2	17,227	26,789	59,59
1981	14.7	23,45	34,205	79,384
1982	6.2	34,449	37,996	74,246
1983	6	40,434	44,391	80,957
1984	8.2	41,326	50,272	101,365
1985	10.5	45,181	54,66	105,85
1986	12.3	40,663	61,154	89,69
1987	7.5	40,216	63,761	92,984
1988	5.9	43,5	76,2	93,5
1989	9.3	44,3	80,2	116,4
1990	16.7	47,7	88,8	152,5
1991	25.9	58,3	153,8	248,9
1992	31.7	144	276,131	311,864
1993	20.5	185,21	291,417	313,949
1994	29	235,926	330,403	477,181
1995	29.8	285,923	473,694	611,731
1996	18.7	174,013	550,596	836,996
1997	8.7	201,641	643,555	932,668
1998	5	211,884	663,855	774,67
1999	2.6	186,987	774,695	950,496
2000	0.3	321,929	856,193	1578,161
2001	4.2	357,395	963,633	1505,526
2002	1.4	452,93	1097,716	1603,188
2003	4.3	516,504	1122,761	1974,466
2004	4	638,036	1250,894	2229,899
2005	1.4	806,905	1245,132	3082,828
2006	2.3	1015,144	1437,87	3639,925
2007	3.7	1434,638	1674,031	3687,9
2008	4.9	1973,278	2217,775	5190,4
2009	5.7	1946,311	2300,023	3676

2010	3.9	1807,862	2659,078	4392,8
2011	4.5	1934,5	3797,252	5790,1
2012	8.9	2275,5	4782,6	6339,3
2013	3.3	1892,6	4131,5	5957,5
2014	3	2501,4	4494,3	5738,4
2015	4.8	3039,3	4617	5103,1
2016	6.4	2711,9	4585,6	5110,1
2017	5.6	2631,5	4757,8	6182,8

المصدر

<http://data.worldbank.org/country/algeria>

- تقارير البنك الدولي :

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/stats.htm>

- تقارير بنك الجزائر :

الملحق رقم 02 : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة عند المستوى الأول

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.935351	0.3130
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:42
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.264027	0.136423	-1.935351	0.0616
D(LINF(-1))	-0.232163	0.167138	-1.389053	0.1741
C	0.456680	0.278360	1.640610	0.1104

R-squared 0.221717 Mean dependent var -0.026808
Adjusted R-squared 0.174548 S.D. dependent var 0.784822
S.E. of regression 0.713045 Akaike info criterion 2.241111
Sum squared resid 16.77829 Schwarz criterion 2.373071
Log likelihood -37.33999 Hannan-Quinn criter. 2.287168
F-statistic 4.700516 Durbin-Watson stat 1.915992
Prob(F-statistic) 0.015987

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.011181	0.5757
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:40
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.319785	0.159004	-2.011181	0.0528
D(LINF(-1))	-0.201498	0.174082	-1.157489	0.2556
C	0.741178	0.494704	1.498225	0.1439
@TREND("1980")	-0.009312	0.013337	-0.698219	0.4901

R-squared 0.233396 Mean dependent var -0.026808
Adjusted R-squared 0.161527 S.D. dependent var 0.784822
S.E. of regression 0.718647 Akaike info criterion 2.281546
Sum squared resid 16.52652 Schwarz criterion 2.457493
Log likelihood -37.06784 Hannan-Quinn criter. 2.342956
F-statistic 3.247515 Durbin-Watson stat 1.901365
Prob(F-statistic) 0.034584

Null Hypothesis: LRG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.149467	0.5011
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:43
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRG(-1)	-0.712796	0.331615	-2.149467	0.0404
D(LRG(-1))	-0.102336	0.314533	-0.325358	0.7473
D(LRG(-2))	0.072176	0.271580	0.265764	0.7924
D(LRG(-3))	0.178859	0.198315	0.901893	0.3748
C	2.800897	1.155637	2.423681	0.0221
@TREND("1980")	0.104018	0.051597	2.016956	0.0535

R-squared 0.421650 Mean dependent var 0.127518
Adjusted R-squared 0.318374 S.D. dependent var 0.611428
S.E. of regression 0.604799 Akaike info criterion 1.629473
Sum squared resid 7.135021 Schwarz criterion 1.898831
Log likelihood -21.70104 Hannan-Quinn criter. 1.721332
F-statistic 4.082726 Durbin-Watson stat 2.048409

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.032784	0.2661
Test critical values:		
1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:42
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.061636	0.059680	-1.032784	0.3090
D(LINF(-1))	-0.334096	0.158974	-2.101580	0.0431

R-squared 0.158237 Mean dependent var -0.026808
Adjusted R-squared 0.133480 S.D. dependent var 0.784822
S.E. of regression 0.730568 Akaike info criterion 2.263963
Sum squared resid 18.14679 Schwarz criterion 2.351936
Log likelihood -38.75133 Hannan-Quinn criter. 2.294668
Durbin-Watson stat 1.956784

Null Hypothesis: LRG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.935079	0.9855
Test critical values:		
1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:45
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRG(-1)	0.031112	0.016078	1.935079	0.0625
D(LRG(-1))	-0.643810	0.189180	-3.403160	0.0019
D(LRG(-2))	-0.278153	0.216465	-1.284980	0.2086
D(LRG(-3))	0.010500	0.187005	0.056149	0.9556

R-squared 0.287875 Mean dependent var 0.127518
Adjusted R-squared 0.216662 S.D. dependent var 0.611428
S.E. of regression 0.541153 Akaike info criterion 1.719901
Sum squared resid 8.785395 Schwarz criterion 1.899473
Log likelihood -25.23832 Hannan-Quinn criter. 1.781140
Durbin-Watson stat 1.998923

Null Hypothesis: LRG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.905325	0.7743
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:44
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRG(-1)	-0.054202	0.059871	-0.905325	0.3728
D(LRG(-1))	-0.626748	0.185919	-3.371077	0.0021
D(LRG(-2))	-0.293408	0.212573	-1.380267	0.1781
D(LRG(-3))	-0.009527	0.183927	-0.051795	0.9590
C	0.609699	0.412756	1.477143	0.1504

R-squared 0.337706 Mean dependent var 0.127518
Adjusted R-squared 0.246355 S.D. dependent var 0.611428
S.E. of regression 0.530798 Akaike info criterion 1.706181
Sum squared resid 8.170639 Schwarz criterion 1.930646
Log likelihood -24.00508 Hannan-Quinn criter. 1.782730
F-statistic 3.696792 Durbin-Watson stat 2.005199
Prob(F-statistic) 0.014992

Null Hypothesis: LFG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.208529	0.6601
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFG(-1)	-0.017762	0.014697	-1.208529	0.2354
D(LFG(-1))	0.203304	0.167577	1.213198	0.2337
C	0.218972	0.101101	2.158873	0.0376

R-squared 0.095122 Mean dependent var 0.137088
Adjusted R-squared 0.040281 S.D. dependent var 0.142826
S.E. of regression 0.139919 Akaike info criterion -1.015853
Sum squared resid 0.646051 Schwarz criterion -0.883993
Log likelihood 21.29535 Hannan-Quinn criter. -0.969795
F-statistic 1.745606 Durbin-Watson stat 1.867495
Prob(F-statistic) 0.192191

Null Hypothesis: LFG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.339915	0.8613
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:46
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFG(-1)	-0.126428	0.094355	-1.339915	0.1897
D(LFG(-1))	0.284241	0.180556	1.574257	0.1253
C	0.550608	0.301733	1.824819	0.0774
@TREND("1980")	0.017202	0.014756	1.165744	0.2523

R-squared 0.131985 Mean dependent var 0.137088
Adjusted R-squared 0.050608 S.D. dependent var 0.142826
S.E. of regression 0.139164 Akaike info criterion -1.001888
Sum squared resid 0.619732 Schwarz criterion -0.825941
Log likelihood 22.03398 Hannan-Quinn criter. -0.940478
F-statistic 1.621902 Durbin-Watson stat 1.856670
Prob(F-statistic) 0.203671

Null Hypothesis: LFT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.586170	0.2884
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFT)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:49
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFT(-1)	0.348924	0.134919	-2.586170	0.0145
D(LFT(-1))	0.288630	0.175335	1.646165	0.1095
C	1.08762	0.371730	2.928905	0.0062
@TREND("1980")	0.050106	0.020354	2.461741	0.0194

R-squared 0.188169 Mean dependent var 0.131123
Adjusted R-squared 0.112059 S.D. dependent var 0.229454
S.E. of regression 0.216216 Akaike info criterion -0.120638
Sum squared resid 1.495981 Schwarz criterion 0.055309
Log likelihood 6.171479 Hannan-Quinn criter. -0.059228
F-statistic 2.472351 Durbin-Watson stat 2.118395
Prob(F-statistic) 0.079535

Null Hypothesis: LFG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.420187	0.9953
Test critical values:		
1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFG(-1)	0.012303	0.005084	2.420187	0.0210
D(LFG(-1))	0.340217	0.163404	2.082054	0.0449

R-squared -0.033508 Mean dependent var 0.137088
Adjusted R-squared -0.063905 S.D. dependent var 0.142825
S.E. of regression 0.147318 Akaike info criterion -0.938494
Sum squared resid 0.737888 Schwarz criterion -0.850521
Log likelihood 18.89290 Hannan-Quinn criter. -0.907789
Durbin-Watson stat 1.899558

Null Hypothesis: LFT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.098403	0.9900
Test critical values:		
1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFT)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:50
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFT(-1)	0.016402	0.007817	2.098403	0.0434
D(LFT(-1))	0.155967	0.172267	0.905378	0.3716

R-squared -0.041848 Mean dependent var 0.131123
Adjusted R-squared -0.072491 S.D. dependent var 0.229454
S.E. of regression 0.237625 Akaike info criterion 0.017710
Sum squared resid 1.919838 Schwarz criterion 0.105683
Log likelihood 1.681220 Hannan-Quinn criter. 0.048415
Durbin-Watson stat 2.032565

Null Hypothesis: LFT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.874593	0.7848
Test critical values:		
1% level	-3.62784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFT)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:49
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFT(-1)	-0.021688	0.024798	-0.874593	0.3881
D(LFT(-1))	0.107742	0.170965	0.630196	0.5329
C	0.238760	0.147882	1.614530	0.1159

R-squared 0.034424 Mean dependent var 0.131123
Adjusted R-squared -0.024096 S.D. dependent var 0.229454
S.E. of regression 0.232202 Akaike info criterion -0.002761
Sum squared resid 1.779290 Schwarz criterion 0.129199
Log likelihood 3.049596 Hannan-Quinn criter. 0.043297
F-statistic 0.588242 Durbin-Watson stat 2.004903
Prob(F-statistic) 0.561020

الملاحق رقم 03 : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول

Null Hypothesis: DLINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.804420	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612874	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLINF)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:53
Sample (adjusted): 1983 2017
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINF(-1)	-1.383044	0.287869	-4.804420	0.0000
D(DLINF(-1))	0.025521	0.173963	0.146704	0.8843
C	-0.011877	0.127671	-0.093026	0.9265

R-squared 0.682624 Mean dependent var 0.020850
Adjusted R-squared 0.662787 S.D. dependent var 1.299198
S.E. of regression 0.754444 Akaike info criterion 2.356146
Sum squared resid 18.21396 Schwarz criterion 2.489461
Log likelihood -38.23255 Hannan-Quinn criter. -2.402166
F-statistic 34.41331 Durbin-Watson stat 2.017320
Prob(F-statistic) 0.000000

Null Hypothesis: DLINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.727286	0.0030
Test critical values:		
1% level	-4.243644	
5% level	-3.544284	
10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLINF)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:52
Sample (adjusted): 1983 2017
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINF(-1)	-1.384511	0.292876	-4.727286	0.0000
D(DLINF(-1))	0.025974	0.176792	0.146921	0.8841
C	-0.035389	0.288232	-0.122778	0.9031
@TREND("1980")	0.001174	0.012852	0.091342	0.9278

R-squared 0.682709 Mean dependent var 0.020850
Adjusted R-squared 0.662003 S.D. dependent var 1.299198
S.E. of regression 0.766413 Akaike info criterion 2.413020
Sum squared resid 18.20906 Schwarz criterion 2.590774
Log likelihood -38.22784 Hannan-Quinn criter. 2.474350
F-statistic 22.23403 Durbin-Watson stat 2.015744

Null Hypothesis: DLINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.217422	0.0109
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLRG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:55
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLRG(-1)	-2.004130	0.475203	-4.217422	0.0002
D(DLRG(-1))	0.339518	0.354485	0.957790	0.3461
D(DLRG(-2))	0.021584	0.185626	0.116279	0.9082
C	0.359522	0.226096	1.590130	0.1226
@TREND("1980")	-0.005242	0.009396	-0.557877	0.5812

R-squared 0.775661 Mean dependent var 0.003059
Adjusted R-squared 0.744718 S.D. dependent var 1.059526
S.E. of regression 0.535381 Akaike info criterion 1.723377
Sum squared resid 8.312353 Schwarz criterion 1.947842
Log likelihood -24.29741 Hannan-Quinn criter. -1.759926
F-statistic 25.06715 Durbin-Watson criter. 2.003651
Prob(F-statistic) 0.000000

Null Hypothesis: DLINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.879308	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.632658	
5% level	-1.950687	
10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLINF)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:54
Sample (adjusted): 1983 2017
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLINF(-1)	-1.381765	0.283189	-4.879308	0.0000
D(DLINF(-1))	0.024919	0.171211	0.145548	0.8852

R-squared 0.682538 Mean dependent var 0.020850
Adjusted R-squared 0.672918 S.D. dependent var 1.299198
S.E. of regression 0.743026 Akaike info criterion 2.299273
Sum squared resid 18.21888 Schwarz criterion 2.388150
Log likelihood -38.23728 Hannan-Quinn criter. 2.329954
Durbin-Watson stat 2.018175

Null Hypothesis: DLRG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.332472	0.0015
Test critical values:		
1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLRG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:56
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLRG(-1)	-1.393332	0.418108	-3.332472	0.0022
D(DLRG(-1))	-0.089881	0.319234	-0.281552	0.7802
D(DLRG(-2))	-0.163179	0.176891	-0.922483	0.3634

R-squared	0.733299	Mean dependent var	0.003059
Adjusted R-squared	0.716093	S.D. dependent var	1.059626
S.E. of regression	0.564600	Akaike info criterion	1.778699
Sum squared resid	9.881968	Schwarz criterion	1.913378
Log likelihood	-27.23788	Hannan-Quinn criter.	1.824628
Durbin-Watson stat	2.043430		

Null Hypothesis: DLRG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.233992	0.0021
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLRG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:55
Sample (adjusted): 1984 2017
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLRG(-1)	-1.981540	0.468007	-4.233992	0.0002
D(DLRG(-1))	0.325291	0.349484	0.930777	0.3594
D(DLRG(-2))	0.016141	0.183229	0.088092	0.9304
C	0.249217	0.108395	2.299170	0.0286

R-squared	0.773253	Mean dependent var	0.003059
Adjusted R-squared	0.750579	S.D. dependent var	1.059626
S.E. of regression	0.529199	Akaike info criterion	1.675228
Sum squared resid	8.401561	Schwarz criterion	1.854800
Log likelihood	-24.47888	Hannan-Quinn criter.	1.736467
F-statistic	34.10208	Durbin-Watson stat	1.998914
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: DDFG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.312873	0.0017
Test critical values:		
1% level	-3.632900	
5% level	-2.948404	
10% level	-2.612674	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:57
Sample (adjusted): 1983 2017
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFG(-1)	-0.934235	0.216615	-4.312873	0.0001
D(DFG(-1))	0.226024	0.173999	1.299000	0.2032
C	0.130420	0.039214	3.325894	0.0022

R-squared	0.406567	Mean dependent var	-0.001950
Adjusted R-squared	0.369477	S.D. dependent var	0.177789
S.E. of regression	0.141174	Akaike info criterion	-0.995831
Sum squared resid	0.637763	Schwarz criterion	-0.862516
Log likelihood	20.42704	Hannan-Quinn criter.	-0.949811
F-statistic	10.98175	Durbin-Watson stat	1.867554
Prob(F-statistic)	0.000237		

Null Hypothesis: DDFG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.568317	0.0044
Test critical values:		
1% level	-4.243644	
5% level	-3.544284	
10% level	-3.204699	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:57
Sample (adjusted): 1983 2017
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFG(-1)	-1.003990	0.219773	-4.568317	0.0001
D(DFG(-1))	0.258699	0.173357	1.492288	0.1457
C	0.205875	0.067470	3.051347	0.0046
@TREND("1980")	-0.003273	0.002397	-1.365170	0.1820

R-squared	0.440220	Mean dependent var	-0.001950
Adjusted R-squared	0.388048	S.D. dependent var	0.177789
S.E. of regression	0.139307	Akaike info criterion	-0.987069
Sum squared resid	0.601596	Schwarz criterion	-0.819315
Log likelihood	21.44871	Hannan-Quinn criter.	-0.935709
F-statistic	8.126305	Durbin-Watson stat	1.887282
Prob(F-statistic)	0.000389		

Null Hypothesis: DLFT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.186577	0.0008
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLFT)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:59
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLFT(-1)	-0.897688	0.173079	-5.186577	0.0000
C	0.150987	0.098002	1.704107	0.0978
@TREND("1980")	-0.001756	0.003772	-0.465553	0.6446

R-squared	0.449088	Mean dependent var	-0.009402
Adjusted R-squared	0.415699	S.D. dependent var	0.306269
S.E. of regression	0.234110	Akaike info criterion	0.013607
Sum squared resid	1.808653	Schwarz criterion	0.145567
Log likelihood	2.755067	Hannan-Quinn criter.	0.059665
F-statistic	13.45033	Durbin-Watson stat	2.005032
Prob(F-statistic)	0.000053		

Null Hypothesis: DDFG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.407547	0.0175
Test critical values:		
1% level	-2.632688	
5% level	-1.950637	
10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DFG)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 10:58
Sample (adjusted): 1983 2017
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFG(-1)	-0.362824	0.150703	-2.407547	0.0218
D(DFG(-1))	-0.074066	0.169950	-0.435809	0.6658

R-squared	0.201432	Mean dependent var	-0.001950
Adjusted R-squared	0.177233	S.D. dependent var	0.177789
S.E. of regression	0.161266	Akaike info criterion	-0.756079
Sum squared resid	0.858221	Schwarz criterion	-0.667202
Log likelihood	15.23138	Hannan-Quinn criter.	-0.725399
Durbin-Watson stat	2.052138		

Null Hypothesis: DLFT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.247412	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLFT)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 11:00
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLFT(-1)	-0.661298	0.155694	-4.247412	0.0002

R-squared	0.339487	Mean dependent var	-0.009402
Adjusted R-squared	0.339487	S.D. dependent var	0.306269
S.E. of regression	0.248910	Akaike info criterion	0.083937
Sum squared resid	2.168474	Schwarz criterion	0.127924
Log likelihood	-0.510870	Hannan-Quinn criter.	0.099290
Durbin-Watson stat	2.163917		

Null Hypothesis: DLFT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.226196	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLFT)
Method: Least Squares
Date: 09/29/19 Time: 11:00
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLFT(-1)	-0.890329	0.170359	-5.226196	0.0000
C	0.115712	0.045392	2.549137	0.0155

R-squared	0.445469	Mean dependent var	-0.009402
Adjusted R-squared	0.429160	S.D. dependent var	0.306269
S.E. of regression	0.231398	Akaike info criterion	-0.035402
Sum squared resid	1.820532	Schwarz criterion	0.052571
Log likelihood	2.637232	Hannan-Quinn criter.	-0.004697
F-statistic	27.31313	Durbin-Watson stat	2.007780
Prob(F-statistic)	0.000009		

الملاحق رقم 04 : نتائج إختبار Lag Length Criteria

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: DLINF DLRG DLFG DLFT
 Exogenous variables: C
 Date: 09/18/19 Time: 18:34
 Sample: 1980 2017
 Included observations: 34

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-37.39768	NA	0.000134	2.435157	2.614729*	2.496397
1	-15.13130	37.98381*	9.36e-05*	2.066547*	2.964406	2.372743*
2	-1.705933	19.74319	0.000114	2.217996	3.834143	2.769148
3	5.340281	8.704146	0.000215	2.744689	5.079123	3.540798

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملاحق رقم 05 : نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

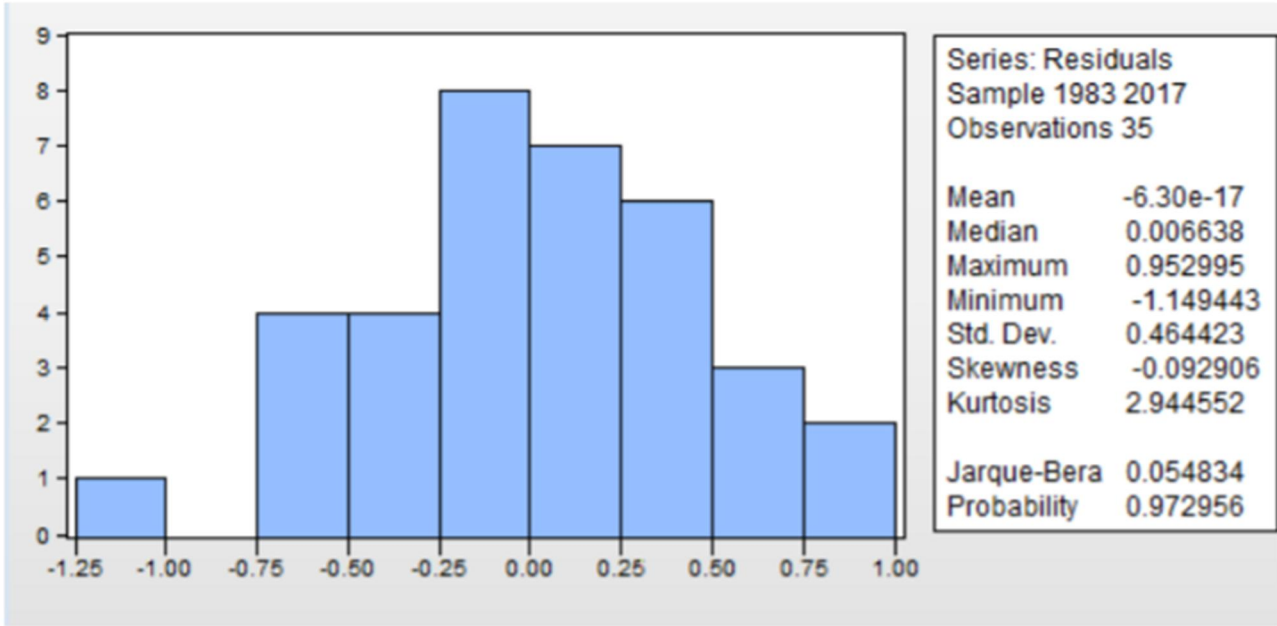
ARDL Bounds Test
 Date: 09/18/19 Time: 18:47
 Sample: 1983 2017
 Included observations: 35
 Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.693190	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

الملحق رقم 06 : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



الملحق رقم 07 : اختبار شرط حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.480243	Prob. F(1,32)	0.4933
Obs*R-squared	0.502714	Prob. Chi-Square(1)	0.4783

الملحق رقم 08 : نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.900299	Prob. F(2,24)	0.1714
Obs*R-squared	4.784823	Prob. Chi-Square(2)	0.0914

الملحق رقم 09 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

Test Equation:
 Dependent Variable: D(DLINF)
 Method: Least Squares
 Date: 09/19/19 Time: 12:17
 Sample: 1985 2017
 Included observations: 33

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLRG)	-1.036477	0.253313	-4.091687	0.0006
D(DLRG(-1))	1.403032	0.363028	3.864807	0.0010
D(DLRG(-2))	0.380371	0.177367	2.144546	0.0445
D(DLFG)	1.357073	0.745010	1.821552	0.0835
D(DLFT)	1.091005	0.608032	1.794322	0.0879
D(DLFT(-1))	-1.385439	0.729950	-1.897990	0.0722
D(DLFT(-2))	-0.976463	0.645194	-1.513442	0.1458
D(DLFT(-3))	-1.571517	0.599246	-2.622491	0.0163
C	-0.041368	0.156595	-0.264170	0.7944
DLRG(-1)	-2.506987	0.642384	-3.902631	0.0009
DLFG(-1)	-1.011819	1.019123	-0.992834	0.3327
DLFT(-1)	3.735819	1.153738	3.238014	0.0041
DLINF(-1)	-0.643456	0.197739	-3.254071	0.0040
R-squared	0.922960	Mean dependent var	-0.013512	
Adjusted R-squ...	0.876737	S.D. dependent var	1.329819	
S.E. of regression	0.466885	Akaike info criterion	1.601634	
Sum squared r...	4.359623	Schwarz criterion	2.191167	
Log likelihood	-13.42696	Hannan-Quinn criter.	1.799994	
F-statistic	19.96725	Durbin-Watson stat	1.609030	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم (10) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
 Dependent Variable: DLINF
 Selected Model: ARDL(1, 3, 1, 4)
 Date: 09/19/19 Time: 12:10
 Sample: 1980 2017
 Included observations: 33

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DLRG)	-1.036477	0.253313	-4.091687	0.0006
D(DLRG(-1))	1.022661	0.252247	4.054210	0.0006
D(DLRG(-2))	0.380371	0.177367	2.144546	0.0445
D(DLFG)	1.357073	0.745010	1.821552	0.0835
D(DLFT)	1.091005	0.608032	1.794322	0.0879
D(DLFT(-1))	-0.408975	0.428114	-0.955297	0.3508
D(DLFT(-2))	0.595054	0.436823	1.362230	0.1883
D(DLFT(-3))	-1.571517	0.599246	-2.622491	0.0163
CointEq(-1)	-0.643456	0.197739	-3.254071	0.0040

Cointeq = DLINF - (-3.8961*DLRG -1.5725*DLFG + 5.8059*DLFT
 -0.0643)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLRG	-3.896125	1.687067	-2.309407	0.0317
DLFG	-1.572475	1.777093	-0.884858	0.3867
DLFT	5.805861	2.584223	2.246657	0.0361
C	-0.064290	0.238304	-0.269781	0.7901